جامعة سوهاج

كلية التربية

المجلة التربوية

تصور مقترح لحاضنة أعمال تكنولوجية بجامعة جنوب الوادي كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة في صعيد مصر

إعداد

د/ آمال محمد إبراهيم إسماعيل

أستاذ أصول التربية المساعد

كلية التربية بقنا–جامعة جنوب الوادي

د/ عزه أحمد صادق علي

أستاذ أصول التربية المساعد

كلية التربية بقنا–جامعة جنوب الوادي

تاريخ الاستلام : ١٤ يوليو ٢٠٢١م – تاريخ القبول : ٤ أغسطس ٢٠٢١م

DOI: 10.12816/EDUSOHAG.2021.

المستخلص :

هدف البحث الحالي إلى التعرف على الإطار الفكري لاستراتيجية التنمية المستدامة : رؤية مصر ٢٠٣٠، والتعرف على دور جامعة جنوب الوادي في تحقيق التنمية المستدامة في صعيد مصر، وإلقاء الضوء على الإطار الفكري لحاضنات الأعمال التكنولوجية بالجامعات، وإلقاء الضوء على دور حاضنات الأعمال التكنولوجية بالجامعات كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة، ووضع تصورًا مقترحًا لحاضنة أعمال تكنولوجية بجامعة جنوب الوادي كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة في صعيد مصر.

استخدم البحث المنهج الوصفي لتحليل استراتيجية التنمية المستدامة : رؤية مصر ٢٠٣٠، وأيضًا تحليل الخطة الاستراتيجية لجامعة جنوب الوادي ٢٠١٨/ ٢٠١٩– ٢٠٢٢/ ٢٠٢٣، وكذلك تحليل نتائج البحوث والدراسات حول حاضنات الأعمال التكنولوجية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، واستخلاص أوجه الإفادة لبناء تصورًا مقترحًا لحاضنة أعمال تكنولوجية بجامعة جنوب الوادي كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة في صعيد مصر.

توصل البحث إلى مجموعة نتائج من أهمها: معاناة حاضنات الأعمال التكنولوجية بمصر وخاصة التابعة للجامعات من عديد من المعوقات من أهمها: العامل القانوني والتشريعي، العامل المالي، العامل المؤسسي والتنظيمي؛ الأمر الذي يقف عائقًا كبيرًا أمام تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وأن إنشاء حاضنة أعمال تكنولوجية بجامعة جنوب الوادي سوف يكون بمثابة الحل الأمثل لغالبية المشكلات المتعلقة بالبحث العلمي والباحثين من طلاب وخريجين وأعضاء هيئة التدريس، وترجمة أعمالهم في الواقع الإنتاجي، ومن ثم ستكون بمثابة مدخل أساسي لتحقيق أهداف استراتيجية التنمية المستدامة في صعيد مصر.

الكلمات المفتاحية: تصور مقترح – حاضنة أعمال تكنولوجية – جامعة جنوب الوادي – التنمية المستدامة.

A suggested Conception of a technology Business Incubator at South Valley University as an introduction for Sustainable Development in Upper Egypt

Abstract

This study aimed at identifying the theoretical background of sustainable development strategy : Egypt vision 2030, South Valley University role in achieving it in Upper Egypt, the role of technology business incubator in achieving the objectives of sustainable development and to put a suggested paradigm for a technology business incubator at South Valley University as an approach for achieving sustainable development in Upper Egypt.

This study used the analytical approach to analyze sustainable development strategy : Egypt vision 2030 and South Valley University strategic plan 2018/2019 _ 2022/2023. Also to analyze the results of studies related to Technology business incubator and its role in achieving Sustainable development to put a suggested paradigm for Technology business incubator in South Valley University to achieve sustainable development in Upper Egypt.

The research reached a set of results, the most important of that are :

technology business incubators in Egypt specially in universities have many obstacles as: the law, legal, financial, systematic and organizational factors that are considered as obstacles in achieving the objectives of Sustainable development. Also performing a Technology business incubator in South Valley University will help in solving all problems related to scientific research, researchers, students, postgraduates and university staff in putting their work into productive reality. So this Technology business incubator in South Valley University will be as tool to achieve the objectives of sustainable development in Upper Egypt.

Key words : A suggested Conception -Technology business incubator-South Valley University-Sustainable development.

مقدمة :

يواجه المجتمع المصري في سعيه لتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي والبيئي عديد من المشكلات المزمنة والتحديات المركبة، والتي تتخطى قدرة الدولة على حلها، مما يستدعي تكاتف الجهود الفردية والجماعية، لتقديم مبادرات وحلول ابتكارية تسهم في مساعدة الدولة على المضي قُدمًا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة والارتقاء بجودة حياة أفراد المجتمع.

ويعد الاهتمام بالمورد البشري وتزويده بالمهارات والكفاءات التي تمكنه من المشاركة الفاعلة في تحقيق جهود التنمية المجتمعية؛ أحد المداخل التي عوَّلت عليها اليونسكو في بلوغ أهداف التنمية المستدامة، ولذلك ظهر مفهوم "التعليم من أجل التنمية المستدامة" ليشير إلى الدور الجوهري للتعليم في تزويد أفراد المجتمع بالمهارات والقيم والاتجاهات القادرة على بناء رأس مال بشري فاعل في تحقيق أهداف التنمية المستدامة (UNESCO, 2017).

ولقد أكد الاقتصاديون على اختلاف توجهاتهم على أهمية دور أفراد المجتمع وتأثيرهم الفاعل والإيجابي في عملية التنمية؛ فقد أرجع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لعام ٢٠٠٤م النمو الهائل في اقتصاد الدول المتقدمة مثل: الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا واليابان وفرنسا خلال القرن الماضي إلى النمو المتزايد للمشروعات الصغيرة، التي أسسها الأفراد في تلك المجتمعات من خلال منظومات قائمة على الابتكار والتجديد (UNCTAD, 2004).

ولقد اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة أهداف التنمية المستدامة التي يجب تحقيقها بحلول عام ٢٠٣٠م، وأكدت على أن البحث العلمي من أهم عوامل الإسراع بالتنمية المستدامة وتحقيقها، بالإضافة إلى أنه لابد من اعتماد تلك التنمية المستدامة على الابتكار والإبداع وإعداد جيل من الخريجين المؤهلين لإحداث التنمية في المجتمع (اليونسكو، ٢٠١٥: ١).

وتعد الجامعة إحدى المؤسسات التعليمية ذات الدور البارز في حركة التطوير والتنمية داخل المجتمعات، والارتقاء بها إلى مصاف الدول المتقدمة، وتوفير ما يحتاجه سوق العمل من قوى بشرية مؤهلة ومدربة، إلا أن طبيعة العصر الحديث والذي يسوده عديد من المتغيرات والتطورات، والتي تركت آثارها على سوق العمل واحتياجاته بصفة خاصة، وما

أفرزته من تأثيرات على طبيعة الوظائف والمهن التي يحتاجها سوق العمل، بالإضافة إلى نوعية المعرفة والخبرات والقدرات التي تحتاجها القوى العاملة لتلبية احتياجات سوق العمل (جورج، ٢٠١١: ٢٩)، فرض على الجامعة إكساب الأفراد المعلومات والمهارات اللازمة في مختلف التخصصات، والتي من خلالها يسعون إلى تنمية المجتمع وتطويره، هذا بالإضافة إلى ضرورة تأهيل القوى البشرية في عالم يتصف بالتغير السريع وفي ظل احتياجات سوق متطورة ومتسارعة، لمواكبة متطلبات التنمية المستدامة (عيروط، ٢٠١٢: ١٧٩).

كما أكدت دراسة (أوسو؛ آخرون، ٢٠١٧) على أنه توجد عديد من التحديات الكبيرة التي تواجه الجامعات وتدفعها إلى التغير المستمر لتحقيق التنمية المستدامة، ولمواكبة ذلك تحتاج الجامعات إلى إعادة التخطيط الاستراتيجي باعتباره أداة رئيسة لاتباع نهج أكثر عقلانية لتوقع المستقبل، ومنهجية لإحداث التغيرات الإيجابية اللازمة في أنشطة الجامعة ورفع مستويات المبادرة وروح الابتكار والمجازفة، وتحقيق الثراء المعرفي.

ولأهمية دور الجامعة تجاه تحقيق التنمية المستدامة في المجتمع، تواجدت عديد من الجهود العالمية على مستوى دول العالم المختلفة التي اهتمت بتفعيل دور الجامعة في التنمية المستدامة، منها: إنشاء مؤسسات ترعى وتراقب مدى تحقيق الجامعة للتنمية المستدامة، وتقدم كل ما يلزمها لتحقيق ذلك الهدف، ومنها: "شبكة تعميم الاستدامة والبيئة في جامعات أفريقيا، جمعية النهوض بالاستدامة بالتعليم العالي في الولايات المتحدة الأمريكية، الحرم الجامعي الاستدلالي نحو الاستدامة، جامعة الشعب والكوكب الأخضر في المملكة المتحدة، جوائز التعليم والثوب الأخضر الوطنية في مبادرة قياس البيئة المستقبلية، وجوائز تحقيق الاستدامة في التعليم العالي التي نظمتها صحيفتي التايمز والجارديان" (Rayan, A. & Tibury, D., 2013, p : 290).

ولتعظيم المسئولية الملقاة على عاتق الجامعة، فإن الجامعة يجب أن تقوم بعمليات مراجعة شاملة، ووضع استراتيجيات ورؤى فاعلة تتوافر لها المصداقية من خلال تقييم أوضاعها الحالية وتحديد ما يواجهها من تحديات، وبالتالي تحديد المسارات التي تضمن لها تحقيق التنمية المستدامة (جايل، ٢٠١٥: ١٣).

وعليه فإن مجهودات تأهيل المنظومة الجامعية ومؤسساتها بشكل شمولي على ضوء التوجهات التجديدية أمر لازم لبقائها في عالم متغير، وهو ما أكدت عليه دراسة (البحيري، ٢٠١٥) التي هدفت إلى وضع استراتيجية مقترحة للتوسع كمًا وكيفًا في منظومة التعليم

الجامعي وتطويرها في ضوء بعض الصيغ التجديدية الحديثة التي تسعى لتحقيق التنمية المستدامة، وقد اعتبرت ذلك ضرورة للتكيف مع المتغيرات المحلية والعالمية.

لذا توجهت معظم الحكومات في جميع أنحاء العالم إلى اتخاذ ما يلزم من مسارات وإجراءات لتحقيق التنمية المستدامة للمجتمع، من خلال الاعتماد على إمكانات الجامعة كمورد لتعزيز بيئات الابتكار وإنشاء نظام للتنمية قائم على العلم والمعرفة المطبقة (Arnaut, D., 2010 , pp : 145-146).

ومن هنا كان لابد من التفكير في آلية جديدة لمساعدة الجامعات في تحقيق التنمية المستدامة لمجتمعها بالدرجة المطلوبة؛ فقامت معظم الدول الصناعية بإنشاء حاضنات تكنولوجية تابعة للجامعات؛ لتساهم في التغلب على المشكلات التي تواجهها في سعيها للابتكار والاستفادة من نتائج أبحاثها العلمية والاستغلال الأمثل لها.

وتقوم حاضنات الأعمال التكنولوجية بدور مهم في تحقيق التنمية المستدامة داخل المجتمع، مما ألزم الجامعات– بصفة عامة– والجامعات المصرية– خاصة– بضرورة إنشاء تلك الحاضنات داخلها؛ حيث التبعية العلمية والإشراف العلمي عليها، مع استغلال الإمكانات المادية والتكنولوجية والبشرية المتاحة بالجامعات؛ مما يسهم في تحقيق التنمية المستدامة في المجتمع.

ويشير مفهوم حاضنات الأعمال التكنولوجية إلى الجهة التي تقدم مساعدات وخدمات وتجهيزات للراغبين في تأسيس مشروعات صغيرة، وذلك تحت إشراف فني وإداري من قِبَل أصحاب الخبرة والاختصاص، وبالتالي فهي تهدف لرعاية وتنمية الأفكار الإبداعية والمشروعات الحديثة والأبحاث التطبيقية والأكاديمية، وتحويلها من مرحلة البحث والتطوير إلى مرحلة التنفيذ (توفيق، ٢٠١٣: ٨٩).

وقد قدمت دراسة (Al- Mubaraki, H.M. & Busler. M., 2013) مجموعة من التوصيات الخاصة بكيفية الاستفادة من المعلومات المتاحة من تجارب الدول المتقدمة في حاضنات الأعمال التكنولوجية، لإنشاء وإنجاح تلك الحاضنات وتطويرها، وتعزيز نقل التكنولوجيا، وتأسيس مشروعات جديدة وتوفير فرص عمل، وذلك بعد عمل دراسة استقصائية لحاضنات الأعمال التكنولوجية حول العالم.

كما أوضحت عدة دراسات أهمية حاضنات الأعمال التكنولوجية، والدور الذي تقوم به في دعم ريادة الأعمال ونشر ثقافتها، ودعم المشروعات الصغيرة والعمل على نجاحها في

الوطن العربي، ومن تلك الدراسات: دراسة (خضر، ٢٠١٤)، دراسة (الهزاني، ٢٠١٥)، دراسة (قابوسة؛ سي لكحل، ٢٠١٦) التي أوضحت دورها في دعم ومساندة المشروعات الصغيرة والمتوسطة بليبيا والرياض والجزائر على الترتيب، وأيضًا دراسة (الهرامشة، ٢٠١٤) التي أكدت على دورها الكبير في إيجاد المشروعات الريادية التكنولوجية بالأردن، ودراسة (أبو حمادة، ٢٠١٥) التي أكدت على دورها في دعم المعرفة التسويقية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

مما سبق يتضح أن الحاضنات التكنولوجية لا يتوقف دورها عند ربط الجامعة باحتياجات المجتمع ومشكلاته، بل يتعداه ليكون لها دور بارز في تحقيق التنمية المستدامة؛ وذلك من خلال ربط الجامعة بمؤسسات الإنتاج، وما يترتب على ذلك من تطوير للإنتاج وزيادة ميزانية هذه المؤسسات، وتمكينها من زيادة قدرتها التكنولوجية، وتأهيل كوادرها البشرية لتحقيق أبعاد التنمية المستدامة هذا من جانب، أما على الجانب الآخر فحاضنة الأعمال التكنولوجية لها دور بارز في دعم قدرة الجامعة المنتسبة إليها على المنافسة ودعم بنيتها البحثية، وتوفير التغذية الراجعة من القطاعات الإنتاجية مما يساعد في تحديد الأولويات البحثية التي تخدم تطور الإنتاج، كما توفر للجامعة فرصًا استثمارية وتشغيلية لمخرجاتها النهائية.

استنادًا على ما سبق توجه البحث الحالي لوضع تصورًا مقترحًا لحاضنة أعمال تكنولوجية بجامعة جنوب الوادي، من أجل دعم وتبني العناصر البشرية المتميزة داخلها، وتوفير متطلبات التفكير الابتكاري والسلوك التطويري لهم، وتقديم الدعم لهم في تحويل أفكارهم وأبحاثهم التطبيقية إلى مشروعات أعمال ناجحة، من خلال توفير بيئة متكاملة من تقديم الخدمات والاستشارات؛ بما يؤدي إلى إنشاء وتطوير هذه المشروعات ومن ثم المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة في صعيد مصر.

مشكلة البحث

رصدت عديد من التقارير والدراسات والبحوث حول أوضاع الجامعات المصرية ضعف قيامها بأدوارها في مجالات البحث العلمي، وخدمة المجتمع؛ فتقرير (مؤسسة الفكر العربي، ٢٠١٣: ٤) أوضح "غياب أو ضعف في التكامل بين التعليم والبحث العلمي وأسواق العمل والتنمية بدرجات مختلفة، والذي يُعَد ضعف المردود من التعليم والبحث العلمي أحد أبرز

مؤشراته، والحاجة لإصلاح البنية الهيكلية لمنظومة التعليم"، كما أن تقرير اليونسكو (UNESCO,2010,P:264) وتقرير الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP, 2011,P :137) يؤكدان ضعف الإنتاجية البحثية، وضعف دور الجامعات والمراكز البحثية في إنتاج المعرفة عالميًا، وابتعاد كثير من البحوث عن معالجة مشكلات المجتمع، والعلاقة الهزيلة أو المعدومة بين قطاعات الإنتاج والصناعة من جهة، والجامعات ومراكز البحث من جهة أخرى.

وقد أكدت دراسة (عبد الفتاح، ٢٠١٦) على قصور الجامعات العربية في الاهتمام بالشباب، وتأهيلهم التأهيل الكامل بهدف مشاركتهم الإيجابية في تنمية مجتمعاتهم، وتخفيف حدة الفقر، والارتقاء بمستوى معيشتهم، وتعزيز اتجاهاتهم الإيجابية نحو المجتمع، واستغلال طاقات هؤلاء الشباب وأوقات فراغهم بما يفيد مجتمعاتهم ووطنهم، وكذلك توجيههم نحو مصادر التنمية المستدامة.

كما أكدت دراسة (Salamzadeh, A., Azimi, M. A.& Kirby, D. A., 2013,P: 30) على قصور دور الجامعة في تعزيز الثقافة الريادية لدى طلابها، وتشجيعهم على إقامة المشروعات الريادية سواء الاجتماعية والتجارية.

كما توصلت دراسة (Ekpiken, W.& Ukpabio, G., 2015) إلى قصور الجامعة في تمكين طلابها، وإكسابهم ما يحتاجونه من مهارات ريادة الأعمال التي تلزمهم للتمكين في المجتمع؛ حتى يسهموا في تحقيق التنمية المستدامة في المجتمع، ولا يتم ذلك إلا من خلال تبني صيغة الحاضنات التكنولوجية بالجامعات.

وقد حققت عديد من دول العالم إنجازات في مجال البحث العلمي من خلال الإفادة من التعاون والربط بين الجامعات ومؤسسات وقطاع الإنتاج، وتبنيها لكثير من الآليات، والتي تُعد الحاضنات التكنولوجية أبرزها لما حققته من إنجازات في تطوير العلاقة بين قطاعات الجامعة والمجتمع المحلي وتقليل الفجوة بينهما من ناحية، كما أنها أكثر المنظومات فاعلية ونجاحًا في الإسراع في تنفيذ التنمية المستدامة للمجتمع من ناحية أخرى (سماي، ٢٠١٠: ٦٥).

لذا أوصت عديد من الدراسات بأهمية تفعيل الحاضنات التكنولوجية بالجامعات، وهي حاضنات تحظى بدعم الجامعة وتمتعها بالإشراف العلمي الرصين واستغلالها لكافة الإمكانات

المادية والبشرية والتكنولوجية المتاحة بالجامعة، وتبني جميع المشروعات الريادية التي تسهم بشكل أو بآخر في تحقيق التنمية المستدامة للمجتمع.

فقد أشارت دراسة (Patton, D.& Marlow, S., 2011) إلى أهمية تفعيل الحاضنات التكنولوجية بالجامعات لأنها تقدم التعليم الريادي لرواد الأعمال، وتساعدهم على تسويق أفكارهم، وتوفر لهم قاعدة آمنة، بما يضمن لهم النمو في المستقبل.

وفي هذا الصدد أشارت دراسة (Lasrado, V. et al., 2015) إلى أن فوائد انضمام الشركات والمشروعات إلى الحاضنات التكنولوجية بالجامعات لا تنتهي بانتهاء فترة الحضانة لتلك المشروعات والشركات، وإنما يستمر أثر الانضمام لحاضنات الجامعات إلى ما بعد التخرج منها.

كما أشارت دراسة (Hewitt- Dundas, N.& Burns, C., 2016) لمدى فاعلية الحاضنات التكنولوجية بالجامعات البريطانية ودورها في تسويق البحوث الأكاديمية؛ ومن ثم أدوارها المباشرة وغير المباشرة في تحقيق التنمية المستدامة للمجتمع.

أما في مصر فقد أوصت بعض الدراسات بضرورة تفعيل الحاضنات التكنولوجية بالجامعات لتحسين التعليم الريادي ومن ثم تحقيق التنمية المنشودة للمجتمع، مثل دراسة (عبد الحميد، ٢٠٠٨) التي أوصت باستخدام مدخل حاضنات الأعمال التكنولوجية لتفعيل العلاقة بين الجامعة وقطاع الأعمال على ضوء قيادة ثقافة التغيير لمايكل فولان في بعض الدول الغربية والأجنبية في مجال حاضنات الأعمال.

وكذلك قدمت دراسة (عيداروس؛ أحمد، ٢٠١٣) تصورًا مقترحًا لإدارة الحاضنات التكنولوجية بالجامعات في مصر في ضوء أفضل الممارسات العالمية، وأيضًا دراسة (دياب؛ كمال، ٢٠١٣) وقدمت تصورًا مقترحًا لتفعيل دور الجامعة في خدمة المجتمع المصري في ضوء الخبرات والتجارب الدولية في حاضنات الجامعة.

وأيضًا هدفت دراسة (إبراهيم، ٢٠١٨) للتعرف على المردود التربوي لحاضنات الأعمال الجامعية على تحقيق التنمية المستدامة في مصر.

يتضح مما سبق عرضه من دراسات ضرورة تفعيل فكرة حاضنات الأعمال داخل الجامعات المصرية بما يخدم المشروعات الريادية للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة للمجتمع المصري، خاصة "أن من يمتلكون المهارات والقدرات الريادية في بيئة الأعمال

المصرية لا يزال عددهم قليل، لأن الغالبية العظمى من هؤلاء الرياديين المعروفين والمشهورين في هذه البيئة قد اكتسبوها بالفطرة، أما بالنسبة للبقية الباقية فقد اكتسبوها بالتجربة والممارسة والتعليم والتدريب؛ حيث لا تزال المؤسسات العلمية غير قادرة على صُنع وبناء أجيال جديدة من الرياديين الذين يقودون عملية التنمية المستدامة في المجتمع" (مبارك، ٢٠١٤: ٣٠).

ومن ثم قد تكون فكرة تبني صيغة الحاضنات التكنولوجية في الجامعات المصرية هي أحد الحلول المطروحة لتدعيم الترابط بين الجامعات المصرية وقطاعات الإنتاج والصناعة من أجل تحقيق استراتيجية التنمية المستدامة في صعيد مصر.

وبتحليل البيئة الداخلية لجامعة جنوب الوادي إحدى الجامعات المصرية في صعيد مصر طبقًا لاستراتيجية الجامعة ٢٠١٨/ ٢٠١٩– ٢٠٢٢/ ٢٠٢٣، تم التعرف على كثير من نقاط الضعف التي تقف عقبة أمام الجامعة في تحقيق استراتيجية التنمية المستدامة للمجتمع المصري ٢٠٣٠، ومنها الآتي (جامعة جنوب الوادي، ٢٠١٨: ٥٩–٦٠):

١– عدم توافق الجامعة مع المتغيرات العالمية في مجالات العلم والمعرفة ومتطلبات سوق العمل الحالية والمستقبلية، والاقتصار في تحديثها على الاستناد على لوائح الكليات المناظرة بالجامعات المصرية، وعدم مقارنتها بنظيراتها في الدول المتقدمة.

٢– عدم وجود خطط لاستحداث برامج جديدة تسهم في تحقيق استراتيجية الدولة للتنمية المستدامة ٢٠٣٠.

٣– عدم اشتمال الخطة البحثية للجامعة على توجهات استراتيجية الدولة للتنمية المستدامة ٢٠٣٠.

٤– وجود قصور في آلية تشجيع أعضاء هيئة التدريس لتقديم بحوث إبداعية تطبيقية تسهم في تحقيق استراتيجية الدولة للتنمية المستدامة ٢٠٣٠ في صعيد مصر.

٥– لا توجد خطة معتمدة ومعلنة ومفعلة بالجامعة لقطاع خدمة المجتمع وتنمية البيئة لتحقيق استراتيجية الدولة للتنمية المستدامة ٢٠٣٠.

٦– عدم وجود ميزانية خاصة بالجامعة لتمويل أنشطة قطاع خدمة المجتمع بداخلها.

وبتحليل البيئة الخارجية لجامعة جنوب الوادي طبقًا لاستراتيجية الجامعة ٢٠١٨/ ٢٠١٩–٢٠٢٢/ ٢٠٢٣، تم التعرف على كثير من التهديدات التي تواجه الجامعة في

تحقيق استراتيجية التنمية المستدامة للمجتمع المصري ٢٠٣٠، ومنها الآتي (جامعة جنوب الوادي، ٢٠١٨: ٦١–٦٢):

١– توجه الدولة لتطور طبيعة الدراسة ومنح التكنولوجيا في التعليم ما قبل الجامعي؛ مما يتطلب ضرورة مواكبة الموارد البشرية والمادية بالجامعات استيعاب هذا التطور بما يحقق توجه الدولة لمسايرة التطورات العالمية في التعليم.

٢– القصور الملحوظ في رصد مؤسسات المجتمع والهيئات لمؤشرات وإحصائيات ومتطلبات سوق العمل من خريجي الجامعة والأبحاث العلمية والخدمات المجتمعية.

٣– زيادة معدلات البطالة بين خريجي البرامج الأكاديمية التي تمنحها الجامعة.

٤– ارتفاع مستوى المهارات التكنولوجية والعملية المتخصصة التي يحتاجها سوق العمل مقارنة بمستوى خرجي الجامعة.

٥– تنوع القضايا البحثية القومية لتحقيق استراتيجية الدولة للتنمية المستدامة ٢٠٣٠ مقارنة بإمكانات الجامعة البحثية.

وبناءًا على ما سبق فهناك ضرورة لتفعيل حاضنات الأعمال داخل الجامعات المصرية بما يخدم المشروعات الريادية للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة بصعيد مصر، ويتم هذا الأمر من خلال وضع تصورًا مقترحًا لحاضنة أعمال تكنولوجية بجامعة جنوب الوادي كمدخل لمعالجة نقاط الضعف التي تقف حجر عثرة أمام الجامعة لتحقيق التنمية المستدامة في صعيد مصر، وأيضًا لمواجهة جميع التهديدات التي تواجهها في تحقيق هذا الهدف.

<u>لذا تحددت مشكلة البحث في التساؤل الرئيس التالي :</u>

ما التصور المقترح لحاضنة أعمال تكنولوجية بجامعة جنوب الوادي كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة في صعيد مصر ؟

<u>ويتفرع من هذا التساؤل الرئيس ، الأسئلة الفرعية التالية</u> :

١– ما الإطار الفكري لاستراتيجية التنمية المستدامة : رؤية مصر ٢٠٣٠؟

٢– ما الإطار الفكري لحاضنات الأعمال التكنولوجية بالجامعات؟

٣– ما دور الحاضنات التكنولوجية بالجامعات كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة؟

٤– ما دور جامعة جنوب الوادي وأهم إشكالياتها في تحقيق التنمية المستدامة في صعيد مصر؟

٥– ما التصور المقترح لحاضنة أعمال تكنولوجية بجامعة جنوب الوادي كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة في صعيد مصر؟

أهداف البحث

سعى البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

١– التعرف على الإطار الفكري لاستراتيجية التنمية المستدامة : رؤية مصر ٢٠٣٠.

٢– إلقاء الضوء على الإطار الفكري لحاضنات الأعمال التكنولوجية بالجامعات.

٣– التعرف على دور الحاضنات التكنولوجية بالجامعات كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة.

٤– تحديد دور جامعة جنوب الوادي وأهم إشكالياتها في تحقيق التنمية المستدامة في صعيد مصر.

٥– تقديم تصورًا مقترحًا لحاضنة أعمال تكنولوجية بجامعة جنوب الوادي كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة في صعيد مصر.

أهمية البحث

تمثلت أهمية البحث فيما يلي:

١– يأتي هذا البحث في إطار الاهتمام بتجديد دور الجامعات المصرية في ضوء بعض التجارب العالمية، وذلك من خلال التصور المقترح الذي قام البحث بتقديمه في ضوء تبني فكرة الحاضنات الجامعية لدعم المشروعات البحثية الريادية وتفعيلها.

٢– تناول البحث موضوعًا وثيق الصلة بمستقبل المجتمع المصري ورقيه، وهو تفعيل دور الحاضنات بالجامعات المصرية بما يساهم في تطويرها، لكي يصبح لها مركز تنافسي محليًا وعالميًا، وبما يسهم في تطوير المجتمع من خلال المشاركة في تحقيق التنمية المستدامة.

٣– يفيد البحث الحالي الجهات المختصة بمؤسسات التعليم الجامعي؛ حيث يسهم في توعية صانعي السياسة ومتخذي القرار بأهمية استهداف بناء الحاضنات التكنولوجية بالجامعات وتفعيلها لتدعيم المشروعات الريادية داخلها؛ ومن ثم الارتقاء بجودة التعليم الجامعي ومؤسساته.

٤– تناغم البحث مع المشروعات الاستراتيجية للدولة؛ كاستراتيجية التنمية المستدامة، والإسهامات الجوهرية التي يمكن أن تقدمها الحاضنات الجامعية في معظم جوانب الاستراتيجية، كما يتناغم البحث مع توجهات الدولة في توسيع قاعدة المشاركة المجتمعية في التنمية، وزيادة إسهامات العمل الحر في الدخل القومي الإجمالي.

٥– لم تتناول الدراسات المصرية– على حد علم الباحثتين– صيغة حاضنة أعمال تكنولوجية بجامعة جنوب الوادي كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة في صعيد مصر؛ مما قد يفتح المجال أمام باحثين آخرين لمعالجة الموضوع ذاته من جوانب أخرى.

منهج البحث

استخدم البحث المنهج الوصفي؛ وذلك لتحليل استراتيجية التنمية المستدامة : رؤية مصر ٢٠٣٠، وأيضًا تحليل الخطة الاستراتيجية لجامعة جنوب الوادي ٢٠١٨/ ٢٠١٩– ٢٠٢٢/ ٢٠٢٣، وكذلك تحليل نتائج البحوث والدراسات حول الحاضنات التكنولوجية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، واستخلاص أوجه الإفادة؛ وذلك لتقديم تصورًا مقترحًا لصيغة حاضنة أعمال تكنولوجية بجامعة جنوب الوادي كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة في صعيد مصر.

مصطلحات البحث

فيما يلي تعريف بمصطلحات البحث إجرائيًا :

١ – تصور مقترح : A suggested Conception

يُعرف التصور المقترح إجرائيًا على أنه: أنموذج مستقبلي لإنشاء حاضنة أعمال تكنولوجية بجامعة جنوب الوادي ، نابع من الإطلاع على الدراسات والأدبيات التربوية وآراء الخبراء التربويين ، ومبني على نتائج البحث الحالي ، وذلك لبناء إطار إجرائي لتحقيق التنمية المستدامة في صعيد مصر من خلال إنشاء تلك الحاضنة .

٢ – التنمية المستدامة: Sustainable Development

تُعرف التنمية المستدامة إجرائيًا على أنها: تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للمجتمع، بما يضمن تحقيق مستوى مناسب من الرفاهية في معيشة الأفراد داخل مجتمعهم، وضمان العدالة والمساواة بين أفراد المجتمع، والحفاظ على البيئة الخارجية

بثرواتها وعدم استنزافها وإهدارها بما يضمن استمرار حدوث التنمية في المستقبل للأجيال القادمة، وبالتالي تتحقق استمرارية وديمومة التنمية في المجتمع.

٣ – حاضنات الأعمال التكنولوجية: Technology business incubators

تُعرف حاضنات الأعمال التكنولوجية إجرائيًا على أنها: أماكن مخصصة للمشروعات التي في طور الإنشاء، وتعتمد بشكل كبير على المعرفة التي توفرها بحوث الجامعة، بحيث تأخذ طريقها إلى السوق كمنتجات أو خدمات متميزة تجذب العملاء، وتتميز بأنها تحتوي على المعرفة وعلى وحدات دعم علمي وتكنولوجي وتعاون مع الجامعات ومراكز بحوثها، وتهدف إلى الاستفادة من الابتكارات التكنولوجية والبحوث الإبداعية لتحويلها إلى مشروعات ناجحة من خلال الاعتماد على موارد الجامعة، كما أنها تهدف إلى تسويق العلم والتكنولوجيا الحديثة من خلال التعاون المشترك بين الجامعات والمشروعات والتعاقدات بين عالم الأعمال من جهة وعالم العلم من جهة أخرى، ويرتكز التعاون بشكل كبير على القدرة البحثية والإبداع للجامعات.

٤ – جامعة جنوب الوادي: South Valley University

هي إحدى الجامعات المصرية العريقة التي تغطي نطاقًا جغرافيًا واسعًا يمتد عبر محافظتي قنا والبحر الأحمر، ويقع الحرم الرئيس لها في مدينة قنا التي تقع على بعد ٦٠٠ كيلو متر من جنوب القاهرة، وهي تضم (٢٠) كلية، كما تضم عدد (٢) معهد صحي، ومدرسة فنية، وقد سعت من خلال الرؤية والرسالة والأهداف والغايات لخطتها الاستراتيجية ٢٠١٨–٢٠١٩ / ٢٠٢٢–٢٠٢٣ أن يكون لها دور بارز في تحقيق استراتيجية التنمية المستدامة بصعيد مصر.

خطة البحث

حتى يحقق البحث أهدافه وللإجابة عن تساؤلاته فإن البحث سار وفق الخطوات الآتية:

١– للإجابة عن التساؤل الأول: تم تخصيص المحور الأول بعنوان: الإطار الفكري لاستراتيجية التنمية المستدامة : رؤية مصر ٢٠٣٠ والذي تضمن: مفهوم التنمية المستدامة، أبعادها ، أهدافها، تحدياتها.

٢- للإجابة عن التساؤل الثاني: تم تخصيص المحور الثاني بعنوان: الإطار الفكري لحاضنات الأعمال التكنولوجية بالجامعات والذي تضمن: مفهوم حاضنات الأعمال التكنولوجية، نشأتها، فلسفتها وأهدافها، أهميتها، أشكالها وصورها، تقييم واقع الجهود المصرية في إقامتها، ومبررات ضرورة إنشائها بالجامعات المصرية.

٣- للإجابة عن التساؤل الثالث: تم تخصيص المحور الثالث بعنوان: دور الحاضنات التكنولوجية بالجامعات كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة والذي تناول: دور الحاضنات التكنولوجية بالجامعات في مسايرة التطور التكنولوجي والمعرفي كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة، دور الحاضنات التكنولوجية بالجامعات في توظيف البحث العلمي كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة، دور الحاضنات التكنولوجية بالجامعات في التمويل الذاتي كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة، دور الحاضنات التكنولوجية بالجامعات في مواجهة البطالة كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة.

٤- للإجابة عن التساؤل الرابع: تم تخصيص المحور الرابع بعنوان: جامعة جنوب الوادي وتحقيق التنمية المستدامة في صعيد مصر والذي تضمن: أدوار الجامعات في تحقيق التنمية المستدامة، دور جامعة جنوب الوادي في تحقيق التنمية المستدامة في صعيد مصر، أهم إشكاليات الجامعات المصرية في تحقيق التنمية المستدامة، إشكاليات جامعة جنوب الوادي في تحقيق التنمية المستدامة في صعيد مصر.

٥- للإجابة عن التساؤل الخامس: تم تخصيص المحور الخامس لتقديم: ملخص نتائج البحث ، التصور المقترح لحاضنة أعمال تكنولوجية بجامعة جنوب الوادي كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة في صعيد مصر، البحوث المستقبلية .

الإطار النظري للبحث

تم تناول الإطار النظري للبحث في عدة محاور؛ وذلك على النحو التالي:

المحور الأول: الإطار الفكري لاستراتيجية التنمية المستدامة : رؤية مصر ٢٠٣٠

وقد تناول هذا المحور: مفهوم التنمية المستدامة ، أبعادها ، أهدافها ، تحدياتها ، وذلك على النحو التالي :

أولًا – مفهوم التنمية المستدامة

ظهرت عدة تعاريف للتنمية المستدامة؛ فقد عرفها (البنك الدولي، ٢٠٠٣: ١٤) بأنها تعني: الإلزام الأدبي للجيل الحالي بضمان تمتع الأجيال القادمة بنوعية جديدة من الحياة تماثل على الأقل نوعية الحياة التي يتمتع بها الجيل الحالي.

كما عرفها (حسن، ٢٠٠٩: ٧٦) بأنها: ربط الاهتمامات الاجتماعية والاقتصادية بشئون البيئة، وأيضًا عرفها (بيومي، ٢٠١٢: ٢٧٩–٢٨٠) بأنها تعني: التوازن في العلاقة بين الأنظمة الاجتماعية والاقتصادية والطبيعية، وتعزيز العلاقة بين الحاضر والمستقبل، والاعتماد المتبادل بين الناس، وهذا يجعل التنمية المستدامة مفهومًا أخلاقيًا أكثر منه مفهومًا علميًا، وهي مسألة ثقافة وفهم يجب أن يتمسك بها الأفراد.

أما (المقادمة، ٢٠١٥: ٢٤٤) فقد عرفها بأنها: تنمية اقتصادية، وبيئية وعلمية واجتماعية، والعمل على ضمان حصول البشر على فرص التنمية دون التغاضي عن الأجيال المقبلة، وذلك بشكل يسهم في ديمومة التنمية والحفاظ على الموارد.

كما تبنت استراتيجية التنمية المستدامة : رؤية مصر ٢٠٣٠ مفهوم للتنمية المستدامة كإطار عام يقصد به: تحسين جودة الحياة في الوقت الحاضر بما لا يخل بحقوق الأجيال القادمة في حياة أفضل (استراتيجية التنمية المستدامة، ٢٠١٨: ٩).

وفي ضوء ما سبق تم وضع تعريفًا إجرائيًا للتنمية المستدامة بأنها : تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للمجتمع، بما يضمن تحقيق مستوى مناسب من الرفاهية في معيشة الأفراد داخل مجتمعهم، وضمان العدالة والمساواة بين أفراد المجتمع، والحفاظ على البيئة الخارجية بثرواتها وعدم استنزافها وإهدارها بما يضمن استمرار حدوث التنمية في المستقبل للأجيال القادمة، وبالتالي يتحقق استمرارية وديمومة التنمية في المجتمع.

ثانيًا – أبعاد التنمية المستدامة

أكدت عديد من الدراسات على أنه توجد ثلاثة أبعاد رئيسة للتنمية المستدامة، وتتمثل في: البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي والبعد البيئي، ولكن أضافت دراسة (غنيم؛ أبو زنط، ٢٠٠٦: ١٥٧) بعدًا آخر وهو البعد المؤسسي، وهو يعني أنه لكي تتحقق وتنفذ خطط التنمية المستدامة لابد من وجود مؤسسات قادرة على ذلك.

كما أضافت دراستي (الرافعي، ٢٠١٢: ٢٩٩– ٣٠٢)، (درويش؛ السيد، ٢٠١٦: ٥٧– ٥٩) لتلك الأبعاد بعدين آخرين، وهما: البعد البشري والبعد التكنولوجي.

وأيضًا أضافت دراسة (بومدين، ٢٠١٦: ٣٢– ٣٣) بعدًا سياسيًا، وهو يعني أن التنمية المستدامة يلزمها بعد سياسي قائم على دعائم الحكم الرشيد، وهو ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شئون الدولة على كافة المستويات والمؤسسات؛ مما يؤدي إلى تهيئة المناخ المناسب لتحقيق التنمية المستدامة.

أما استراتيجية التنمية المستدامة : رؤية مصر ٢٠٣٠ ، فقد اشتملت على ثلاثة أبعاد رئيسة للتنمية المستدامة، وهي: البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي والبعد البيئي، ويمكن توضيحها فيما يلي:

أ - البعد الاقتصادي

ويضم هذا البعد أربعة محاور أساسية، يتعلق المحور الأول بالتنمية الاقتصادية، والمحور الثاني بالطاقة، والمحور الثالث بالمعرفة والابتكار والبحث العلمي، والمحور الرابع بالشفافية وكفاءة المؤسسات الحكومية (استراتيجية التنمية المستدامة، ٢٠١٨: ١٧– ٩٨).

ويفرض هذا البعد بمحاوره الأربعة وبالأخص المحور الثالث على الجامعات– بصفة عامة– وعلى الجامعات المصرية– خاصة– رفع كفاءتها الإنتاجية؛ وذلك من خلال استغلال كافة مواردها البشرية والبحثية والمادية لتعزيز المعرفة والبحث والابتكار داخلها، ومن ثم تحقيق التنمية الاقتصادية للمجتمع.

ويمكن أن تكون فكرة تفعيل دور الحاضنات التكنولوجية بالجامعات المصرية حل أمثل لأهم التحديات التي تواجه المحور الثالث من البعد الاقتصادي المتعلق بالمعرفة والابتكار والبحث العلمي، والتي حددتها استراتيجية التنمية المستدامة : رؤية مصر ٢٠٣٠ في ضعف المنظومة التشريعية لتحفيز وحماية الابتكار، ضعف التنسيق بين احتياجات المجتمع والابتكار، عدم وجود آلية متكاملة للربط بين المعرفة والابتكار، وضعف قدرة الشركات المتوسطة والصغيرة على الابتكار وتسويقه (استراتيجية التنمية المستدامة، ٢٠١٨: ٩٤).

ومن ثم إذا استطاعت جامعة جنوب الوادي إنشاء حاضنة أعمال تكنولوجية داخلها وتفعيل دورها، ستستطيع دعم الإبداع والابتكار عند الطلاب وأعضاء هيئة التدريس، وإنتاج مختلف أنواع البحوث التي تساهم في إيجاد حلول للمشكلات الاقتصادية والتكنولوجية في صعيد مصر.

ب - البعد الاجتماعي

يضم هذا البعد أربعة محاور أساسية، يتعلق المحور الأول بالعدالة الاجتماعية، والمحور الثاني بالصحة، والمحور الثالث بالتعليم والتدريب، والمحور الرابع بالثقافة (استراتيجية التنمية المستدامة، ٢٠١٨: ١١١– ١٧٠).

ويمكن أن تكون فكرة تفعيل دور الحاضنات التكنولوجية بجامعة جنوب الوادي حل أمثل لأهم التحديات التي تواجه المحور الثالث من البعد الاجتماعي المتعلق بالتعليم والتدريب، والتي حددتها استراتيجية التنمية المستدامة : رؤية مصر ٢٠٣٠ في : غياب سياسة واضحة لتسويق نتائج البحث العلمي، ضعف الروابط بين مؤسسات التعليم العالي وسوق العمل (الصناعة)، ضعف المراكز البحثية الحالية وعدم وجود نظام واضح لإدارتها والتوسع فيها وتعظيم الاستفادة منها (استراتيجية التنمية المستدامة، ٢٠١٨: ١٦٣– ١٦٥).

ومن ثم فإن إنشاء حاضنة أعمال تكنولوجية بجامعة جنوب الوادي سيكون له دور كبير في تحقيق هذا البعد؛ وذلك من خلال دعمها لسياسات الابتكار وريادة الأعمال؛ ومن ثم علاج المشكلات المتعلقة بهذا البعد، وعلى رأسها مشكلة البطالة؛ وذلك من خلال دعمها للتعليم والتدريب الريادي ونشر ثقافة العمل الحر بين الطلاب.

ج - البعد البيئي

يضم هذا البعد محورين أساسيين، يتعلق المحور الأول بالبيئة، والمحور الثاني بالتنمية العمرانية (استراتيجية التنمية المستدامة، ٢٠١٨: ١٨٥– ٢٠٠).

ويمكن أن تكون فكرة إنشاء حاضنة أعمال تكنولوجية بجامعة جنوب الوادي حل أمثل لأهم التحديات التي تواجه المحور الأول من البعد البيئي المتعلق بالثقافة، والتي حددتها استراتيجية التنمية المستدامة : رؤية مصر ٢٠٣٠ في : ضعف وغياب التشريعات المتعلقة بحماية الملكية الفكرية، ضعف دعم منظومة البحث العلمي لتحقيق الاستدامة البيئية، واتباع

أنماط إنتاج صناعية غير مستدامة ملوثة للبيئة، وضعف السياسات التحفيزية لتشجيع الابتكار ورفع نسبة الإنتاج الأخضر؛ ومن ثم التوصية بضرورة توفير بيئة ممكنة للصناعات الثقافية وتطويرها، وتعظيم قدرتها التنافسية محليًا ودوليًا (استراتيجية التنمية المستدامة، ٢٠١٨: ١٦٣– ١٦٥).

يتضح مما سبق عرضه أن أبعاد التنمية طبقًا لاستراتيجية التنمية المستدامة : رؤية مصر ٢٠٣٠ ثلاثة أبعاد، تضم عشرة محاور رئيسة، ويمكن للحاضنات التكنولوجية داخل جامعة جنوب الوادي أن تحقق هذه الأبعاد كاملة بمحاورها، إذا تم تفعيل دورها بصورة صحيحة تسعى من خلالها لدعم الابتكار والإبداع وريادة الأعمال؛ ومن ثم الارتقاء بالمستوي التنموي المستدام بصعيد مصر.

ثالثًا – أهداف التنمية المستدامة

وضعت استراتيجية التنمية المستدامة : رؤية مصر ٢٠٣٠ أهدافًا استراتيجية لكل محور من محاور الأبعاد الثلاثة التي اشتملت عليها، وكان إجمالي عدد تلك الأهداف تسعة وعشرين هدفًا، وسوف يتم سرد تلك الأهداف على حسب محاور كل بعد كالتالي:

أ – الأهداف الاستراتيجية لمحور التنمية الاقتصادية

وتمثلت تلك الأهداف في الآتي (استراتيجية التنمية المستدامة، ٢٠١٨: ٢٢٣):

١– استقرار أوضاع الاقتصاد الكلي.

٢– تحقيق نمو احتوائي ومستدام.

٣– زيادة التنافسية والتنوع والاعتماد على المعرفة.

٤– تعظيم القيمة المضافة.

٥– تأدية دور فعال في الاقتصاد العالمي قادرًا على التكيف مع المتغيرات العالمية.

٦– توفير فرص عمل لائق ومنتج.

٧– وصول نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى مصاف الدول ذات الدخل المتوسط المرتفع.

٨– دمج القطاع غير الرسمي في الاقتصاد.

يتضح مما سبق وجود ثمانية أهداف استراتيجية متعلقة بالمحور الأول للبعد الاقتصادي وهو محور التنمية الاقتصادية، ويمكن لجامعة جنوب الوادي أن تساهم من خلال

إنشاء حاضنة أعمال تكنولوجية داخلها وتفعيل دورها كمركز تدريبي وبحثي طبقًا للمواصفات العالمية في البرامج الخاصة بتطوير ذلك المحور، كالمساهمة في برنامج دعم وتنمية الريادة والأعمال، وفي برنامج تصميم وتصنيع الإلكترونيات؛ ومن ثم المساهمة في تحقيق أهداف هذا المحور.

ب - الأهداف الاستراتيجية لمحور الطاقة

تمثلت تلك الأهداف في الآتي (استراتيجية التنمية المستدامة، ٢٠١٨: ٢٤٢):

١- ضمان أمن الطاقة.

٢- زيادة مساهمة قطاع الطاقة في الناتج المحلي الإجمالي.

٣- تعظيم الاستفادة من الموارد المحلية للطاقة.

٤- تعزيز الإدارة الرشيدة والمستدامة للقطاع.

٥- خفض كثافة استهلاك الطاقة.

٦- الحد من الأثر البيئي للانبعاثات بالقطاع.

يتضح مما سبق وجود ستة أهداف استراتيجية متعلقة بالمحور الثاني للبعد الاقتصادي وهو محور الطاقة، ويمكن لجامعة جنوب الوادي أن تساهم من خلال إنشاء حاضنة أعمال تكنولوجية داخلها وتفعيل دورها في البرامج الخاصة بتطوير ذلك المحور، كالمساهمة في برنامج تعزيز الابتكار في قطاع الطاقة، وفي برنامج تأهيل الكفاءات التي يحتاجها قطاع الطاقة؛ ومن ثم المساهمة في تحقيق أهداف هذا المحور.

ج - الأهداف الاستراتيجية لمحور المعرفة والابتكار والبحث العلمي

تمثلت تلك الأهداف في الآتي (استراتيجية التنمية المستدامة، ٢٠١٨: ٢٤٦):

١- تهيئة بيئة محفزة لتوطين وإنتاج المعرفة.

٢- تفعيل وتطوير نظام وطني متكامل للابتكار.

٣- ربط تطبيقات المعرفة ومخرجات الابتكار بالأولويات.

يتضح مما سبق وجود ثلاثة أهداف استراتيجية متعلقة بالمحور الثالث للبعد الاقتصادي وهو محور المعرفة والابتكار والبحث العلمي، ويمكن لجامعة جنوب الوادي أن تساهم من خلال إنشاء حاضنة أعمال تكنولوجية داخلها وتفعيل دورها في البرامج الخاصة بتطوير ذلك المحور، كالمساهمة في برنامج غرس ثقافة الابتكار والمعرفة في المجتمع، وفي

برنامج تفعيل الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص في دعم وتحفيز الابتكار، وأيضًا في برنامج تطوير وإعادة هيكلة منظومة المعرفة والابتكار، وكذلك في البرنامج الخاص بتطوير التشريعات ذات الصلة بتمكين المعرفة والابتكار؛ ومن ثم المساهمة في تحقيق أهداف هذا المحور.

د - الأهداف الاستراتيجية لمحور الشفافية وكفاءة المؤسسات الحكومية

تمثلت تلك الأهداف في الآتي (استراتيجية التنمية المستدامة، ٢٠١٨: ٢٥٦):

١- جهاز إداري يتميز بالكفاءة والفعالية والمواءمة مع المتغيرات المحلية والعالمية.

٢- تقديم خدمات متميزة مرتفعة الجودة تطبق الأساليب الحديثة.

٣- نظام يتسم بالشفافية يتفاعل مع المواطن ويستجيب لمطالبه ويخضع للمساءلة المجتمعية.

يتضح مما سبق وجود ثلاثة أهداف استراتيجية متعلقة بالمحور الرابع للبعد الاقتصادي وهو محور الشفافية وكفاءة المؤسسات الحكومية، ويمكن لجامعة جنوب الوادي أن تُحسِّن وترفع من كفاءتها كمؤسسة حكومية نظامية وتعليمية من خلال إنشاء حاضنة أعمال تكنولوجية داخلها وتفعيل دورها، مما يجعلها مؤسسة جامعية تتواءم مع المتغيرات العالمية، بل وتقدم كل ما هو جديد ويمتاز بالجودة في مختلف التخصصات من خلال الابتكار والبحث العلمي للطلاب وأعضاء هيئة التدريس؛ ومن ثم المساهمة في تحقيق أهداف هذا المحور.

هـ - الأهداف الاستراتيجية لمحور العدالة الاجتماعية

تمثلت تلك الأهداف في الآتي (استراتيجية التنمية المستدامة، ٢٠١٨: ٢٦٢):

١- تعزيز الاندماج المجتمعي والحد من الاستقطاب السلبي.

٢- تحقيق المساواة في الحقوق والفرص.

٣- توفير الحماية المتكاملة للفئات الأولى بالرعاية.

يتضح مما سبق وجود ثلاثة أهداف استراتيجية متعلقة بالمحور الأول للبعد الاجتماعي وهو محور العدالة الاجتماعية، ويمكن لجامعة جنوب الوادي أن تساهم من خلال إنشاء حاضنة أعمال تكنولوجية داخلها وتفعيل دورها في تحفيز ودعم ريادة الأعمال عند

الطلاب، وتعزيز ثقافة العمل الحر، التي تساعد في صنع فرص عمل جديدة، وتحقيق المساواة في الحقوق والفرص لأفراد المجتمع؛ مما يساهم في تحقيق أهداف هذا المحور.

و – الأهداف الاستراتيجية لمحور الصحة

تمثلت تلك الأهداف في الآتي (استراتيجية التنمية المستدامة، ٢٠١٨: ٢٦٨):

١– النهوض بصحة المواطنين في إطار من العدالة والإنصاف.

٢– تحقيق التغطية الصحية الشاملة لجميع المصريين مع ضمان جودة الخدمات المقدمة.

٣– حوكمة قطاع الصحة.

يتضح مما سبق وجود ثلاثة أهداف استراتيجية متعلقة بالمحور الثاني للبعد الاجتماعي وهو محور الصحة، ويمكن لجامعة جنوب الوادي أن تساهم من خلال إنشاء حاضنة أعمال تكنولوجية داخلها وتفعيل دورها في البرامج الخاصة بتطوير ذلك المحور، كالمساهمة في برنامج تطوير منظومة إدارة الموارد البشرية في قطاع الصحة، وفي برنامج تطوير قطاع الدواء؛ ومن ثم المساهمة في تحقيق أهداف هذا المحور.

ز – الأهداف الاستراتيجية لمحور التعليم والتدريب

تمثلت تلك الأهداف في الآتي (استراتيجية التنمية المستدامة، ٢٠١٨: ٢٧٣):

١– تحسين جودة النظام التعليمي بما يتوافق مع النظم العالمية.

٢– إتاحة التعليم للجميع دون تمييز.

٣– تحسين تنافسية نظم ومخرجات التعليم.

يتضح مما سبق وجود ثلاثة أهداف استراتيجية متعلقة بالمحور الثالث للبعد الاجتماعي وهو محور التعليم والتدريب، ويمكن لجامعة جنوب الوادي أن تساهم من خلال إنشاء حاضنة أعمال تكنولوجية داخلها وتفعيل دورها في البرامج الخاصة بتطوير ذلك المحور، كالمساهمة في برنامج تفعيل البحث العلمي بمؤسسات التعليم العالي، وفي برنامج ربط الخريجين بمؤسسات التوظيف داخل سوق العمل محليًا وإقليميًا ودوليًا؛ ومن ثم المساهمة في تحقيق أهداف هذا المحور.

ح – الأهداف الاستراتيجية لمحور الثقافة

تمثلت تلك الأهداف في الآتي (استراتيجية التنمية المستدامة، ٢٠١٨: ٢٨٤):

١– دعم الصناعات الثقافية كمصدر قوة للاقتصاد.

٢– رفع كفاءة المؤسسات الثقافية والعاملين بالمنظومة الثقافية.

٣– حماية وتعزيز التراث بكافة أنواعه.

يتضح مما سبق وجود ثلاثة أهداف استراتيجية متعلقة بالمحور الرابع للبعد الاجتماعي وهو محور الثقافة، ويمكن لجامعة جنوب الوادي أن تساهم من خلال إنشاء حاضنة أعمال تكنولوجية داخلها وتفعيل دورها في البرامج الخاصة بتطوير ذلك المحور، كالمساهمة في البرنامج الخاص بتبني حزمة من الأبحاث الهادفة لرفع الوعي الثقافي والتراثي لدى المجتمع، وفي برنامج رفع كفاءة إدارة البنية الأساسية للخدمات الثقافية وتوسيع نطاقها؛ ومن ثم المساهمة في تحقيق أهداف هذا المحور.

ط – الأهداف الاستراتيجية لمحور البيئة

تمثلت تلك الأهداف في الآتي (استراتيجية التنمية المستدامة، ٢٠١٨: ٢٩٢):

١– الإدارة الرشيدة والمستدامة لأصول الموارد الطبيعية لدعم الاقتصاد وزيادة التنافسية وصنع فرص جديدة.

٢– الحد من التلوث والإدارة المتكاملة للمخلفات.

٣– الحفاظ على توازن النظم الايكولوجية والتنوع البيولوجي والإدارة الرشيدة والمستدامة لها.

يتضح مما سبق وجود ثلاثة أهداف استراتيجية متعلقة بالمحور الأول للبعد البيئي وهو محور البيئة، ويمكن لجامعة جنوب الوادي أن تساهم من خلال إنشاء حاضنة أعمال تكنولوجية داخلها وتفعيل دورها في تحفيز الإبداع والابتكار للطلاب ولأعضاء هيئة التدريس في تبني رؤى بحثية جديدة للحد من التلوث البيئي، وإعادة هيكلة مخلفات البيئة بصورة تسمح بإعادة استخدامها مرة أخرى بصورة مفيدة للبيئة؛ ومن ثم المساهمة في تحقيق أهداف هذا المحور.

ي – الأهداف الاستراتيجية لمحور التنمية العمرانية

تمثلت تلك الأهداف في الآتي (استراتيجية التنمية المستدامة، ٢٠١٨: ٢٩٨):

١– زيادة نسبة المعمور بما يتناسب مع توافر الموارد وحجم وتوزيع السكان.

٢– الارتقاء بمستوى جودة البيئة العمرانية.

٣– تعظيم استغلال الموقع الاستراتيجي لمصر إقليميًا ودوليًا.

يتضح مما سبق وجود ثلاثة أهداف استراتيجية متعلقة بالمحور الثاني للبعد البيئي وهو محور التنمية العمرانية، ويمكن لجامعة جنوب الوادي أن تساهم من خلال إنشاء حاضنة أعمال تكنولوجية داخلها وتفعيل دورها في تحفيز الإبداع والابتكار للطلاب ولأعضاء هيئة التدريس في تبني رؤى بحثية جديدة تساهم في تحقيق أهداف هذا المحور.

رابعًا – تحديات التنمية المستدامة

تسعى جميع المجتمعات ومنها مصر إلى تحقيق التنمية المستدامة باعتبارها مطلب يسعى العالم إلى تحقيقه، ولكن توجد عدة معوقات تعرقل تحقيقها، وتختلف تلك التحديات من مجتمع لآخر وفقًا لدرجة تقدم المجتمع؛ حيث تزداد المعوقات في الدول الفقيرة والنامية.

واقتصر البحث على عرض أهم تحديات التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة في مصر وهي:

أ – تحديات التنمية الاقتصادية المستدامة في مصر

بالرغم من امتلاك الاقتصاد المصري كثير من المقومات التي تمكنه من تحقيق الأهداف الاستراتيجية للتنمية الاقتصادية، إلا أنه يواجه عديد من التحديات الهيكلية، والتي تتمثل في بعض الاختلالات الاقتصادية الكلية، وضعف رأس المال البشري والبنية الأساسية، وصعوبة الحصول على التمويل، وانخفاض مستوى التنافسية (استراتيجية التنمية المستدامة، ٢٠١٨: ٢٩).

وتعكس المؤشرات الدولية تلك التحديات، ومدى الجهد المطلوب لتخطيها؛ فلقد احتلت مصر ترتيب (١٣١) من (١٨٩) دولة في تقرير ممارسة الأعمال للبنك الدولي لعام ٢٠١٦م، وترتيب (١١٦) من (١٤٠) دولة في مؤشر التنافسية العالمي لعام ٢٠١٥/ ٢٠١٦م، وتعمل الحكومة المصرية بشكل مستمر على مواجهة هذه التحديات من خلال وضع السياسات والبرامج الملائمة والفعالة، ومن هذه التحديات: تحديات متعلقة بالسياسات المالية والنقدية، تحديات التشغيل، تحديات الاستثمار، التحديات المؤسسية، وتحديات الاقتصاد غير الرسمي (استراتيجية التنمية المستدامة، ٢٠١٨: ٢٩–٣٤).

ب – تحديات التنمية الاجتماعية المستدامة في مصر

وفقًا لمؤشر التنمية البشرية، تحسن ترتيب مصر على مستوى العالم ليرتفع من (١١٠) خلال عام ٢٠١٣ إلى (١٠٨) خلال عام ٢٠١٤م، وتشمل تحديات التنمية البشرية

تحديات للتخفيف من حدة الفقر، والحصول على الخدمات الاجتماعية (التعليم، الصحة، وتنظيم الأسرة) من قِبَل جميع السكان، وفيما يلي عرض لأهم هذه التحديات كالآتي (استراتيجية التنمية المستدامة، ٢٠١٨: ٣٥):

١ – العدالة في توزيع الدخل والموارد

يعاني الاقتصاد المصري من عدم عدالة توزيع الدخل على مستوى المحافظات وفئات المجتمع، ويتضح ذلك بالنظر لما يلي:

– عدم التوازن في التنمية الاقتصادية والاجتماعية: حيث يتركز النشاط الاقتصادي في العاصمة والمحافظات الحضرية، في حين تعاني محافظات الصعيد والمحافظات الحدودية من محدودية الفرص الاستثمارية وتواضع النشاط الاقتصادي.

– عدم العدالة في التوزيع: على الرغم من معدلات النمو المرتفعة نسبيًا التي وصلت في المتوسط ٧% خلال الفترة ٢٠٠٦– ٢٠٠٨م، إلا أن معدلات الفقر ارتفعت خلال ذات الفترة، ولم يشعر الغالبية العظمى بثمار النمو، كما لم توفر معدلات النمو المرتفعة فرص عمل كافية ومنتجة للداخلين الجدد في سوق العمل، ولم تشهد بيئة الأعمال أي تحسن ملحوظ.

٢ – تحديات التعليم

يعاني النظام التعليمي في مصر بكل عناصره وبكل مستوياته من بعض المشكلات والتحديات، والتي تمثل عائقًا حقيقيًا أمام العملية التعليمية وتطورها، مثل: انتشار الأمية، ارتفاع مستوى التسرب، وجود فجوة بين مخرجات العملية التعليمية ومتطلبات سوق العمل، ضعف التمويل والقدرات البحثية للتعليم العالي، ارتفاع الفجوة بين مخرجات العملية التعليمية واحتياجات سوق العمل من العمالة الماهرة والمدربة والمؤهلة.

٣ – تحديات الصحة

حيث تعاني صحة المصريين من تفشي بعض الأمراض السارية خاصة فيروس الكبد الوبائي (فيروس سي)، مما يؤثر سلبًا على إنتاجية العمالة خاصة الشباب.

ويمكن لجامعة جنوب الوادي أن تساهم في مواجهة تلك التحديات سواء أكانت تحديات اقتصادية أم اجتماعية من خلال إنشاء حاضنة أعمال تكنولوجية داخلها وتفعيل دورها، فمن خلال دعمها للبحث العلمي، وتحفيز الإبداع والابتكار لدى طلابها وأعضاء هيئة التدريس، ودعمها لثقافة ريادة الأعمال والعمل الحر، تستطيع مواجهة تحديات التنمية

الاقتصادية المستدامة في مصر، كتحديات التشغيل والاستثمار والتحديات المؤسسية؛ ومن ثم التحديات المتعلقة بالسياسات المالية والنقدية، أو تحديات التنمية الاجتماعية المستدامة في مصر، كتحديات التعليم والصحة.

المحور الثاني: الإطار الفكري لحاضنات الأعمال التكنولوجية بالجامعات

قد تناول هذا المحور: مفهوم حاضنات الأعمال التكنولوجية، نشأتها، فلسفتها وأهدافها، أهميتها، أشكالها وصورها، تقييم واقع الجهود المصرية في إقامتها، ومبررات ضرورة إنشائها بالجامعات المصرية، وذلك على النحو التالي:

أولًا – مفهوم حاضنات الأعمال التكنولوجية

يقصد بالحاضنة: "المكان أو الجهة أو الهيئة التي تتبنى أفكار المبدعين؛ لإنتاج منتجات جديدة أو تطوير صناعات قائمة من خلال تكوين مشروعات صغيرة أو متوسطة؛ حيث تقدم أهم المعلومات الكافية، والدراسات اللازمة لخطط العمل وجدوى المشروعات وتسويق منتجاتهم، واستمرار نموها، كما تقدم خدمات شاملة متمثلة في المكان والخدمات والاتصالات، وأيضًا توفير بعض المستلزمات والربط مع الجهات المساعدة في إنجاح المشروعات مثل مصادر التمويل، والمعامل والمختبرات والمصانع، وغيرها" (محمد، ٢٠١٣: ٥٨)

والحاضنة عبارة عن: برنامج اقتصادي واجتماعي يوفر الدعم المكثف لبدء إنشاء المؤسسات وتسريع تنميتها وتعزيز وتنويع الاقتصاديات المحلية (AL-Mubaraki, H.M.& Busler, M., 2013 ,P: 21).

ويقصد بالحاضنة: مؤسسة يتم من خلالها توفير الخبرة ورأس المال والدعم والمساعدة لإنشاء مؤسسات جديدة (Babwah, N.& David, J., 2014 , P: 14).

كما تُعرف حاضنات الأعمال بأنها: "حزمة متكاملة من الخدمات والتسهيلات والآليات المساندة والاستشارية، توفرها ولمرحلة محددة من الزمن مؤسسة قائمة لها خبرتها وعلاقتها بالرياديين الذين يرغبون البدء في إقامة مؤسسة صغيرة بهدف تحقيق أعباء مرحلة الانطلاق" (عبد اللاوي، ٢٠١٣: ٥).

وتُعرف حاضنات الأعمال أيضًا بأنها: مؤسسات تعمل على دعم المبادرين الذين يمتلكون الأفكار الطموحة والدراسة الاقتصادية السليمة، وبعض الموارد اللازمة لتحقيق

طموحاتهم من خلال توفير المناخ الصحي وبيئة العمل المناسبة لهم خلال السنوات الأولى الحرجة من انطلاق المشروع وارتفاع أسهم النجاح عن طريق استكمال النواحي الفنية الإدارية بتكلفة رمزية، وتشجيع صاحب المشروع على التركيز في جوهر العمل؛ وذلك لفترة وجيزة تتضاءل بعدها العلاقة لتتحول إلى مبادر جديد (الرياني؛ الزين، ٢٠١٥: ١٦).

كما يمكن تعريف حاضنات الأعمال بأنها: منشآت مصممة لتهيئة بيئة مواتية للمشروعات الجديدة من أجل مساعدتها على مواجهة الصعوبات الموجودة في المراحل الأولية، والبقاء على قيد الحياة والنمو وتصبح أعمالًا ناضجة؛ من خلال توفير الخدمات الأساسية كمساحة مادية بأسعار مناسبة، وخدمات ومعدات أعمال أساسية مشتركة، وخدمات تنظيم الأعمال، واستشارات قانونية وتقنية ودعم مالي (Özdemir, Ö. Ç.& Şehitoğlu, Y., 2013 , P : 283) .

أي أن حاضنات الأعمال هي مؤسسات تنموية مصممة لدعم المشروعات الناشئة التي لا تمتلك كل وسائل ومتطلبات الإنشاء لتزويدها بموارد الدعم والخدمات، وما تحتاجه من مستلزمات وموارد مادية، والمدارة من قبل إدارة الحاضنة بشكل مباشر أو عن طريق شبكة من علاقاتها.

ويطلق على حاضنات الأعمال التي تركز على المشروعات التكنولوجية والمشروعات المعتمدة على التقنيات الحديثة حاضنات أعمال تكنولوجية، وهي نوع من البنية التحتية الموجهة لدعم وتنمية وتطوير المشروعات بالتقنيات المتقدمة (Wonglimpiyarat, J., 2014 , P : 336).

وتعرف حاضنات الأعمال التكنولوجية بأسماء مختلفة منها: مراكز الابتكار، المجمعات العلمية، مراكز التكنولوجيا، مجمع التكنولوجيا، مجمع العلوم، مجمع البحوث، وتعد حاضنة الأعمال التكنولوجية آلية تمكن عملية نقل التكنولوجيا، التي تساعد على تعزيز النمو من خلال الابتكار ودعم استراتيجيات التنمية (Wonglimpiyarat, J., 2016 , P: 19).

كما عرف (العساف؛ آخرون، ٢٠١٢: ٥٠٦) الحاضنات التكنولوجية بأنها: حاضنات ذات وحدات الدعم العلمي والتكنولوجي التي تقام داخل الجامعات ومراكز الأبحاث، وتهدف إلى الاستفادة من الأبحاث العلمية والابتكارات التكنولوجية وتحويلها إلى مشروعات

ناجحة، من خلال الاعتماد على البنية الأساسية لهذه الجامعات من معامل وورش وأجهزة بحوث، بالإضافة إلى أعضاء هيئة التدريس والباحثين والعاملين الخبراء في مجالاتهم.

كما عرفها (عماد الدين، ٢٠١٢: ٣) على أنها: نوع من أنواع حاضنات الأعمال تهدف إلى توفير الدعم والتوجيه اللازمين لزيادة فرص نجاح المشروعات وتسريع وتيرة التنمية.

كما تم تعريفها من قِبَل المجلس الأمريكي للتعليم (ACE, 2015 , P : 22) بأنها: وحدات متخصصة لرعاية الابتكار والتحديث والاختراع، ومزودة بكل الوسائل والإمكانات التي تمكن الطلاب من إنجاز ابتكاراتهم، وأفكارهم الجديدة وتكون مسئولة عن تحديد الحلول وتنفيذها على المستوى المؤسسي، وتبدأ من المستوى الجامعي، وذلك لضمان أن الابتكار الأكاديمي يحظى بأولوية.

وفي ضوء ما سبق تم وضع تعريفًا إجرائيًا للحاضنات التكنولوجية بأنها: أماكن مخصصة للمشروعات التي في طور الإنشاء، وتعتمد بشكل كبير على المعرفة التي توفرها بحوث الجامعة، بحيث تأخذ طريقها إلى السوق كمنتجات أو خدمات متميزة تجذب العملاء، وتتميز بأنها تحتوي على المعرفة وعلى وحدات دعم علمي وتكنولوجي وتعاون مع الجامعات ومراكز بحوثها، وتهدف إلى الاستفادة من الابتكارات التكنولوجية والبحوث الإبداعية لتحويلها إلى مشروعات ناجحة من خلال الاعتماد على موارد الجامعة، كما أنها تهدف إلى تسويق العلم والتكنولوجيا الحديثة من خلال التعاون المشترك بين الجامعات والمشروعات وتعاقدات بين عالم الأعمال من جهة وعالم العلم من جهة أخرى، ويرتكز التعاون بشكل كبير على القدرة البحثية والإبداع للجامعات.

ثانيًا – نشأة حاضنات الأعمال التكنولوجية

تعود فكرة الحاضنات إلى نهاية الخمسينات بعد نهاية الحرب العالمية الثانية وازدياد البطالة، وقد ظهرت أول حاضنة أعمال يعرفها العالم في نيويورك عام ١٩٥٩م في Batavia، ومن ثم تعد الولايات المتحدة الأمريكية منشأ الحاضنات في العالم، ثم انتشرت بعد ذلك في عديد من دول العالم وخاصة دول الاتحاد الأوربي؛ حيث أقيمت أول حاضنة أعمال في أوروبا عام ١٩٨٦م، وعلى المستوى العربي تعد مصر أولى البلدان العربية التي أقامت حاضنة تكنولوجيا تابعة لوزارة الاتصالات عام ١٩٩٨م، وقد شهدت الفترة الحالية

تطورًا كبيرًا في عدد الحاضنات التكنولوجية؛ حيث صارت هي الأداة المجتمعية المناسبة لتحقيق التنمية المستدامة في المجتمع من خلال مساعدة منظمات الأعمال الصغيرة على النمو، بالإضافة لكونها وسيلة تسريع للابتكار والإبداع في الأعمال (Ogutu, V. O.& Kihonge. E., 2016 , P : 231).

ولقد مر تطور حاضنات الأعمال بعدة مراحل؛ ففي السبعينيات شهد الجيل الأول من حاضنات الأعمال ممارسات محدودة لها تركزت في مناطق التجمعات الصناعية وإدارة مناطق تجمعات الأعمال والوكالات الخاصة بالشركات، أما في الثمانينيات شهد الجيل الثاني ظهور حاضنات متعددة العمليات مارستها في الحدائق العملية ومراكز تجمع الأعمال، أما في أواسط التسعينيات فقد شهد ولادة الحاضنات المتخصصة، مثل: الحاضنات التكنولوجية وحاضنات الأعمال المفتوحة وحاضنات الأعمال النوعية، بينما شهدت أواخر التسعينيات والألفية الثالثة توسع في ممارسة الحاضنات المفتوحة عبر حاضنة الإنترنت وحاضنات الاقتصاديات الحديثة (European Commission Enterprise Directorate– General, 2014 ., P:3)

ومن أهم حاضنات الأعمال التكنولوجية في مصر التي أنشأها الصندوق الاجتماعي: حاضنة المنصورة التي أُفتتحت عام ١٩٩٨م، وهيئة أسيوط للأعمال والتكنولوجيا التي أُفتتحت عام ١٩٩٨م، وتدير تلك الحاضنة جمعية الحاضنات المصرية، وحاضنة أعمال تلا بالمنوفية التي أُفتتحت عام ٢٠٠٠م، وحاضنة التبين التكنولوجية بالقاهرة، وحاضنة الدويقة المفتوحة وأُغلقت عام ٢٠٠٥م، وحاضنة الأقصر للتراث الفني والصناعات الحرفية التي أُفتتحت عام ٢٠٠٥م، وحاضنة بور سعيد المفتوحة التي أُفتتحت عام ٢٠٠٧م، بالإضافة إلى مدينة مبارك للأبحاث العلمية والتطبيقات التكنولوجية التي أُفتتحت عام٢٠٠٠م، ومركز حاضنات المشروعات بالأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري التي أُفتتحت عام ٢٠٠٩م، كما يوجد عدد كبير من الحاضنات التكنولوجية منها: حاضنات جامعية تحت الإنشاء (توفيق، ٢٠١٣: ٢١٢– ٢١٧).

ومؤسسات التعليم الجامعي في حاجة إلى حاضنات أعمال تكنولوجية لتتولى تقديم الخدمات المطلوبة بهدف تسهيل عملية تسويق التقنيات ونتائج الأبحاث؛ عن طريق إنشاء شركات أو مؤسسات تقوم على البحث والتطوير، وتختلف حاضنات الأعمال التكنولوجية التابعة للجامعة عن غيرها من حيث ارتباطها بالجامعات ارتباطًا وثيقًا، وقيامها بدور كبير في

تسويق نتائج الأبحاث ومخرجات منظومة العلوم والتقنية الخاصة بالجامعة، بحيث تدعم بدء الأعمال الريادية على أساس براءات الاختراع التي تملكها الجامعات أو أعضاء هيئة التدريس، أو على أساس نتائج البحوث أو المهارات المكتسبة أثناء البحث أو الدراسة الجامعية، إضافة إلى إسهامها في إنشاء مؤسسات من قِبَل أحد أعضاء هيئة التدريس أو الطلاب من ذوي الكفاءات، ويفضل كثير من الأكاديميين والباحثين والطلاب دخول حاضنات الأعمال التكنولوجية التابعة للجامعة على حاضنات الأعمال الأخرى؛ نظرًا لقرب موقع الحاضنة الجامعية عادة من معامل الجامعة والفرق البحثية بها، وتمتعها بالمرونة في توفير أماكن ومقرات للإيجار بأسعار أرخص تتناسب مع احتياجات الشركات الناشئة التي تقوم على براءات الاختراع أو نتائج أبحاث الجامعة (بخاري، ٢٠١٤: ٨٢).

ويتضح مما سبق أن الولايات المتحدة الأمريكية هي أولى الدول المتقدمة التي تبنت فكرة إنشاء الحاضنات التكنولوجية، كما تعد مصر من أهم الدول العربية التي أقامت هذه الحاضنات خاصة التابعة للجامعات، واعتمدت عليها كآلية لتسويق نتائج الأبحاث، والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة.

ثالثًا – فلسفة الحاضنات التكنولوجية وأهدافها

تنطلق فلسفة الحاضنات التكنولوجية من كونها مراكز أو وحدات تتيح لأصحاب المشروعات استخدام التكنولوجيا المتطورة التي تساعدهم على تأسيس وإدارة واستمرارية مشروعاتهم، والتركيز على إعداد الموارد البشرية وحل مشكلة البطالة، وتنمية موارد بشرية قادرة على إيجاد فرص عمل وتوظيف تقنيات العصر (الدويبي، ٢٠٠٧: ٧).

وتتلخص أهداف الحاضنات التكنولوجية في الآتي (أمين، ٢٠١٢: ٢٥٤) :

١– زيادة المكون المعرفي في الصناعة والاقتصاد المحلي، وتحويل المجتمعات إلى مجتمعات مصنعة للتكنولوجيا.

٢– إيجاد بيئة تدعم نشر واستخدام التكنولوجيا وزيادة التنافسية المحلية واستقطاب العقول والكفاءات.

٣– رعاية البحوث الجامعية وتسويقها.

٤– دعم جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية وزيادة معدلات التشغيل في فترة زمنية قصيرة وزيادة الصادرات.

٥- حل مشكلات مراكز البحث العلمي والباحثين، وترجمة أعمالهم في الواقع الإنتاجي، والحد قدر الإمكان من هجرتهم، وترجمة البحوث العلمية إلى مشروعات إنتاجية، والمساهمة في التنمية الاقتصادية (إبراهيم، ٢٠٠٧: ٣٤).

٦- تبني المبدعين والمبتكرين وتحويل أفكارهم ومشروعاتهم إلى الإنتاج، من خلال توفير الخدمات والدعم والمساعدة العملية للمبتكرين في سبيل الحصول على المنتج الذي يصنع قيمة مضافة في اقتصاد السوق

.(Lesáková, L., 2012, PP: 87- 88)

ومن ثم تعد الحاضنات التكنولوجية وحدات تركز على إعداد القوى البشرية القادرة على إيجاد فرص العمل وحل مشكلة البطالة؛ وذلك عن طريق إقامة المشروعات واستخدام التكنولوجيا المتطورة، كما تدور أهدافها حول تبني المبدعين وترجمة أفكارهم إلى مشروعات من خلال إيجاد بيئة تدعمهم، وتدعم نشر واستخدام التكنولوجيا.

رابعًا – أهمية حاضنات الأعمال التكنولوجية

تؤدي الحاضنات التكنولوجية دورًا حيويًا في عديد من المسارات التنموية والاقتصادية والاجتماعية وهى بمثابة النواة لترجمة الإنجاز العلمي والإنتاج البشرى في مشروعات عمل جادة ومنتجة وهى تمثل آلية لصُنع المراد من فرص العمل، كما أنها بجميع أنواعها بما تتيحه من ابتكارات واختراعات هي شرط لا غنى عنه لبدء المشروعات الريادية الناجحة، كما تعد من أبرز مرتكزات ومقومات تطوير وتنمية ريادة الأعمال ودعم الابتكار والإبداع والتطوير في قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة بشرط أن يتم تأسيسها واختيار ما تقدمه من خدمات بدقة وأن يتم إدارتها بكفاءة وفاعلية (Ogutu, V. O.& Kihonge. E., 2016 .(,P: 231

كما أبرزت دراسة Lewis, D. A., Harper- Anderson, E.& Molnar, L. A., (2011 , PP: 72- 73) أهمية الحاضنات التكنولوجية في الآتي:

١- تطوير القدرات التكنولوجية المحلية ذات الأهمية الكبيرة في التنمية الاقتصادية من خلال المساهمة في تسهيل الحصول على التكنولوجيا وتحويل الأبحاث الناجحة إلى فرص تسويقية.

٢– دعم ورعاية وتفعيل نتائج البحوث التكنولوجية وتحويلها إلى مشاريع صغيرة وهى بذلك تعد أداة فعالة من أدوات التنمية والتطوير التكنولوجي.

٣– تسويق ونقل التكنولوجيا بمؤسسات البحث والتعليم.

٤– دعم الصناعة بشكل علمي ورفع الكفاءة العلمية والتقنية للصناعات المحلية، ودعم قدراتها التنافسية وحشد القدرات العلمية والتكنولوجية.

٥– تحقيق التواصل وتفعيل العلاقة بين الجامعات ومراكز البحث العلمي ومختلف الأنشطة الاقتصادية من أجل تسويق الاختراعات.

٦– مواجهة عديد من المشكلات الاجتماعية وعلى رأسها مشكلتي: البطالة والفقر .

كما تقوم الحاضنات التكنولوجية بدور فاعل في تسويق المخرجات العلمية والتقنية المبتكرة، الاستفادة المثلى من الموارد البشرية والخلاقة، دعم إنشاء وتطوير المشروعات القائمة على التكنولوجية المتقدمة والخبرة داخل الجامعات، العمل على توعية الطلاب لأهمية دخول مجال الاستثمار حتى يمكنهم القيام بتنفيذ أفكارهم، إنشاء تحالفات وشراكات مع جهات ترغب بالاستثمار في ابتكارات وإبداعات الطلاب، وتسهيل الاستفادة المتبادلة بين الطرفين (دياب؛ كمال، ٢٠١٣: ٨٣٨– ٨٤٥).

لذا فإن الحاضنات التكنولوجية تستطيع دعم مجهودات المجتمع في إقامة تنمية مستدامة، وتنشيط البحث العلمي من خلال رعاية أصحاب الأفكار الإبداعية والباحثين الأكاديميين والطلاب، التي تُبنى على توفر سياسات واضحة تدعمها الدولة وتوفر برامج موجهة لتنمية الإبداع والابتكار إضافة إلى توفر الأبحاث الأكاديمية القابلة للتطبيق ذات الجدوى الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للمجتمع.

خامسًا – أشكال الحاضنات التكنولوجية وصورها

تتضمن الحاضنات التكنولوجية الأشكال والصور الآتية (الدقاق، ٢٠٠٧: ٦):

١– حدائق ومتنزهات العلوم: وهي أحد أشكال الحاضنات التكنولوجية، وتركز على تنمية العلوم والتكنولوجيا وتأمين شراكات فنية وعلمية ودولية، ونقل العلم والتكنولوجيا للبيئة الإنتاجية المحلية، وإيصال نتائج البحث العلمي إلى السوق أو التجمع العلمي.

٢– حدائق التكنولوجيا: وهي من أشكال الحاضنات التكنولوجية، تركز على ابتكار تكنولوجيات وعمليات وتنظيمات جديدة، وتؤدي دورًا حاسمًا في تطوير الصناعة لتصبح

ذات قدرة تنافسية عالية على صعيد التكنولوجيا والجودة، وهي أشبه بمراكز البحث في الجامعات.

٣- الحاضنات الصناعية: يتم إقامتها داخل منطقة صناعية بعد تحديد احتياجات هذه المنطقة من الصناعات الداعمة والمساندة، والتركيز على نقل المعرفة والخبرة التقنية من المصانع الكبرى.

سادسًا – تقييم واقع الجهود المصرية في إقامة الحاضنات التكنولوجية

بالرغم من الجهود المصرية المبذولة في إقامة الحاضنات التكنولوجية، إلا أن هذه الجهود يقابلها بعض المشكلات وتعتريها عديد من التحديات تتضح في الآتي:

١- اتسمت تجربة جمهورية مصر العربية في إقامة حاضنات الأعمال بالتذبذب بين اهتمامات حكومات وإهمال الحكومات الأخرى، وعدم تقديم الحاضنات الخدمات بتكاليف ميسرة يفقدها معناها؛ فالحاضنات نفسها في حاجة إلى المساندة والدعم من قبل الدولة بمختلف صوره لكي تقوم الحاضنة بدورها المنوط بها في المجتمع (زعزوع، ٢٠١٦: ١٩٦).

٢- اتسمت الجهود المصرية في إقامة حاضنات الأعمال بالتخبط، وعدم وضوح الرؤية منذ البداية، كما أن الجمعية التي أُنشأت كهيئة مركزية للحاضنات اقتصر دورها على إدارة عدد محدود من الحاضنات التابعة للصندوق الاجتماعي للتنمية ولم يعد لها أي دور مركزي، كما كان مخطط في بداية التجربة، كما اقتصر عدد الحاضنات التابعة للصندوق الاجتماعي على (٧) حاضنات فقط وتعمل على تأجير وحداتها للشباب المنتسب لها وتقدم له قروض بنفس شروط باقي المشروعات الصغيرة المستهدف رعايتها من الصندوق، ولم تعد تقدم هذه الحاضنات الخدمات المكملة لمفهوم الحاضنات كالاستشارات الفنية والإدارية والقانونية والتسويقية وغيرها، كما لم تعد تهتم بإقامة شبكة من العلاقات بينها وبين مراكز الأبحاث بالجامعات والمعاهد أو رجال المستثمرين، كما أنها لا تمول اشتراك هذه المشروعات المحتضنة في المؤتمرات العلمية والمعارض الدولية للتسويق، ومن ثم لا تمثل الشكل المتكامل للاحتضان (توفيق، ٢٠١٣: ١١٧).

٣- ضعف القدرات التسويقية للحاضنات خارج الجامعات نظرًا لقلة خبرة الجامعات في هذا المجال؛ مما قد يؤدى إلى التركيز فقط على احتضان طلاب التعليم الجامعي، وبالتالي

رفع تكلفة الحاضنات والتقليل من فرصتها في الاستدامة المالية؛ الأمر الذي قد يؤدي إلى إنهاء نشاطها، ضعف القدرات الجامعية البحثية والمعملية وضعف كافة الإمكانات مقارنة بمتطلبات السوق وإمكانات قطاع الصناعة؛ مما يقلل من فرص الحاضنات في الاستفادة من هذه المعامل والمختبرات، وبالتالي يزيد من تكلفة الحاضنات الجامعية (عيداروس؛ أحمد، ٢٠١٣: ٢١١– ٢٩٦).

٤– ضعف دور الهيئات الداعمة ماليًا لنشاطي الابتكار والاختراع، وضعف مشاركة القطاع الخاص في عمليات التمويل، وقلة عدد الحاضنات التكنولوجية، وغياب التشريعات التي تنظم عمل الحاضنات ونقص شبكات الاتصال بين التعليم وسوق العمل، والضعف الإعلامي لدور الحاضنات التكنولوجية والأنشطة المختلفة التي يمكن أن تقدمها، وغياب الإدارة المتخصصة في إدارة الحاضنات التكنولوجية وانتشار البيروقراطية (سلامة؛ آخرون، ٢٠١٥: ١٣٣).

٥– ما زالت الحاضنات التكنولوجية المصرية لم تحدث الأثر المنشود ولم تنجح في التغلب على الفجوة القائمة بين الجامعات والمراكز البحثية من ناحية، ومعالجة قضايا المجتمع بقطاعاته المختلفة والإنتاجية من ناحية أخرى، وضعف دور الجامعات المصرية في تحقيق التنمية في المجتمع، ولعل ذلك يمكن أن يرجع إلى عوامل تتعلق بالهوية الثقافية أو بالسياق الثقافي والاجتماعي مثل: عدم تقبل الحاضنات ودورها المنوط القيام به، وعدم التنسيق مع الشركات والمصانع للتعرف على متطلباتها وتحديد احتياجاتها ومحاولة حلها، وعزوف عديد من خريجي الجامعات عن إقامة المشروعات نتيجة نقص الخبرة أو افتقاد المهارات المطلوبة، وغيرها من العوامل الأخرى (حنفي، ٢٠١٦: ٥٨).

وتأسيسًا على ما سبق يتبين أن حاضنات الأعمال بمصر وخاصة التابعة للجامعات برغم ما تقوم به من خدمات إلا أنها تعانى من عديد من المعوقات من أهمها: العامل القانوني والتشريعي المتمثل في قلة النصوص التشريعية والقانونية المسيرة والمسهلة لنشاط الابتكار والاختراع أو بالأحرى غياب النصوص القانونية حول وضعية الباحث، العامل المالي المتمثل في ضعف تمويل البحث العلمي، العامل المؤسساتي والتنظيمي المتمثل في غياب الهياكل المختصة في نقل وتوزيع الابتكارات؛ الأمر الذي يقف عائقًا كبيرًا أمام تحقيق أهداف التنمية المستدامة باعتبار حاضنات الأعمال التكنولوجية من آليات دعم التنمية المستدامة.

سابعًا– مبررات ضرورة إنشاء الحاضنات التكنولوجية بالجامعات المصرية

توجد عدة دواعي ومبررات لضرورة إنشاء حاضنات الأعمال التكنولوجية بالجامعات المصرية والتوسع في إنشائها، وتتمثل تلك المبررات فيما يلي:

١- تطالب الحكومات والمجتمعات المحلية الجامعات بأن تصبح أكثر ريادية في إدارة المشروعات، من أجل الإسهام بشكل مباشر في التنمية المستدامة للمجتمع، وبدأ مفهوم الجامعة الريادية ينتشر بشكل كبير (عيداروس؛ أحمد، ٢٠١٣: ٢٢٨)، وإنشاء الحاضنات التكنولوجية بالجامعات المصرية يحولها إلى جامعات ريادية تسهم في تحقيق التنمية المستدامة للمجتمع.

٢- تحتاج الجامعات إلى حاضنات الأعمال لكي تتولى تقديم الخدمات المطلوبة مثل: تسهيل عملية تسويق نتائج الأبحاث العلمية الجامعية والتقنيات الحديثة، وذلك عبر تأسيس شركات ناشئة قائمة على البحث والتطوير (بخاري، ٢٠١٤: ٧٩)، ومن ثم تستطيع أن تحقق الحاضنات التكنولوجية بالجامعات المصرية تلك المهام وبشكل جيد.

٣- تساعد حاضنات الأعمال التكنولوجية بالجامعات على نجاح الشركات المحتضنة أكثر بكثير من نجاح الشركات المحتضنة في حاضنات تكنولوجية غير جامعية، وأن هذا النجاح يمتد لفترة ما بعد الاحتضان وبعد التخرج من الحاضنات التكنولوجية الجامعية؛ حيث يستمر النجاح مع زيادة معدلات المبيعات ومعدلات التوظف بتلك الشركات، وذلك نظرًا للدعم والمساعدة التي تقدمها الجامعات لتلك المشروعات خاصة الخدمات والموارد المادية والبشرية والتقنية الحديثة (Lasrado, V. et al., 2015 , PP: 1-15).

٤- ساهم إنشاء الحاضنات التكنولوجية داخل كثير من الجامعات المتقدمة في العالم بشكل كبير في دفع وتطوير البحث العلمي بتلك الجامعات، وربطها بتحقيق التنمية للمجتمع المحيط (بوكميش؛ علي، ٢٠١٢: ١)، نظرًا لتحويل نتائج البحوث لصناعات ذات عائد على الباحثين وعلى الجامعة وعلى المجتمع.

٥- تتحمل حاضنات الجامعات مسئولية الحداثة في المجتمع عن طريق نقل التكنولوجيا للمجتمع وتطويرها؛ وذلك بإيجاد أعمال وشراكات جديدة توظف بها التكنولوجيا الحديثة، وإيجاد أعمال وشراكات حديثة تخدم المجتمع وتساعد على تنميته

(Hewitt– Dundas, N.& Burns, C., 2016 , PP: 92)، ومن ثم تستطيع أن تحقق الحاضنات التكنولوجية بالجامعات المصرية تلك المهام وبشكل جيد.

٦- تعمل حاضنات الأعمال التكنولوجية بالجامعة على رعاية المبدعين والموهوبين من الباحثين أصحاب براءات الاختراع والأبحاث التطبيقية المتميزة، وكذلك تحتضن وتتبنى الموهوبين من رواد الأعمال من خريجي الجامعة (إبراهيم، ٢٠١٨: ٣٩٨).

ومن ثم يمكن القول بأن فكرة إنشاء وتفعيل الحاضنات التكنولوجية أصبح ضرورة تفرضها التحديات العالمية على الجامعات المصرية بشكل يسهم بطريقة مباشرة في عمليات تحقيق التنمية المستدامة للمجتمع المصري، لما لها من عوائد وفوائد متعددة من تطبيق نتائج البحث العلمي، والاستفادة من القدرات البشرية لدى الجامعات المصرية؛ وذلك بتوظيف الإمكانات المادية والتكنولوجية التي تملكها الجامعات المصرية بما يعود عليها بأرباح وأموال تسهم في تمويل الجامعات المصرية وتطويرها وزيادة قدرتها التنافسية، بالإضافة إلى ما يعود على المجتمع المصري من تحقيق التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية مع الحفاظ على البيئة الخارجية ومواردها.

المحور الثالث: دور الحاضنات التكنولوجية بالجامعات كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة

أدت الحاضنات التكنولوجية دورًا أساسيًا في دعم المشروعات الصغيرة واحتضان أصحاب الفكر الإبداعي والابتكارات من الشباب والباحثين؛ حيث أثبتت الدراسات أن أكثر من ٨٨% من هذه المشروعات حققت نجاحًا كبيرًا، ولقد أدت هذه الحاضنات التي أُنشئت في الجامعات ومراكز البحوث في دعم الاقتصاد وتطويره في معظم دول العالم، وأصبحت إحدى آليات تحقيق التنمية المستدامة للمجتمع في كافة المجالات، ومن هذه الأدوار الآتي (Alshtewi, H., 2015):

١- صُنع المشروعات الصغيرة: من خلال الدور الذي قامت به الحاضنات التكنولوجية في احتضان ابتكارات الشباب والمبدعين وتحويلها إلى مشروعات منتجة، ومن ثم تسويق منتجاتها وتطويرها ودعمها في كافة المجالات (المالية، الإدارية، القانونية، تكنولوجيا المعلومات) استنادًا على الموارد المادية والبشرية للجامعات، وقد تمكنت الجامعات المتقدمة من ربط هذه المشروعات بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، والعمل على تنفيذها بالتكنولوجيا اللازمة.

٢– صُنع فرص العلم وتنمية الموارد البشرية: من خلال المهارات وتدريب القيادات الإدارية، وجعلها قادرة على إدارة المشروعات الناشئة، ويعد ذلك أحد أهم الأدوار التي قامت بها الحاضنات التكنولوجية؛ نظرًا لأنه أدى إلى إيجاد فرص عمل كثيرة؛ حيث تشير الدراسات إلى أن حوالي ٧٥% من فرص العمل في أمريكا هي نتيجة مشروعات هذه الحاضنات، وأنها استطاعت أن تحقق أكثر من مليون فرصة عمل في العالم.

٣– مصدر للنمو الاقتصادي: حيث تعد الحاضنات التكنولوجية أحد أهم مصادر نمو الاقتصاد في العالم، إذ إنها ساهمت في تحقيق نمو مشاريع في دولتي الهند والصين وغيرهما من الدول، التي أعادت هيكلة جامعاتها لجعلها قادرة على المساهمة في النمو الاقتصادي.

٤– دعم التنمية الابتكارية: فلقد استطاعت الجامعات من خلال احتضان كثير من المشروعات من تحقيق معدلات عالية من التطور الاقتصادي، حيث تمكنت من دعم عديد من الأنشطة الاقتصادية الجديدة، التي حققت بدورها قيمة مضافة للاقتصاد، وقد أصبحت هذه الأنشطة إحدى أهم ركائز التنمية الاقتصادية للمجتمعات المحلية.

٥– دعم التكنولوجيا والمعرفة: من خلال رعاية وتنمية الأفكار الإبداعية والأبحاث التطبيقية، وتحويلها إلى مشروعات صغيرة تعتمد على التكنولوجيا والمعرفة؛ حيث تميزت هذه المشروعات بقدرتها على التطوير والتحديث في عمليات الإنتاج والخدمات، وذلك لقدرتها الفائقة على استخدام تكنولوجيا المعلومات المتقدمة في العالم، وتشير الدراسات إلى أن حوالي ٢٧% من المشروعات ذات التكنولوجيا المتقدمة مرتبطة بالجامعة واستفادت من الحاضنات التكنولوجية.

٦– دعم الأهداف الاستراتيجية للاقتصاد: فقد ساهمت كثير من الحاضنات التكنولوجية من تحقيق الأهداف الاستراتيجية لاقتصاديات كثير من دول العالم، فعلى سبيل المثال استطاعت الحاضنات التكنولوجية في أوروبا من توفير (٣٠٠.٠٠٠) فرصة عمل، مما حقق تنمية اجتماعية كبرى في أوروبا، واستطاعت الحاضنة التكنولوجية في منطقة أبالا شيا الأمريكية أن توفر أكثر من (١٤.٠٠٠) فرصة عمل، وبذلك ساهمت بشكل كبير في تقليص نسبة البطالة، وأثرت بشكل كبير في تحقيق نوعية متميزة في التعليم العالي والخدمات الصحية في تلك المنطقة، كما يعمل في الحاضنات التكنولوجية البريطانية حوالي (٢٤.٢٥٠) موظفًا من ذوي الكفاءات العلمية العالية في (١.٢٦٠) مشروعًا،

وحققت إيرادات عالية للناتج القومي البريطاني، كذلك حققت الحاضنات التكنولوجية في الهند الأهداف الاستراتيجية والمتمثلة في أن تصبح الهند قوة عظمى في مجال تكنولوجيا المعلومات؛ حيث استطاعت هذه الحاضنات أن تستقطب الشركات العالمية في مجال صناعة تكنولوجيا المعلومات مثل (IBM)، (Apple)، (Motorola)، (Oracle) ، (Microsoft)، وغيرها.

يتضح مما سبق عرضه أن إنشاء حاضنة أعمال تكنولوجية في جامعة جنوب الوادي وتفعيل دورها سيكون له دور كبير في دعم المشروعات، واحتضان المعرفة والبحث العلمي والإبداع والابتكار، مما يحقق للجامعة استثمار العنصر البشري من خريجين وباحثين وأعضاء هيئة التدريس باستغلال قدراتهم في المشروعات التي تناسب إعدادهم العلمي، وأيضًا تحويل الأبحاث العلمية لأعضاء هيئة التدريس وبراءات الاختراع لمشروعات منتجة مما يدفعهم لمزيد من الإنجاز العلمي، مما يساعد على حُسن استثمار موارد البيئة في صعيد مصر مع الحفاظ على حق الأجيال القادمة منها، وإنشاء مشروعات تقوم على موارد وإمكانات البيئة في صعيد مصر بهدف تنميتها، ومن ثم القضاء على الفقر والبطالة، مما يعمل على تحقيق السعادة والرفاهية لكل فئات المجتمع المصري سعيًا لتحقيق التنمية المستدامة في صعيد مصر، وقد تناول البحث بعض هذه الأدوار بنوع من التفصيل وذلك على النحو التالي:

أولًا – دور الحاضنات التكنولوجية بالجامعات في مسايرة التطور التكنولوجي والمعرفي كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة

نظرًا للثورة المعرفية وتسارع وتيرة الابتكار والتقدم التكنولوجي، تحتل العلوم والتكنولوجيا والابتكار مكانة خاصة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وتعد من المتطلبات الرئيسة لتحقيق خطة التنمية المستدامة ٢٠٣٠م.

والهدف من استراتيجية التنمية المستدامة يتحدد في التأثير على مسار التنمية في العالم لتلبية تطلعات الجميع في العيش الكريم كأعضاء متساوين في مجتمعات مزدهرة، والحد من تدهور البيئة، وتعد العلوم والتكنولوجيا والابتكار أداة حاسمة لتحقيق عديد من أهداف التنمية المستدامة ومقاصدها، وأظهرت دراسة (Kenny, C.& Patel, D., 2017) أن هذه الأهداف لن تتحقق إن لم يُعتمد على نهج التكنولوجيا والابتكار على نحو جدي وشامل، وإن لم يحصل تغير جذري في السياسات ذات الصلة.

ولقد نظرت لجنة الأمم المتحدة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية في مجموعة واسعة من التكنولوجيات الجديدة والبازغة، التي يمكن أن تسهم في معالجة قضايا التنمية المستدامة كالقضاء على الفقر، وحماية كوكب الأرض، وإدارة المخاطر المناخية والأخطار الطبيعية، والنهوض بالمساواة بين الجنسين ومنع نشوب الصراعات، وأشارت اللجنة إلى أن التكنولوجيا الحيوية والتركيبية تأتي في مقدمة التكنولوجيا البازغة (UNCTAD, 2017b).

وقد أثبتت بعض التكنولوجيات– مثل الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة والروبوتات والطباعة ثلاثية الأبعاد– جدواها في عديد من المشروعات الرائدة التي انطلقت في مجال التنمية المستدامة في بعض البلدان النامية (UNDP, 2016a).

وإذا كان مجال العلوم والتكنولوجيا والابتكار محوريًا لبلوغ أهداف التنمية المستدامة، فإن الدول العربية تواجه عدة تحديات في هذا المجال، فالمنطقة العربية لا تضم أكثر من ٢% من الباحثين في العالم مقارنة بنسبة ٦.٤% في الدول ذات الدخل المتوسط الأدنى، ٢٨% في الدول ذات الدخل المتوسط الأعلى، ٦٤.٤% في الدول ذات الدخل العالي (اليونسكو، ٢٠١٨).

وليس في المنطقة العربية اهتمام كاف بالبحث والتطوير، حيث بلغ متوسط الإنفاق المحلي الإجمالي على البحث والتطوير في المنطقة ٠.٢ % من الناتج المحلي الإجمالي، وهذا يعادل خمس متوسط إنفاق الدول النامية، ١٢% من المتوسط العالمي، مما أدى إلى ناتج ابتكاري متواضع للمنطقة ككل (الأمم المتحدة، ٢٠١٥أ).

وتفتقر غالبية منظومات البحث العلمي والابتكار في المنطقة العربية إلى البيئة القانونية المناسبة، وإلى المؤسسات الوسيطة التي أصبح دورها هامًا في دعم عمليات الابتكار نتيجة الأنماط والنهج الابتكارية الحديثة (الأمم المتحدة، ٢٠١٧ أ).

وطبقًا لتجارب عديد من دول العالم، فإن الاعتماد على العلوم والمعارف يؤدي إلى نمو اقتصادي يفوق النموذج التنموي القديم القائم على عوائد الموارد الطبيعية، ومن هنا كان لابد من تحويل هذه الأفكار والبحوث إلى تكنولوجيا ومشاريع واقعية، وزاد من أهمية وجود الحاضنات التكنولوجية للاستثمار في البحوث العلمية وتحويلها إلى مشروعات اقتصادية حقيقية (الشتيوي، ٢٠١٥: ٣).

وللحاضنة التكنولوجية دور في ملاحقة التقدم العلمي والتكنولوجي؛ حيث إن الهدف الأساسي من الحاضنة التكنولوجية هو استيعاب الأفكار الإبداعية واحتضان المشروعات التي تحتاج إلى تكنولوجيات عالية وتوفير الظروف الملائمة لنجاحها واستمرارها، ومن هنا كان للحاضنات التكنولوجية دور في ملاحقة التقدم العلمي من خلال (عبد الرحيم؛ لدرع، ٢٠١١: ٤٨٣):

١– تمكين رواد الأعمال من تنفيذ أفكارهم الإبداعية من خلال تقديم الدعم اللازم لهم.

٢– تنمية روح العمل الحر لديهم والبعد عن التفكير في بعض الوظائف الحكومية التي تؤثر سلبًا على روح الإبداع والابتكار لديهم .

٣– إعطاء دفعة قوية للبحث العلمي من خلال تسويق نتائجه إلى الجهات المستفيدة؛ فدعم الحاضنات التكنولوجية له يؤدي إلى توطين التكنولوجيات الحديثة، التي تؤدي بدورها إلى توفير السلع والخدمات الجديدة والمبتكرة محليًا.

ولذلك تعد الحاضنات التكنولوجية التابعة للجامعات أحد الآليات المهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ حيث تقوم بربط الأبحاث العلمية بالقطاعات الصناعية، بالإضافة إلى دورها في نجاح المشروعات القائمة على التكنولوجيا، كما أنها تساهم أيضًا في توطين التكنولوجيا واستخدامها لبناء الاقتصاد الوطني، ومن ثم تنتقل بالمجتمع من الاقتصاد التقليدي إلى اقتصاد المعرفة (الشتيوي، ٢٠١٥: ١).

بالإضافة إلى دورها في مساعدة الجامعة في التعرف على كل جديد وملاحقة التطور التكنولوجي في عصر المعرفة، وتحفيزها على ترجمة مخرجات البحث العلمي وبراءات الاختراع إلى واقع ملموس من سلع وخدمات، ثم إعداد برنامج كامل لكيفية تسويق هذه المنتجات وتحديد الجهات المستفيدة منها، وبالتالي تحويلها إلى ثروة تسهم في الاقتصاد الوطني.

يتضح مما سبق مدى أهمية دور العلم والتكنولوجيا والابتكار في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وافتقار منظومة البحث العلمي والابتكار والتكنولوجيا في الدول العربية لتحقيق تلك الأهداف، لذا يمكن لجامعة جنوب الوادي أن تقوم بدور مهم في دعم العلم والتكنولوجيا والابتكار داخلها، وتبني مختلف المشروعات الريادية التي تساهم بشكل أو بآخر

في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في صعيد مصر، وذلك من خلال إنشاء حاضنة أعمال تكنولوجية داخلها وتفعيل دورها.

ثانيًا – دور الحاضنات التكنولوجية بالجامعات في توظيف البحث العلمي كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة

يعد البحث العلمي منبع الأفكار الابتكارية التي تعبر بالدول نحو التنافسية العالمية والتقدم العلمي، كما يعد من المرافق الاستثمارية المهمة التي تؤدي إلى التحولات التكنولوجية بجميع أبعادها: المادية والبشرية والنظرية والتطبيقية، كما أنه ركيزة أساسية وركنًا أساسيًا من أركان المعرفة الإنسانية في ميادينها.

كما يعد البحث العلمي السمة البارزة للعصر الحديث، فقد أضحى الدعامة الأساسية للاقتصاد والتطور وأحد معايير الرقي والتقدم والحضارة في دول العالم؛ فعن طريقه يكتشف الإنسان كل ما هو غامض ومجهول ويسخره لتحقيق تقدم مجتمعه في مختلف مجالات الحياة، وبفضله يمكن امتلاك التقنية والمعرفة باعتبارهما آليات تحقيق التنمية المستمرة (الخليفة، ٢٠١٤: ١٣).

ويمثل البحث العلمي رافدًا مهمًا للتنمية فهو أهم مرتكزات التنمية ومقومات نجاحها وقدرتها على تحقيق الاستدامة واستجابتها للتحولات والمؤثرات الخارجية في المجتمع، لما تُكسبه التنمية من منهجيات في العمل ووضوح في الأداء، وابتكاريه في الأدوات، وقوة في التشريعات، ودقة في التشخيص والحدس في استشراف المستقبل، فالعلاقة وطيدة بين تنمية البحث العلمي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، فتوجه الأبحاث العلمية للابتكار العلمي والبحوث التطبيقية، التي تؤدي لعائد اقتصادي ومن ثم يتحول في العموم إلى "منتج" استثماري داعم للتنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ فالبحث العلمي في هذه الحالة، وبهذا المعنى، هو "استثمار" وليس ترفًا أكاديميًا عشوائيًا.

ومن ثم اعتمدت بعض الدول التي وضعت استراتيجيات تتمثل في اعتماد البحث كأولوية قصوى واعتباره أداة رئيسة لبناء اقتصاد تنافسي قائم على المعرفة والابتكار وقادر على مجاراة النسق المتسارع الذي فرضته سياقات العولمة واستحقاقاتها؛ فالبحث والتطوير يمكن الشعوب من معرفة دقيقة لمقدراتها ولقدراتها ولمحيطها الطبيعي، وبالتالي معرفة نقاط

قوتها وإمكانياتها والمخاطر التي تحيط بها وتهدد مسيرتها بما يسمح باستثمار إمكاناتها الاستثمار الأمثل تحقيقًا لنمو اقتصادي وتنمية مستدامة (مسيل؛ آخرون، ٢٠١٨: ٢٤٢).

وتعد إدارة وتشجيع البحث العلمي من أهم الوظائف الأساسية التي تميز الجامعات، بل ومن المحددات والسمات الأساسية للجامعات المتقدمة، وتمثل عملية ترويج البحث العلمي وتوظيف نتائجه في تحقيق أهداف التنمية، من بين المعايير المعتمدة في قياس مدى تحقيق الجامعات أهدافها ومن مؤشرات النجاح في تفاعلها مع قطاعات المجتمع المستفيدة من البحث العلمي؛ فهو من أهـم الدعائم الأساسية لتطور المجتمعات الإنسانية وتقدمها والسبيل لتحقيق التنمية الشاملة فيها، لما يقدمه من تنمية لمهارات الإنسان وملكاته ونقل خبرات الأجيال البشرية وما يطرحه من حلول للمشكلات المختلفة (الفليت، ٢٠١٥: ٣٢٠).

ويتمثل دور البحث العلمي في الجامعات في تعزيز الاقتصاد الوطني من خلال مشاركة القطاعات الأخرى؛ فجميع المنتجات التي تحتاج تقنية عالية في تصنيعها في حـاجة ماسة للاستثمار في البحث العلمي مواكبة للتطـور والقدرة التنافسية؛ لذلك تخصص الشركات الصناعية في دول العالم المتقدم جزءًا كبيرًا من إيراداتها للإنفاق على البحث العلمي وتمويله أملًا في المحافظة على تنافسها وجودة مخرجاتها.

بالرغم من هذه الجهود التنموية التي تسعى الدول المتقدمة لتحقيقها من خلال منظومة البحث العلمي، إلا أن المنظومة البحثية في مصر تعاني من عديد من نقاط الضعف والقصور بينتها التقارير الرسمية والاستراتيجيات والخطط القومية والدراسات، ومن أهم جوانب القصور:

١- غياب الرؤية الشاملة والنظرة المستقبلية لدور البحث العلمي في مستقبل التنمية واستثمار الموارد القومية وغموض الفلسفة العامة وغياب سياسات علمية بحثية حقيقية بعيدة عن التذبذب، ضعف التكامل وضعف وضوح نظام التخطيط للدراسات العليا والبحوث؛ وقد أدى ذلك إلى تباعد برامج وخطط البحث العلمي عما هو مطلوب فعلًا للحصول على مخرجات ذات جودة عالية، ضعف الاهتمام بوجود خطة بحثية متكاملة في كل جامعة تنبع من حاجة الإقليم الذي توجد فيه الجامعة مما شتت الجهود في دراسة مشكلات لا ربط بينها ولا خطة تجمعها (محمد، ٢٠١٣: ٦٩).

٢– الافتقار إلى استراتيجية بحثية علمية ورؤية واضحة المعالم ومحددة الأهداف للبحث العلمي، وعدم وجود سياسة واضحة المعالم للبحث التربوي في مصر، والتي يمكن أن تستند إليها المراكز البحثية والجامعات لتحديد محاور البحوث وتنفيذها، ويبدو أن عدم وجود استراتيجيات تضبط الأولويات وتوجيه الموارد لتنمية الطاقات والقدرات المتاحة والمتوفرة والقدرات المتاحة حسب سلم الأولويات الموضوعة، عدم ربط الخطط والمشروعات البحثية بخطط الدولة السنوية والخماسية بالرجوع إلى مطالب المجتمع واحتياجاته ومشكلاته ومتطلبات خطط التنمية الخاصة به؛ مما ترتب عليه القيام بالبحوث بصورة اجتهادية إن لم تكن عشوائية، كما ترتب عليه تكرار البحوث وأصبح الأمر متروكًا للأهواء الشخصية في الاختيار والسهولة في الإجراء وعدم انتمائها لمدرسة فكرية بعينها (زين الدين، ٢٠١٣: ٣٧).

٣– ضعف التشريعات التي تحكم تنظيم وأداء البحث العلمي بالجامعات المصرية برغم إتاحة حرية البحث العلمي، بالإضافة إلى الضعف في التشريعات والقوانين الخاصة بها مثل: مسألة حقوق الملكية، وندرة وجود إطارات عمل تنظيمية تعمل على حماية الملكية الفكرية Intellectual Property التي تشكل القوة الرئيسة المحركة للبحث والتطوير والإبداع، وذلك من خلال إنشاء إطار عمل تشريعي يحكم معايير تحفيز العاملين في منظومة التعليم والبحث (محمد، ٢٠١٣: ٦٩).

٤– قلة النصوص التشريعية والقانونية المسيرة والمسهلة لنشاط الابتكار والاختراع أو بالأحرى غياب النصوص القانونية حول وضعية الباحث، بالإضافة إلى العامل المؤسسي والتنظيمي، والذي يتمثل في غياب الهياكل المختصة في نقل وتوزيع الابتكارات، وضعف العلاقة بين الجامعات والشركات الصناعية، ونقص الكفاءات العلمية والتكنولوجية المختصة ذات التأهيل العالي، وانعدام حرية الباحثين، وعدم تسويق نتائج البحوث، وغياب مساهمة الهيئات المساعدة والممولة ماليًا (سلامة؛ آخرون، ٢٠١٥: ١٠٣).

٥– ضعف الاتصال العلمي لأعضاء هيئة التدريس، وضعف إنتاجهم العلمي، خاصة بعد الحصول على الماجستير والدكتوراه، وإذا تم بعد ذلك يكون بغرض الترقي فقط وليس بغرض التجديد والتطوير والإبداع، بالإضافة إلى ضعف إعداد وتكوين الباحث العلمي ونقص قدراته البحثية؛ لعدم احتكاكه بواقع الإنتاج والخدمات لمعرفة المشكلات الحقيقية

المراد بحثها بالفعل، حتى لا يكون إنتاجهم العلمي عديم الجدوى للمجتمع، وأيضًا ضعف الاتصال بين العلماء وغياب التجمعات العلمية بينهم، والتي تساعد الباحثين على توليد الأفكار الإبداعية الجديدة في مجالات البحث المختلفة (محمد، ٢٠١٣: ٦٩– ٧٠).

٦– انخفاض في معدل الإنفاق على البحث العلمي فهو أقل من المعدل العلمي قياسًا بمعايير المنظمات الدولية كالبنك الدولي، ومنظمة الأمم المتحدة؛ حيث أن نسبة الإنفاق المثالي أكثر من ٢% فالاعتمادات المخصصة للبحث العلمي في مصر تُظهر حقائق يجب الوقوف عندها؛ حيث اتضح أن نسبة الإنفاق ظلت ثابتة عامي ٢٠٠٥/ ٢٠٠٦، ٢٠٠٦/ ٢٠٠٧ حيث كانت ٢٦ %، وفى عام ٢٠٠٧/ ٢٠٠٨ بلغت ٢٧ %، ثم انخفضت عام ٢٠٠٨/ ٢٠٠٩ إلى ٢٤%، وفى عام ٢٠٠٩/ ٢٠١٠ وصلت ٤ %، أي أن هناك تذبذب يعود إلى عدم اهتمام السياسيين بالقطاع البحثي مما أدى إلى قلة التمويل (إبراهيم، ٢٠١٣: ٢٩).

٧– ضعف الاهتمام بتوظيف البحث العلمي في حل مشكلات المجتمع وإحداث التنمية القومية، قلة توافر نظام يحرص على الاستفادة من نتائج البحوث المتميزة التي قد ينتهي إليها طلاب الدراسات العليا في رسائلهم العلمية لدرجتي الماجستير والدكتوراه وأعضاء هيئة التدريس في أبحاثهم، بالإضافة لغياب نظام يكفل المحافظة عليها، ضعف وجود التعاون المنظم بين الجامعات ومؤسسات المجتمع والإنتاج والخدمات المحيطة بها؛ مما أدى ذلك إلى إضعاف دور الجامعة في الإسهام بالارتقاء بهذه المؤسسات وتقديم جهد تعاوني معها (محمد، ٢٠١٣: ٧٠).

٨– غياب سياسات فعالة لربط الإنتاج العلمي بالجامعات والمؤسسات البحثية والطلب المجتمعي على البحوث من خلال الشركات الصناعية والمؤسسات الخدمية قد أثر على مسيرة التعليم الجامعي، ويعاني قطاع البحث العلمي في مصر من عديد من المشكلات التي تستلزم إعادة هيكلته فمن الملاحظ أن الجهود البحثية تتركز في الجامعات وتتراجع في غيرها من المؤسسات الأخرى (خورشيد؛ يوسف، ٢٠٠٩: ٢٣– ٢٤).

وللحاضنات التكنولوجية بالجامعات دور كبير في توظيف البحث العلمي كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة، وذلك من خلال قيامها بالآتي (الغامدي، ٢٠٠٨: ٢٤٤– ٢٤٥):

١– تفعيل نتائج البحث العلمي وتوظيفها في خدمة المجتمع وتحقيق التنمية المستدامة له.

٢– دعم وتشجيع الابتكار وتوفير البيانات اللازمة عن مجالات نشاط القطاع الخاص، وربط القطاع الخاص بالجامعات لإحداث التكامل بينهما.

٣– توجيه البحث العلمي إلى إيجاد حلول واقعية لمشكلات المجتمع ووضعها في إطار التنفيذ.

٤– تمكين الجامعة من أن تقيم جسور للتواصل العلمي والبحثي مع الجامعات الأجنبية، وغيرها من المنظمات الصناعية والرأس مالية المحلية.

يتضح مما سبق عرضه أن إنشاء حاضنة أعمال تكنولوجية بجامعة جنوب الوادي وتفعيل دورها سوف يكون بمثابة الأداة المثلى لحل غالبية المشكلات المتعلقة بالبحث العلمي والباحثين من طلاب وخريجين وأعضاء هيئة التدريس، وترجمة أعمالهم في الواقع الإنتاجي، ومن ثم ستكون بمثابة مدخلًا أساسيًا لتحقيق أهداف استراتيجية التنمية المستدامة في صعيد مصر، من خلال المحافظة على رأس المال الفكري، والحد قدر الإمكان من مسببات هجرة العقول البشرية المبدعة، القادرة على إنتاج البحوث الأساسية والمعارف التطبيقية المولدة للنمو والمحققة للتنمية المستدامة في جميع أبعادها.

ثالثًا – دور الحاضنات التكنولوجية بالجامعات في التمويل الذاتي كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة

يعد التمويل من أكبر التحديات التي تواجه متخذي القرار التعليمي في جميع بلدان العالم، حيث تؤثر كفاية التمويل على مدخلات التعليم وعملياته ومخرجاته، ولذلك لجأت الجامعات في كثير من دول العالم إلى البحث عن موارد مالية خارج نطاق الموازنة الحكومية (السعودي، ٢٠١٤: ٧٩).

فاتجهت الجامعات في سبيلها لزيادة مواردها المالية نحو الاستفادة من إمكاناتها ومراكزها ووحداتها ذات الطابع الخاص، من خلال القيام بعدد من الأنشطة التي من شأنها أن تجلب الربح للجامعة، واتجهت معظم الجامعات العالمية مؤخرًا إلى الحاضنة التكنولوجية؛ التي تعد هي الأخرى آلية من آليات التمويل الذاتي للجامعات، ويمكن عن طريقها توفير موارد مالية للجامعة من خلال قيامها بالأنشطة الآتية (العربي، ٢٠٠٩: ٤٨– ٤٩):

١– تسويق الأبحاث العلمية للجهات المستفيدة، وتوقيع بروتوكولات تعاون بين الجامعة والجهات المستفيدة من نتائج تلك الأبحاث.

٢– تقديم استشارات ودورات وبرامج تدريبية في مجالات متعددة لرواد الأعمال وأصحاب المشروعات الصغيرة مما يساعدهم في تنمية تلك المشروعات ونجاحها.

٣– احتضان الأفكار وبراءات الاختراع، وتحويلها إلى منتجات ثم عمل دراسات تسويقية لتلك المنتجات.

٤– احتضان المشروعات الصغيرة وتوفير المساعدات الفنية والإدارية والاستشارات القانونية مما يساعدهم على تخطي العقبات والنجاح، وذلك مقابل عوائد مالية تحددها العقود التي توقعها هذه المؤسسات منذ بداية الاحتضان.

٥– تحقيق التعاون بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية في صور متعددة منها: قيام الحاضنة التكنولوجية بتسويق المخرجات البحثية في صورة أبحاث منشورة وبراءات الاختراع، إلى شركات القطاع الخاص أو تحويل نتائج البحوث إلى منتجات أولية من خلال الحاضنة التكنولوجية، حيث تقوم بتنفيذ الأفكار الإبداعية وتحويلها إلى منتج أولي قابل للتسويق مما يؤدي إلى تعظيم القيمة المالية للعائد من الاستثمار في البحث العلمي (مركز الدراسات الاستراتيجية، ٢٠١٢: ٦٠).

٦– نقل نتاج الجامعات العلمي إلى الواقع، وتشجيع أساتذتها وباحثيها لتروج نتائج أبحاثها وتسويقها، وتقوم بتسويق ونقل التكنولوجيا، فهي ترتبط بمؤسسات البحث والتعليم، وتقديم الخدمات المدعمة مثل: دراسة الجدوى والتسويق، قياس الجودة والمواصفات القياسية وقاعدة البيانات الفنية والتجارية (الزين، ٢٠١١: ١١– ١٧).

وتأكيدًا لدور الحاضنات التكنولوجية في جلب مصادر جديدة للتمويل وحرصًا على إنشاء المزيد نصت الاستراتيجية القومية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار (٢٠١٥– ٢٠٣٠) على أهمية الحاضنة التكنولوجية ودورها في جذب الشركات الصغيرة وتحويل نتائج الأبحاث إلى منتجات، مما يحقق الاستثمار الأمثل للبحث العلمي وربطه بخطط التنمية واحتياجات المجتمع، ولذلك أوصت بـالآتي (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ٢٠١٥):

١– تشجيع وتدعيم إنشاء الحاضنات التكنولوجية في المؤسسات البحثية والجامعات.

٢– دعم إنشاء مجمعات الابتكار التي تضم الشركات الصغيرة القائمة على نتائج البحوث وأخرى تقوم على أساس التميز الإقليمي للموارد الطبيعية.

٣– تسويق المؤسسات الإنتاجية والجامعات المصرية كبيوت خبرة لتوسيع المشاركة في مشروعات تنموية وتكنولوجية بالتعاون مع هيئة قومية ودولية.

٤– تعزيز الثقة والتواصل بين المؤسسات الاقتصادية والبحث العلمي بالجامعات المصرية والتوسع في ريادة المشروعات.

٥– دعم تطبيق البحوث البينية والمستقبلية مع التركيز على تلك التي تتصدى للتحديات المجتمعية.

يتضح مما سبق إسهامات حاضنة الأعمال التكنولوجية في توفير مصادر بديلة لتمويل الجامعة، فيمكن لحاضنة الأعمال التكنولوجية التي استهدف البحث إنشاؤها في جامعة جنوب الوادي، أن تكون مصدرًا لتمويلها؛ خاصة أن الجامعة لديها من الإمكانات المادية والبشرية والعلمية ما يؤهلها لامتلاك حاضنة ناجحة، بالإضافة إلى إمكاناتها البشرية من أعضاء هيئة تدريس وأساتذة متخصصين وهيكل إداري متخصص.

رابعًا – دور الحاضنات التكنولوجية بالجامعات في مواجهة البطالة كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة

تعد الجامعة من المؤسسات الرئيسة في عمليات التغيير الاجتماعي والتنمية، ويتمثل دورها الواضح في إنتاج العمالة الماهرة؛ وذلك لتلبية احتياجات المجتمع، ولكن نتيجة لانتشار البطالة بين المتعلمين قد حمل الجامعة عبئًا إضافيًا يتمثل في ضرورة اتصال برامجها بسوق العمل (نصر، ٢٠٠٢: ٤١٨).

ولما كان للحاضنة التكنولوجية دور واضح في تقديم عديد من الخدمات للمشروعات الصغيرة والمتوسطة مما يمكنها من الاستمرار والنجاح، وبالتالي تحتاج لمزيد من الأيدي العاملة، ومن هنا تعد الحاضنة التكنولوجية وسيلة فعالة يمكن من خلالها توفير فرص عمل جديدة تخفف من حدة البطالة، فضلًا عن ملائمتها لظروف الشباب المتطلع للعمل، وإقامة مشروعات مجدية تتميز بأنها أقل بكثير من المشرعات الكبيرة الضخمة (المزيدي؛ الخضرا، ٢٠٠٠: ٢١٣).

بالإضافة إلى قدرة الحاضنة التكنولوجية على تعبئة الموارد الطبيعية والبشرية والمادية، وتوليد سلع وخدمات جديدة قابلة للتسويق، فينتج عنها توفير مزيد من فرص العمل، وهدف الحاضنة الأساسي هو تعزيز التنمية الاقتصادية للمجتمع من خلال دعم الشركات المبتدئة وتطوير أعمالها، هذا ليس كل أهدافها وإنما هي تقوم بحزمة متكاملة من الإجراءات التي من شأنها تعزيز الاقتصاد فَتُسَوِق الأبحاث وتنقل التكنولوجيا وتحسن الدخل للمنظمات الراعية، وتوفر فرص العمل في المجتمع، وتعزز مناخ ريادة الأعمال وتنوع الاقتصاد المحلي (Al–Mubaraki, H. M.& Busler, M., 2013 , P: 23).

وقد أوضحت نتائج الدراسات الصادرة عن البنك الدولي والجمعية الأمريكية لحاضنات الأعمال الدور الذي تقوم به الحاضنة التكنولوجية في توفير فرص العمل، حيث تُقدر الجمعية الوطنية لحاضنات الأعمال التكنولوجية NBIA أنه في عام ٢٠١١ فقط قامت حاضنات أمريكا الشمالية باحتضان حوالي (٤٩) ألف شركة، تمكنت هذه الشركات من توفير (٢٠٠) ألف فرصة عمل، وبلغ حجم إيراداتها السنوية (١٥) مليار دولار، أما في الولايات الأمريكية المتحدة استطاعت (٣٠٠) حاضنة تكنولوجية احتضان (١٢) ألف شركة تكنولوجية جديدة، وفي استراليا استطاعت حاضنتها التكنولوجية تخريج (٣٥٠٠) شركة، وتقدر حجم مبيعات هذه الشركات بـ (٧٨٥) مليون دولار، واستطاعت توفير (١٠٥٠٠) فرصة عمل، أما في البلاد النامية تكونت شبكة من (٣٠٠) حاضنة في أكثر من (٨٠) بلدًا ناميًا، تمكنت من مساعدة (٢٠) ألف شركة، واستطاعت هذه الشركات توفير حوالي (٢٢) ألف وظيفة، والبرازيل وحدها لديها (٣٨٤) حاضنة تكنولوجية تمكنت من احتضان (٢٦٤٠) شركة، حيث قامت هذه الشركات بتوفير (١٦٣٩٤) وظيفة، وهي ما زالت محتضنة وتخرج من مجموع الشركات المحتضنة (٢٥٠٩) شركة، حققت الشركات المتخرجة من الحاضنات البرازيلية عائدات قدرها حوالي (٢.١) مليار دولار، وبلغت نسبة التوظيف في الشركات المتخرجة (٢٩٢٠٥) عاملًا(European Commission, 2002) .

وبالنسبة للمجتمع المحلي لحاضنة الأعمال التكنولوجية التي استهدفها البحث في جامعة جنوب الوادي، فهي بيئة واعدة وغنية بإمكاناتها البشرية، بالإضافة إلى تعدد وتنوع الأنشطة الاقتصادية في محافظتي قنا والبحر الأحمر، ووجودها في مكان متميز بين

محافظات الجمهورية، وتوفر وسائل النقل المتنوعة، مما يجعلها بيئة واعدة بنجاح الحاضنة التكنولوجية المستهدفة.

هذا بالإضافة إلى دورها المتوقع في استيعاب خريجي جامعة جنوب الوادي للعمل في مشروعات الحاضنة المختلفة– كل حسب تخصصه، بالإضافة إلى توفيرها عديد من فرص العمل لأبناء محافظتي قنا والبحر الأحمر في المشروعات المحتضنة، ومن هنا يتبين دورها المتوقع في استيعاب العمالة وحل مشكلة البطالة.

مما سبق يتضح الدور الذي يمكن أن تقوم به حاضنة الأعمال التكنولوجية بالجامعات المصرية– بصفة عامة– وبجامعة جنوب الوادي– خاصة– في تحقيق التنمية المستدامة بصعيد مصر؛ لذلك يؤكد البحث على ضرورة وجود حاضنة أعمال تكنولوجية بجامعة جنوب الوادي، بالإضافة إلى تقديم مجموعة من المقترحات لضمان فاعلية تلك الحاضنة، وقد تناول البحث في المحور التالي تصورًا مقترحًا لتلك الحاضنة بجامعة جنوب الوادي كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة في صعيد مصر.

المحور الرابع : جامعة جنوب الوادي وتحقيق التنمية المستدامة في صعيد مصر

قد تناول هذا المحور: أدوار الجامعات في تحقيق التنمية المستدامة، دور جامعة جنوب الوادي في تحقيق التنمية المستدامة في صعيد مصر ، أهم إشكاليات الجامعات المصرية في تحقيق التنمية المستدامة ، إشكاليات جامعة جنوب الوادي في تحقيق التنمية المستدامة في صعيد مصر ، وذلك على النحو التالي :

أولاً – أدوار الجامعات في تحقيق التنمية المستدامة

تَوجُّه الجامعة نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة يمثل رؤية تربوية، تسعى لإيجاد توازن بين الرخاء الإنساني والاقتصادي والتقاليد الثقافية واستدامة الموارد الطبيعية والبيئية، من أجل حياة أفضل للفرد وللمجتمع في الحاضر وللأجيال القادمة (العتيقي؛ حماد، ٢٠١٦: ٦٥)، لذلك تؤدي الجامعة دورًا كبيرًا في تحقيق التنمية المستدامة وتلبية متطلباتها، نظرًا لما تقوم به من أدوار تحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في المجتمع.

ولقد أطلق مؤتمر رؤساء الجامعات الأوربية ميثاق كوبرنيكوس، واشترك فيه أكثر من (٥٠٠) مؤسسة تعليم عالي من (٣٦) دولة، وأكد على ضرورة أن تصبح الجامعة قائمة

بدور كبير وقائد في تحقيق التنمية المستدامة (Glover, A., et al., 2013, PP: 75-77).

ولقد تعددت الآراء حول الأدوار التي يجب أن تقوم بها الجامعة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ فهناك من يرى أنه لابد أن تقوم بما يلي (الحوت؛ شاذلي، ٢٠٠٧: ٥٦– ٥٧):

١– التعاون بين الجامعة والقطاعين العام والخاص لبدء برامج فعالة في تعليم وتدريب العاملين في الإنتاج على التنمية المستدامة واستخدام التكنولوجيا السليمة بيئيًا.

٢– اشتراك الجامعة مع المنظمات غير الحكومية في التوعية بأهمية التنمية المستدامة، وحفز المجتمع المدني للقيام بمبادرات تتصل بمحاور التنمية المستدامة.

٣– قيام الجامعة بإصلاح وتطوير هياكلها البحثية والتدريسية والخدمية بما يحقق التنمية المستدامة.

٤– نشر وتوسيع استخدام تكنولوجيا المعلومات الحديثة ومصادر المعرفة الإلكترونية في الجامعة .

٥– ضرورة اهتمام الجامعة بتنمية قدرات الأفراد على تأدية دور فعال في التنمية المستدامة.

٦– العمل على إيجاد نموذج للمجتمع المستدام داخل الجامعة .

٧– إعطاء اهتمام خاص لدور الجامعة في خدمة المجتمع، وخاصة الأنشطة الهادفة إلى تخفيف حدة الفقر والأمية، والمرض والفساد البيئي.

كما حددت دراسة (Glover, A., et al., 2013,PP: 80- 81) أهم الأدوار التي يجب أن تقوم بها الجامعة لتحقيق التنمية المستدامة في الآتي:

١– توفير بيئة تعليمية تدعم البحوث المتميزة التي تخدم المجتمع، والمساهمة في تنمية الاقتصاد والصحة والثقافة بشكل مستدام، يحقق طموحات الطلاب التعليمية.

٢– توفير الثقافة التي تساعد على ازدهار البحوث التطبيقية والمشروعات التي تزيد قوة نمو المجتمع الاقتصادي الإقليمي.

٣– توفير بيئة تعليم إلكترونية تسهل مهمة أعضاء هيئة التدريس وتساعد الطلاب على الازدهار والنمو، وتجعلهم يساهمون مساهمة فعالة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

٤– توفير بيئة دائمة للتميز البحثي في إجراء بحوث دولية تدعم الطالب المتميز مع التدريس على أعلى مستويات الجودة، مما يتيح خريجين قادرين على الإنجاز المهني.

كما حددت دراسة (المقادمة، ٢٠١٥: ٢٥٢– ٢٥٣) أهم الأدوار التي يجب أن تقوم بها الجامعة لتحقيق التنمية المستدامة في الآتي:

١– سعي الجامعة لامتلاك الطالب للمهارات والقدرات التي تؤهله لمواكبة المستجدات العالمية.

٢– التخطيط للأبحاث العلمية والقيام بها، والتي يجب أن ترتبط بتحقيق التنمية المستدامة.

٣– دعم عملية البحث العلمي لدفع التنمية المستدامة باعتبار أن التقدم في العلم والتكنولوجيا من المعوقات الأساسية لإحداث التنمية المستدامة.

٤– دعم وإنتاج ورعاية الأبحاث العلمية التطبيقية التي تقدم حلولًا للاستفادة من موارد وخامات البيئة في التنمية المستدامة.

٥– أن تأخذ الجامعة بالطرق العلمية في التفكير وتشجيع روح العمل كفريق خاصَة في إنتاج المعرفة.

كما أضاف (الزنفلي، ٢٠١٢: ٣١٠– ٣١٢) أنه لابد من توفر قبول لدى أعضاء هيئة التدريس والهيئة الإدارية للتنمية المستدامة، حتى يكون لديهم الاستعداد لتطبيق الاستدامة في الحرم الجامعي، وتحويله لحاضنة مستدامة، وتتفق معه دراسة (Amador, F., et al., 2015,PP: 862- 882) التي أوصت بضرورة تثقيف وإعداد أعضاء هيئة التدريس بالجامعة من أجل القيام بدورهم في تحقيق التنمية المستدامة خاصة عند نقلها إلى طلابهم، لذلك جاءت مشروعات خاصة بذلك مثل: مشروع المعلمين الجامعيين من أجل التنمية المستدامة.

وقد أكدت دراسة (Ryan, A.& Tilbury, D., 2013) أن دور الجامعة تجاه تحقيق التنمية المستدامة يمكن أن يتم عن طريق إعداد القادة وصناع القرار القادرين على تحقيق التنمية المستدامة في المستقبل، وعن طريق البحث العلمي الذي ينتج أبحاثًا في تحقيق الاستدامة والقضاء على الفقر، وتقلل من الاستهلاك وحل النزاعات وتزيد القدرة على التكيف الإيكولوجي.

كما أكدت دراسة (Fernandez- Sanchez, G., et al., 2014) على ضرورة توجه مؤسسات التعليم الجامعي إلى دمج الاستدامة في عملية تصميم مشروعات الطلاب وأعمالهم، وكذلك قيام أعضاء هيئة التدريس بتدريب طلابهم وتوعيتهم ببرامج الاستدامة في تحقيق أعلى مستوى من المسئولية الاقتصادية والاجتماعية، والحد الأدنى من الآثار البيئية.

كما توصلت دراسة (Ekpiken, W.& Ukpabio, G., 2015) إلى أن دور الجامعة في تحقيق التنمية المستدامة لن يتم إلا عن طريق التعليم والبحث العلمي والإبداع والنشر والقدرة على خدمة المجتمع.

وبالتالي لابد أن تقوم الجامعة بجميع الأدوار سابقة الذكر؛ حتى تضمن إسهام أجيال الخريجين من الجامعات في عملية التنمية المستدامة للمجتمع، وتستطيع الجامعات بمصر من خلال تبني فكرة إنشاء الحاضنات التكنولوجية داخلها وتفعيل دورها أن تساهم في تحقيق الغالبية العظمى من تلك الأدوار، كتقديم الدعم العلمي والمشورة العلمية لأصحاب المشروعات، والعمل على نقل وتوظيف التكنولوجيا الحديثة في تلك المشروعات، وإكساب أرباب الأعمال المهارات الريادية اللازمة لنجاح مشروعاتهم، وإكساب الطلاب القدرة على التحرك من الوعي إلى المعرفة إلى العمل إلى البحث والتطبيق، بما يساعد في النهاية على تحقيق التنمية المستدامة للمجتمع المصري.

ثانيًا – دور جامعة جنوب الوادي في تحقيق التنمية المستدامة في صعيد مصر

تعد جامعة جنوب الوادي إحدى قلاع التعليم العالي المهمة في مصر، وقد أُنشئت للإسهام في التنمية المستدامة في صعيد مصر، هذا فضلًا عن دورها في بناء المجتمع وتطويره، ونقل التكنولوجيا وإعداد أجيال قادرة على العمل، وتزويدها بالعلم والمعرفة في ظل منافسة عالمية.

كما تمتلك جامعة جنوب الوادي عديد من المقومات التي تساعدها على تحقيق التنمية المستدامة في صعيد مصر منها ما يلي (جامعة جنوب الوادي، ٢٠١٨: ٥٨، ٥٩):

١- مساحة كبيرة كافية لتلبية متطلباتها المستقبلية؛ حيث تقع الجامعة على مساحة (١٠٠٠) فدان مما يساعدها على التوسع والتطور المستقبلي.

٢– شمولية كليات الجامعة لقطاعات التخصصات العلمية، والصحية والإنسانية والاجتماعية الأمر الذي يمكنها من المشاركة الفاعلة في تحقيق استراتيجية الدولة للتنمية المستدامة : رؤية مصر ٢٠٣٠.

٣– حصول بعض كليات الجامعة وبرامجها على الاعتماد من قبل الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد.

٤– توافر خدمة المكتبة الرقمية وقواعد البيانات البحثية في مختلف التخصصات بالجامعة.

٥– توافر منشآت جامعية لخدمة العملية التعليمية بالجامعة، وقرب اكتمال بنيتها التحتية؛ مما يتيح لها التوجه للاستثمار في تنمية الموارد البشرية والتطوير المستمر وتأهيل برامجها وكلياتها للاعتماد.

٦– تنوع الخدمات الطبية والصحية التي تقدمها المستشفيات الجامعية بالجامعة بين الخدمات الأساسية، والخدمات التخصصية الدقيقة.

٧– توافر البنية التحتية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المناسبة لتطوير العمل الجامعي.

٨– اهتمام قيادات الجامعة بالمشاركة المجتمعية في خدمة المجتمع.

٩– وجود فرعين للجامعة أحدهما بمحافظة قنا والآخر بمحافظة البحر الأحمر؛ ومن ثم تغطي الجامعة نطاقًا جغرافيًا واسعًا من صعيد مصر.

كما يتلخص الوضع التنافسي لجامعة جنوب الوادي في عديد من المقومات منها (جامعة جنوب الوادي، ٢٠١٨: ٦٨، ٦٩):

١– وجود جامعة جنوب الوادي في محور المثلث الذهبي للتنمية في صعيد مصر.

٢– يوجد بالجامعة عديد من البرامج المتميزة التي يقبل عليها الطلاب، ومطلوبة في سوق العمل في مرحلتي البكالوريوس والدراسات العليا منها:

– برنامج دراسة التجارة باللغة الإنجليزية بكلية التجارة.

– برنامج إعداد معلم تدريس العلوم باللغة الإنجليزية بكلية التربية.

– برامج إعداد معلم تدريس الكيمياء/ الفيزياء/ البيولوجي/ الرياضيات باللغة الإنجليزية بكلية التربية.

– برنامج الصيدلة الإكلينيكية بكلية الصيدلة يعمل بنظام الساعات المعتمدة، ويتوافق مع معايير الجودة.

– دبلوم الدراسات العليا في الطاقة الشمسية.

– دبلوم الكيمياء التحليلية الحيوية لإعداد فني التحاليل.

– دبلوم الميكروبيولوجي التطبيقية لإعداد فني التحاليل.

٣– يوجد بالجامعة عديد من المراكز المتخصصة منها:

– مركز التطوير الوظيفي الذي يؤهل الطلاب والخريجين لمتطلبات سوق العمل.

– مركز ريادة الأعمال للاستشارات والتدريب.

– مركز ضمان الجودة والتأهيل للاعتماد.

– مركز تنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس والقيادات.

– مركز التخطيط الاستراتيجي ودراسات المستقبل.

– مركز التقويم.

– مراكز بحثية للنانو تكنولوجي والطاقة الشمسية.

٤– يوجد بالجامعة مستشفيات متخصصة منها:

– مستشفى خاصة بالطوارئ مجهزة حديثًا.

– مستشفى خاصة بالمرأة والطفل.

– مبنى للأورام والجراحات، وافتتاح المحاكي الخاص بعلاج الأورام.

وعلى ضوء هذه المقومات يمكن لجامعة جنوب الوادي تبني صيغة حاضنات الأعمال التكنولوجية بداخلها والتي يمكن أن تساعدها في تعزيز هذه المقومات من ناحية، والقيام بدورها في تحقيق التنمية المستدامة في صعيد مصر من ناحية أخرى.

كما جاءت الخطة الاستراتيجية لجامعة جنوب الوادي ٢٠١٨/ ٢٠١٩– ٢٠٢٢/ ٢٠٢٣ انطلاقًا من رؤية مصر ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة (جامعة جنوب الوادي، ٢٠١٨: ٥).

وبتحليل الخطة الاستراتيجية لجامعة جنوب الوادي ٢٠١٨/ ٢٠١٩– ٢٠٢٢/ ٢٠٢٣، اتضح تركيزها على الدور المستقبلي لجامعة جنوب الوادي في تحقيق التنمية المستدامة في صعيد مصر، وذلك من خلال:

أ – صياغة رؤية الجامعة ورسالتها:

نصت رؤية جامعة جنوب الوادي على: "التميز في التعليم العالي للمساهمة في التنمية المستدامة بصعيد مصر"، كما نصت رؤيتها على: "إعداد الخريجين لممارسة مهنية وبحثية مُنافِسة إقليميًا وعالميًا من خلال قدرة مؤسسية وفاعلية تعليمية جاذبة وداعمة تُمكِّن الطلاب من اكتساب مهارات متطورة، وباحثين قادرين على تطوير تخصصاتهم بتقديم بحوث تطبيقية، وتقديم خدمات مجتمعية متميزة تسهم في التنمية المستدامة من خلال بناء شراكات استراتيجية فاعلة وتعزيز الهوية الثقافية والقيم الوطنية، والتطوير المستمر لبرامج وكليات الجامعة وإداراتها وتأهيلها للاعتماد، ورفع جاهزية وتنافسية الجامعة والتوظيف الأمثل للموارد، وتقديم برامج تدعم الإبداع التكنولوجي والابتكار واقتصاد المعرفة ودراسة القضايا التنموية الرئيسة بالمجتمع" (جامعة جنوب الوادي، ٢٠١٨: ١٨).

ويتضح من نصي الرؤية والرسالة السابقتين حرص جامعة جنوب الوادي على أن تصبح بيت خبرة لدراسات التنمية المستدامة، ومنارة لتعزيز ثقافة الإبداع والابتكار لدى خريجيها؛ وذلك من خلال: إعداد خريجي الجامعة لممارسة مهنية وبحثية منافسة، وإعداد باحثين متميزين قادرين على تقديم بحوث إبداعية وتطبيقية، وتقديم خدمات مجتمعية متميزة؛ تسهم في تحقيق استراتيجية الدولة للتنمية المستدامة.

ب – تكامل الخطة الاستراتيجية للجامعة مع استراتيجية الدولة للتنمية المستدامة ٢٠٣٠:

حرصت جامعة جنوب الوادي عند وضع خطتها الاستراتيجية ٢٠١٨/ ٢٠١٩– ٢٠٢٢/ ٢٠٢٣ على التكامل مع استراتيجية الدولة للتنمية المستدامة، ويمكن توضيح هذا التكامل في توافق غايات وأهداف الخطة الاستراتيجية للجامعة مع أبعاد ومحاور وأهداف وبرامج استراتيجية الدولة للتنمية المستدامة ٢٠٣٠ من خلال جدول (١) ؛ وذلك كالآتي (جامعة جنوب الوادي، ٢٠١٨: ٨٤– ٨٨):

جدول (١)

يوضح تكامل الخطة الاستراتيجية لجامعة جنوب الوادي مع استراتيجية التنمية المستدامة ٢٠٣٠

الغايات/ الأهداف الاستراتيجية بالخطة الاستراتيجية للجامعة ٢٠١٨/ ٢٠١٩ – ٢٠٢٢/ ٢٠٢٣	أبعاد/ محاور/ أهداف/ برامج استراتيجية الدولة للتنمية المستدامة ٢٠٣٠
الغاية (١): إعداد خريجي الجامعة لممارسة مهنية وبحثية منافسة في سوق العمل • تحديث اللوائح الدراسية للبرامج التعليمية الحالية بكليات الجامعة طبقًا لمتطلبات سوق العمل المستقبلية محليًا ودوليًا. • تطوير أساليب التعليم الجامعي والتقييم وفق توجه الدولة في النظام الجديد للتعليم. • استحداث برامج أكاديمية جديدة بالمرحلة الجامعية الأولى والدراسات العليا يقبل عليها سوق العمل. • استحداث برامج أكاديمية مميزة جديدة بالاشتراك مع جامعات عالمية مرموقة. • تطوير فرص التدريب الميداني والممارسة المهنية للطلاب قبل التخرج. • ربط خريجي الجامعة بمؤسسات التوظيف محليًا وإقليميًا ودوليًا. • تأهيل الطلاب ليكونوا نواة لباحثين متميزين لاستكمال دراساتهم العليا.	**البعد الاجتماعي: محور التعليم والتدريب** • تحسين جودة النظام التعليمي بما يتوافق مع النظم العالمية: - تمكين المتعلم من متطلبات ومهارات القرن الحادي والعشرين. - تفعيل قواعد الاعتماد والجودة المسايرة للمعايير العالمية. - دعم وتطوير قدرات هيئة التدريس والقيادات. - تطوير البرامج الأكاديمية والارتقاء بأساليب التعليم والتعلم وأنماط التقويم مع الابتكار والتنوع في ذلك. - تطوير البنية التنظيمية للوزارة ومؤسسات التعليم العالي بما يحقق المرونة والاستجابة وجودة التعليم. - التوصل إلى الصيغ التكنولوجية والإلكترونية الأكثر فعالية في عرض المعرفة المستهدفة والبحث العلمي وتداولها بين الطلاب والمعلمين ومن يرغب من أبناء المجتمع. - ربط الخريجين بمؤسسات التوظيف داخل سوق العمل محليًا وإقليميًا ودوليًا. • إتاحة التعليم للجميع دون تمييز: - زيادة فرص الإتاحة بمؤسسات التعليم العالي. - تطوير سياسات ونظم القبول بالمؤسسات التعليمية. • تحسين تنافسية نظم ومخرجات التعليم: - تفعيل العلاقة الديناميكية بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل. **البعد الاقتصادي: محور التنمية الاقتصادية** • توفير فرص عمل لائق ومنتج.
الغاية (٢): التطوير المستمر لقدرة مؤسسية وفاعلية تعليمية جاذبة وداعمة • تحديث نظم القبول بكليات الجامعة. • رفع كفاءة القدرة المؤسسية لكليات الجامعة. • رفع كفاءة الفاعلية التعليمية لبرامج الجامعة بما يحقق تطوير المهارات التي يكتسبها الطلاب. • رفع الكفاءة المهنية لأعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم والجهاز الإداري. • تحسين أوضاع أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم والجهاز الإداري. • تأهيل أعضاء هيئة التدريس والإداريين لتولي المناصب القيادية. • تنمية قيم النزاهة والشفافية ومكافحة الفساد لدى أفراد المجتمع الجامعي. • إثراء المجتمع الأكاديمي والحياة الجامعية.	**البعد الاجتماعي: محور التعليم والتدريب** • إتاحة التعليم للجميع دون تمييز • بناء كوادر تدريسية متميزة بمؤسسات التعليم العالي. • تحديث نظم القبول بمؤسسات التعليم العالي. **البعد الاقتصادي: محور الشفافية وكفاءة المؤسسات الحكومية:** • جهاز إداري يتميز بالكفاءة والفعالية والمواءمة مع المتغيرات المحلية والعالمية. • تقديم خدمات متميزة مرتفعة الجودة تطبق الأساليب الحديثة. • نظام يتسم بالشفافية يتفاعل مع المواطن، ويستجيب لمطالبه، ويخضع للمساءلة المجتمعية.
الغاية (٣): التميز في تقديم بحوث إبداعية وتطبيقية • تطوير المعامل البحثية. • دعم إنتاج بحوث علمية إبداعية وتطبيقية	**البعد الاجتماعي: محور التعليم والتدريب** • تحسين الدرجة التنافسية في تقارير التعليم العالمية.

الغايات/ الأهداف الاستراتيجية بالخطة الاستراتيجية للجامعة ٢٠١٨/ ٢٠١٩ــ ٢٠٢٢/ ٢٠٢٣	أبعاد/ محاور/ أهداف/ برامج استراتيجية الدولة للتنمية المستدامة ٢٠٣٠
واستثمارها في تحقيق استراتيجية الدولة للتنمية المستدامة. • الارتقاء بمستوى المجلات العلمية لتصبح مجلات دولية محكمة ذات معاملات تأثير عالية. • بناء جسور التواصل مع الجامعات العالمية لتطوير البحث العلمي.	• تفعيل دور مراكز البحوث بمؤسسات التعليم العالي. البعد الاقتصادي: محور التنمية الاقتصادية • زيادة التنافسية والتنوع والاعتماد على المعرفة. • مواكبة الاقتصاد العالمي مع القدرة على التكيف مع المتغيرات العالمية. البعد الاقتصادي: محور المعرفة والابتكار والبحث العلمي • تهيئة بيئة محفزة لتوطين وإنتاج المعرفة. • ربط تطبيقات المعرفة ومخرجات الابتكار بالأولويات.
الغاية (٤): تقديم خدمات مجتمعية تسهم فى التنمية المستدامة • بناء نظام فاعل لتقديم الخدمات المجتمعية. • المساهمة في تعزيز القيم الوطنية والهوية الثقافية لدى المجتمع المحيط. • رفع الوعي الثقافي والتراثي لدى المجتمع. • حماية وصيانة التراث والحرف التراثية. • تأسيس حاضنة للتراث بالجامعة. • تنمية وعي المجتمع بأهمية الملكية الفكرية وحمايتها. • إعداد نظام متكامل وفعال لجمع معلومات عن سوق العمل وتوظيف خريجي الجامعة محليًا ودوليًا. • بناء شراكات استراتيجية فاعلة مع الصناعة والهيئات الحكومية والمجتمع المدني.	البعد الاجتماعي: محور العدالة الاجتماعية • تعزيز الاندماج المجتمعي والحد من الاستقطاب السلبي. • زيادة التوعية وتحسين النظرة المجتمعية. • إعداد نظام متكامل وفعال لجمع معلومات عن سوق العمل المحلي والدولي. البعد الاجتماعي: محور الثقافة • دعم الصناعات الثقافية كمصدر قوة للاقتصاد. • حماية وتعزيز التراث بكافة أنواعه. البعد الاقتصادي: محور المعرفة والابتكار والبحث العلمي • تنمية الوعي بأهمية الملكية الفكرية وحمايتها.
الغاية (٥): التطوير المستمر لبرامج الجامعة وكلياتها وإداراتها وتأهيلها للاعتماد • التطوير المستمر لنظم إدارة الجودة بكليات الجامعة وبرامجها. • المراجعة الداخلية والخارجية لبرامج وكليات الجامعة وتأهيلها للاعتماد وبناء الكوادر الخاصة بذلك. • إعداد نظام لإجراءات نظام إدارة الجودة للهيكل الإداري وفقًا للمعايير التي تُطبق في مؤسسات التعليم العالي طبقًا للمواصفات العالمية "أيزو" ٩٠٠١-٢٠١٥م. • تطوير البرامج التعليمية التي تمنحها الجامعة ومواصفات خريجيها استنادًا إلى الإطار القومي للمؤهلات. • حصول الجامعة على حق إنشاء الأكاديمية القومية للتعليم الفني أو لفرع لها، لتخريج معلمين للتدريس في مؤسسات التعليم الفني والمهني. • إنشاء مراكز بالجامعة لمنح رخصة مزاولة المهنة لخريجي التعليم الفني والمهني. • تأهيل الجامعة للحصول على الاعتماد المؤسسي.	البعد الاجتماعي: محور التعليم والتدريب • تحسين الجودة بمؤسسات التعليم العالي. • تطوير المناهج استنادًا إلى الإطار القومي للمؤهلات. • التوسع في إنشاء مؤسسات للتعليم العالي بالمشاركة مع القطاع الأهلي والخاص. • إنشاء أكاديمية التعليم الفني الخاص بتخريج معلمين مؤهلين لتدريس التعليم الفني والمهني (كليات متخصصة). • تحسين تنافسية نظم ومخرجات التعليم. • تحسين الدرجة التنافسية في تقارير التعليم العالمية. • تفعيل العلاقة الديناميكية بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل.

الغايات/ الأهداف الاستراتيجية بالخطة الاستراتيجية للجامعة ٢٠١٨/ ٢٠١٩ــ ٢٠٢٢/ ٢٠٢٣	أبعاد/ محاور/ أهداف/ برامج استراتيجية الدولة للتنمية المستدامة ٢٠٣٠
الغاية (٦): رفع جاهزية وتنافسية الجامعة واستقلال فرعيها: • تطوير ترتيب الجامعة في التصنيفات العالمية للجامعات. • تأهيل فرعي الجامعة بالأقصر والبحر الأحمر ليكونوا جامعتين مستقلتين.	**البعد الاجتماعي: محور التعليم والتدريب** • تحسين تنافسية نظم ومخرجات التعليم. **البعد الاقتصادي: محور التنمية الاقتصادية** • زيادة التنافسية والتنوع والاعتماد على المعرفة.
الغاية (٧): التوظيف الأمثل للموارد وتنمية الموارد المالية الذاتية للجامعة: • ضمان مطابقة الإنشاءات الجديدة للمواصفات الفنية ومعايير الجودة. • استثمار المنشآت والأصول الثابتة في إقامة مشروعات تدر دخلًا للجامعة. • تطوير وتسويق الخدمات التي تقدمها الوحدات ذات الطابع الخاص. • استحداث وتطوير برامج موجهة للطلاب والمجتمع مدفوعة التكاليف. • جذب المزيد من الطلاب الوافدين من الدول العربية والأفريقية.	**البعد الاقتصادي: محور التنمية الاقتصادية** • تحقيق نمو احتوائي ومستدام. • توفير فرص عمل لائق ومنتج.
الغاية (٨): تطوير المستشفيات الجامعية وما تقدمه من خدمات متميزة • زيادة ورفع كفاءة الكوادر الطبية والإدارية والخدمات المعاونة بالمستشفيات الجامعية. • توفير الأعداد الكافية من أفراد التمريض والعمالة والفنيين والكيميائيين والفيزيائيين. • استحداث مصادر تمويل لتوفير كافة المستلزمات الطبية بالمستشفيات الجامعية. • التوسع في الميكنة الإلكترونية للمستشفيات الجامعية. • تطوير كفاءة المعدات والتجهيزات والمستلزمات بالمستشفيات الجامعية. • استحداث وحدات للخدمات الطبية التخصصية وتطويرها.	**البعد الاجتماعي: محور الصحة** • النهوض بصحة المواطنين في إطار من العدالة والإنصاف. • تحقيق التغطية الصحية الشاملة لجميع المصريين مع ضمان جودة الخدمات المقدمة. • حوكمة قطاع الصحة.
الغاية (٩): دعم الأنشطة الطلابية المتنوعة والمشاركة الطلابية الفاعلة • تنمية وتعزيز قدرات الطلاب على ممارسة الأنشطة الطلابية في إطار أخلاقي وصحي. • استحداث أنشطة طلابية جديدة تلبي الاهتمامات المتنوعة لطلاب الجامعة. • إنشاء مقر للبرلمان الطلابي. • إنشاء مركز تنمية وتطوير إبداعات الشباب.	**البعد الاجتماعي: محور التعليم والتدريب** • تطوير المناهج استنادًا إلى الإطار القومي للمؤهلات. • ربط الخريجين بمؤسسات التوظيف داخل سوق العمل محليًا وإقليميًا ودوليًا. **البعد الاقتصادي: محور المعرفة والابتكار والبحث العلمي** • تبني برنامج شامل لغرس ثقافة الابتكار والمعرفة في المجتمع.
الغاية(١٠): تصبح الجامعة منارة لتعزيز الإبداع التكنولوجي والابتكار واقتصاد المعرفة بالمجتمع • إنشاء مركز للنشر والترجمة بالجامعة. • تقديم برامج لغرس ثقافة الابتكار واقتصاد المعرفة بالمجتمع. • إنشاء مركز للإبداع التكنولوجي.	**البعد الاقتصادي: محور المعرفة والابتكار والبحث العلمي** • تهيئة بيئة محفزة لتوطين وإنتاج المعرفة. • تفعيل وتطوير نظام وطني متكامل للابتكار. • ربط تطبيقات المعرفة ومخرجات الابتكار بالأولويات.

الغايات/ الأهداف الاستراتيجية بالخطة الاستراتيجية للجامعة ٢٠١٨/ ٢٠١٩ – ٢٠٢٢/ ٢٠٢٣	أبعاد/ محاور/ أهداف/ برامج استراتيجية الدولة للتنمية المستدامة ٢٠٣٠
• إنشاء حاضنة لريادة الأعمال الابتكارية.	**البعد الاقتصادي: محور التنمية الاقتصادية** • بناء مجتمع رقمي لدعم وتعزيز الكفاءة والشفافية لكافة المؤسسات. • تطوير الحوسبة السحابية. • تطوير صناعة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. • تنمية الريادة والأعمال.
الغاية(١١): تصبح الجامعة بيت خبرة لدراسات التنمية المستدامة • إنشاء مركز بحوث ودراسات التنمية المستدامة وتفعيله لدراسة القضايا التنموية الرئيسية. - بحوث البيئة والموارد الطبيعية (المياه والطاقة والثروة المعدنية). - بحوث ودراسات مثلث التنمية الذهبي. - بحوث الأراضي وتحديث الزراعة. - بحوث التخطيط والتنمية العمرانية المستدامة. - بحوث النانو تكنولوجي وتطبيقاته.	**البعد البيئي: محور البيئة** • الإدارة الرشيدة والمستدامة لأصول الموارد الطبيعية لدعم الاقتصاد وزيادة التنافسية وصنع فرص عمل جديدة. • الحد من التلوث والإدارة المتكاملة للمخلفات. • الحفاظ على توازن النظم الايكولوجية والتنوع البيولوجي والإدارة الرشيدة والمستدامة لها. **البعد الاقتصادي: محور التنمية الاقتصادية** • تنمية مشروعات الزراعة المائية. • مشروع المثلث الذهبي للثروة المعدنية في جنوب مصر. • مشروع تنمية أربعة ملايين فدان. • إنشاء تجمعات للصناعات الزراعية. • ترشيد استخدام المياه. • التصدي للتغيرات المناخية وحماية السواحل والمنشآت. • تنمية المياه الجوفية ومواجهة التعديّات عليها. • تطوير شبكات الصرف المُغطى. **البعد البيئي: محور التنمية العمرانية** • زيادة مساحة المعمور بما يتناسب مع توافر الموارد وحجم وتوزيع السكان. • الارتقاء بمستوى جودة البيئة العمرانية. • تعظيم استغلال الموقع الاستراتيجي لمصر إقليميًا ودوليًا. **البعد الاقتصادي: محور الطاقة** • ربط تطبيقات المعرفة ومخرجات الابتكار بالأولويات.

ويتضح مما سبق أن استراتيجية التنمية المستدامة : رؤية مصر ٢٠٣٠ كانت إحدى الركائز الأساسية التي اعتمدت عليها جامعة جنوب الوادي في إعداد خطتها الاستراتيجية ٢٠١٨/ ٢٠١٩– ٢٠٢٢/ ٢٠٢٣؛ ويظهر ذلك جليًا من خلال التوافق الموجود بين الغايات والأهداف الاستراتيجية للجامعة وبين محاور وأهداف وبرامج استراتيجية الدولة للتنمية المستدامة : رؤية مصر ٢٠٣٠.

ثالثًا – إشكاليات الجامعات المصرية في تحقيق التنمية المستدامة

تؤكد الشواهد على أن الجامعات المصرية محملة بكثير من الإشكاليات التي جعلتها غير قادرة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وضعف مشاركتها في منظومة الاقتصاد الوطني، وقد أشارت عديد من الدراسات التي اهتمت برصد واقع الجامعات المصرية إلى أنها تعاني من عديد من جوانب الإشكاليات يتمثل أبرزها فيما يلي:

أ – ضعف استجابة الجامعات المصرية للمتغيرات المحلية والعالمية

يعد تطوير الجامعات المصرية في عالم تتسارع فيه التغيرات المعرفية والتكنولوجية مطلبًا ملحًا خاصَة مع اتساع نطاق العلاقات الدولية المتبادلة، والتنافس العابر للحدود، ونمو سبل إنتاج المعرفة واستثمارها، وما يستلزم ذلك من تطوير للموارد البشرية وتنمية كوادر للتعامل مع معطيات العصر (خضر، ٢٠٠٩: ٩٤).

ولقد أظهرت دراسة (عبد المجيد، ٢٠٠٦) أن الجامعات المصرية تواجه عديد من التحديات، تتمثل أبرزها في: تحدي العولمة والمنافسة العالمية؛ حيث أدت العولمة إلى تغيير مسار حركة الجامعات نتيجة للشروط الجديدة التي فرضتها على كل الدول، ومنها أهمية إبراز منتج يستطيع المنافسة في السوق العالمي.

كما توصلت دراسة (محمد، ٢٠٠٧: ٥٣) إلى ضعف قدرة الجامعات المصرية على الاستجابة للمتغيرات المحلية والعالمية، وأنها تعاني من مشكلات عديدة تقلل من فعاليتها وقدرتها على المنافسة في مجتمع المعرفة واقتصادياتها؛ مما يفقد تلك المؤسسات فرص التميز، والتنافس، والتطوير المبدع باستخدام الطاقات الفكرية والبحثية المتاحة لها.

ب – تخبط الجامعات المصرية في رؤى التطوير

تعاني الجامعات المصرية من إشكالية كبرى في التطوير، وهي إشكالية معقدة تتداخل فيها أمور عدة، أبرزها غياب فلسفة التخطيط الاستراتيجي، التي تساعد الجامعة على اتباع أسلوب ملائم لمواجهة ديناميكية المؤسسة، والتكيف مع البيئة الدينامكية المتغيرة، وتقديم إطار عمل مناسب يؤدي بالمؤسسة إلى التفكير بطريقة استراتيجية فيما يتعلق بالمستقبل (جايل، ٢٠١٥: ١٦).

لذا فإن التحدي الذي يقف عائقًا أمام الجامعات المصرية لتحقيق التنمية المستدامة للمجتمع المصري هو التوجه نحو استراتيجيات متطورة تدفع نحو التطوير، وتأتي فكرة إنشاء

الحاضنات التكنولوجية داخل الجامعات المصرية، وتفعيل دورها لدعم ريادة الأعمال وتحفيز الإبداع والابتكار عند الطلاب وأعضاء هيئة التدريس كأحد أهم توجهات التطوير والتجديد الجامعي المعاصر.

ج - ضعف القدرة التنافسية للجامعات المصرية

التنافس بين الجامعات أمر فرضته طبيعة التغيرات العالمية المعاصرة، خاصَّة مع تزايد عدد الجامعات والمؤسسات الأكاديمية محليًا وإقليميًا ودوليًا، ومن ثم بدأت حالة من التنافس بين الجامعات لإحداث تغييرات استراتيجية في بنائها المادي والمعرفي والبحثي؛ حتى تتمكن من التميز، والفوز في سباق التنافس على سائر الجامعات الأخرى.

وبالرجوع إلى تقارير تصنيف الجامعات على مستوى العالم يلاحظ تواضع مكانة الجامعات المصرية التنافسية؛ حيث غابت معظم الجامعات المصرية عن ترتيب أفضل (٤٠٠) جامعة على مستوى العالم في التصنيف الأكاديمي للجامعات العالمية، والذي يصدر منذ عام ٢٠٠٣ عن معهد التعليم العالي بشنغهاي بالصين؛ حيث جاءت جامعة القاهرة في المركز (٤٠١) ضمن أفضل (٥٠٠) جامعة على مستوى العالم في تصنيف عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧، أما باقي الجامعات المصرية فكانت خارج التصنيف؛ إذ احتلت جامعتي عين شمس والإسكندرية المرتبة (٧٠١) ضمن أفضل (٨٠٠) جامعة (Shanghai Ranking Consultancy, 2017 ,P : 15, 21 ,29) .

كما غابت الجامعات المصرية أيضًا عن أفضل (٥٠٠) جامعة في تصنيف تايمز البريطاني ٢٠١٨؛ حيث احتلت الجامعة الأمريكية بالقاهرة وجامعة بني سويف المركز (٦٠١) ضمن أفضل (٨٠٠) جامعة، بينما احتلت جامعة عين شمس (٨٠١) ضمن أفضل (١٠٠٠) جامعة (Times Higher Education, 2018) .

ولم يختلف الوضع كثيرًا في التصنيف الأسباني ويبمتريكس حيث يظل الغياب قائمًا؛ حيث تأتي جامعة القاهرة في المرتبة (٦٤٦) على مستوى العالم (Ranking Web of universities, 2018).

ورغم ما أشارت إليه الدراسات والتقارير، فقد أكدت عديد من الدراسات، مثل: دراسة (عيد، ٢٠١٦)، ودراسة (توفيق؛ مرسي، ٢٠١٧) على وجود علاقة قوية بين دعم الجامعات لريادة الأعمال وبين دعم التنافسية الدولية، ومن ثم فإن إنشاء وتفعيل الحاضنات

التكنولوجية داخل الجامعات المصرية له دور فاعل في زيادة تنافسية الجامعات المصرية؛ وذلك من خلال دعمها لريادة الأعمال والمشروعات الريادية، ومن ثم تحقيق التنمية المستدامة للمجتمع المصري.

د - قلة تمويل الجامعات المصرية

يعد التمويل من أهم عناصر تحقيق الجامعات للتنمية المستدامة؛ لما له من القدرة على توفير المستلزمات المادية والبشرية والبحثية؛ لتحقيق الخطط الآنية والمستقبلية للجامعة، وإن قضية تمويل الجامعات قضية معقدة، لا ترتبط فقط بما تنفقه الحكومة أو ما يدعم به القطاع الخاص، وإنما نسبة الإنفاق على الجامعات تتوقف على طبيعة النظام السياسي ورؤيته لأهمية الجامعة ودورها في تحقيق استراتيجية التنمية المستدامة (مرزوق، ٢٠١٧: ٣).

وعند دراسة واقع تمويل الجامعات المصرية، نجد أن الإنفاق يعتمد اعتمادًا شبه كلي على ما تخصصه الدولة، ولا يفي بالاحتياجات الآنية والمستقبلية اللازمة لتطوير الجامعات بما يساهم في تحقيق التنمية المستدامة (سيف الدين، ٢٠١٥: ٥٩٢).

يتضح مما سبق أن دعم الجامعات المصرية وتفعيل إنشاء حاضنات تكنولوجية داخلها سوف يساعد على دعم كثير من المشروعات الريادية، وتبني رؤى بحثية تطبيقية، تكون قادرة على المنافسة بالمنتج البحثي ماديًا، فتخفف من عبء التمويل من على كاهل الجامعات.

هـ - ضعف منظومة البحث العلمي بالجامعات المصرية

يعد البحث العلمي أحد الركائز الأساسية في عمل الجامعات لتحقيق أهدافها في التوجه نحو التنمية المستدامة؛ حيث تستند عليه العملية التعليمية في مجال التدريس، وتنمية التفكير الإبداعي للطلاب، والتواصل العلمي الفعال بين الباحثين، ولأجل ذلك اعتمدت الجامعات مختلف الاستراتيجيات في تشجيع الأساتذة على البحث والنشر العلمي ومحاولة تطبيق تلك الأبحاث في المراكز البحثية داخلها؛ وذلك في مختلف التخصصات (الكاميري، ٢٠١٩: ١٨١– ١٨٢).

وقد أشارت دراسة (موسى، ٢٠١٤) إلى أن البحث العلمي في مصر يعاني عديد من المشكلات، أبرزها: غياب الاستراتيجيات والرؤى الواضحة للبحث العلمي وأهدافه ووظائفه،

وضعف التمويل اللازم لتوفير البنية التحتية، وضعف الاهتمام بالباحث ماديًا واجتماعيًا، والافتقار إلى وجود المناخ الذي يشجع على البحث العلمي، واستثمار نتائجه في تحقيق التنمية المستدامة في المجتمع، ووجود فجوة كبيرة بين البحث العلمي وبين قطاع الأعمال، ولاسيما الإنتاجية، وضعف الشراكة بينهما.

ومن ثم تأتي أهمية تفعيل الحاضنات التكنولوجية داخل الجامعات المصرية، لأنها السبيل الأساسي لتحقيق الجامعة لأهداف التنمية المستدامة؛ وذلك من خلال توجيهها للبحث العلمي داخل الجامعات المصرية لخدمة الاقتصاد القومي، وتدعيمها لريادة الأعمال وثقافة العمل الحر بين طلاب الجامعة، وإعادة ثقة رجال الأعمال بمختلف المؤسسات الإنتاجية في دور البحث العلمي بالجامعات المصرية، وقدرتها على تبني مختلف الرؤى البحثية التي تقود المشروعات الريادية للنجاح والتميز في المنظومة الإنتاجية.

و – ضعف التوجه الريادي بالجامعات المصرية

يأتي ضعف التوجه الريادي في الجامعات المصرية من ضعف ريادة الأعمال في المجال العام، خاصَة وأن المؤشر العالمي لريادة الأعمال Global Entrepreneurship Index, 2015- وهو تقرير يهدف إلى قياس نوعية ريادة الأعمال وحجمها عالميًا في (١٣٢) دولة، بالتركيز على عدة مؤشرات ذات صلة بريادة الأعمال، ومن خلال قياس المواقف الريادية والمهارات والتطلعات– يشير إلى أن دولة الإمارات هي الأفضل عربيًا في مؤشر ريادة الأعمال، تليها قطر والبحرين والسعودية، في حين كانت مصر في المرتبة الأخيرة عربيًا وفي المركز (٨٩) عالميًا (Zoltan, J. A., Szerb, L.& Autio, E., 2015).

ولا تعتمد برامج الجامعات المصرية على التوجهات الحديثة في التعليم والبحث العلمي، مثل تبني مدخل ريادة الأعمال لربط البرامج بسوق العمل وإدراج مهارات التوظيف والعمل (شحاته؛ آخرون، ٢٠١٧: ٤٨٨).

ومن ثم تأتي أهمية تفعيل الحاضنات التكنولوجية داخل الجامعات المصرية لتحقيق الجامعة لأهداف التنمية المستدامة؛ وذلك من خلال معالجة العجز في تأهيل الطلاب لريادة الأعمال، فهي تشجع على الابتكار والفاعلية والذاتية والمبادرة الشخصية، وتدرب الطلاب على التحضيرات اللازمة لإنشاء الأعمال وتنميتها.

ز – ضعف المخرجات التعليمية للجامعات المصرية

ينبغي على الجامعة أن تحسن من مخرجاتها؛ بحيث تكون أكثر استجابة لاحتياجات عالم الأعمال من خلال تأهيلهم بالمهارات والتخصصات المطلوبة للالتحاق بسوق العمل، بما يتناسب مع إمكانياتهم وقدراتهم، وتوفير بيئة الابتكار التي تشجعهم على استثمار الأفكار الإبداعية وتطبيق الاختراعات وعمل المشروعات وتمويها (شحاته؛ آخرون، ٢٠١٧: ٥١٩– ٥٢٠).

إلا أن ضعف المخرجات وانفصالها عن سوق العمل تعد من أبرز الإشكاليات التي تواجه الجامعات المصرية؛ فالقوى البشرية التي تتولى الجامعات المصرية تأهيلها لا يتلاءم مع الموارد البشرية التي يحتاجها سوق العمل، الأمر الذي جعل الجامعات المصرية عاجزة عن تطوير المؤسسات الإنتاجية في المجتمع، الأمر الذي يدفع تلك المؤسسات إلى الاستعانة بالخبرة الأجنبية المتطورة، يضاف إلى ذلك العجز عن تطوير الموارد البشرية التي تمتلك الكفاءة اللازمة لدفع عملية التحديث والتنمية المستدامة في المجتمع (جايل، ٢٠١٥: ٣٣– ٣٤).

وبناءً على كل ما سبق، يتضح أن الجامعات المصرية تعاني عديد من أوجه القصور، مما يعرقل قدرة الجامعات المصرية على تحقيق أهداف التنمية المستدامة للمجتمع المصري، ويزداد خطورة الأمر مع وجود تحديات تفرض على الجامعات المصرية متطلبات عديدة وتلزمها بأدوار مستقبلية واسعة النطاق للمشاركة في تحقيق التنمية المستدامة، وترى فكرة البحث الحالي أن توفير الجامعات المصرية لتلك المتطلبات والقيام بالأدوار المتوقعة لها تجاه تحقيق أهداف التنمية المستدامة، لا يتأتى إلا من خلال تبني وتفعيل الجامعات المصرية للحاضنات التكنولوجية داخلها، كصيغة مبتكرة يُعوَّل عليها كثيرًا في تقديم مخارج للأزمات الحالية التي تعاني منها الجامعات المصرية، وللمساهمة الفعالة لها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

رابعًا – إشكاليات جامعة جنوب الوادي في تحقيق التنمية المستدامة في صعيد مصر

توجد عديد من الإشكاليات التي تواجه جامعة جنوب الوادي في تحقيق التنمية المستدامة في صعيد مصر، والتي ظهرت من تحليل البيئة الداخلية والخارجية لجامعة جنوب الوادي، وتمثلت تلك الإشكاليات في الآتي (جامعة جنوب الوادي، ٢٠١٨: ٥٩– ٦٢):

١– عدم تحديث اللوائح الدراسية بالمرحلة الجامعية، وعدم توافقها مع التطورات العالمية في مجالات العلم والمعرفة ومتطلبات سوق العمل الحالية والمستقبلية، والاقتصار في تحديثها على الاستناد على لوائح الكليات المناظرة بالجامعات المصرية، وعدم مقارنتها بنظيراتها في الدول المتقدمة.

٢– ضعف تحليل التغذية الراجعة لمقررات الدراسات العليا، وعدم وجود خطط لاستحداث برامج جديدة تسهم في تحقيق استراتيجية الدولة للتنمية المستدامة.

٣– عدم اشتمال الخطة البحثية للجامعات على توجهات استراتيجية الدولة للتنمية المستدامة ٢٠٣٠، وعدم متابعة تنفيذها، ووجود قصور في آلية تشجيع أعضاء هيئة التدريس لتقديم بحوث إبداعية تطبيقية تسهم في تحقيقها في صعيد مصر.

٤– لا توجد خطة معتمدة ومعلنة ومفعّلة بالجامعة لقطاع خدمة المجتمع وتنمية البيئة لتحقيق استراتيجية الدولة للتنمية المستدامة ٢٠٣٠، وعدم متابعة تنفيذها، وعدم وجود ميزانية خاصة لتمويل أنشطة القطاع.

٥– وجود عدد كبير من الوحدات ذات الطابع الخاص غير مفعّلة وخاصة الوحدات الإنتاجية، عدم قدرتها على المنافسة في ظل اللوائح الحالية المنظمة لعملها، ووجود تضارب في اختصاصات بعضها، وانخفاض جودة الخدمات التي تقدمها، وعدم وجود نظم لمتابعة وتقييم خدماتها وأداء العاملين بها.

٦– النقص في الإنشاءات والتجهيزات المواكبة لتطور الخدمات الصحية التخصصية، ونقص غرف العمليات والوحدات المستقلة الإقامة اللازمة لتقديم خدمة متميزة، والنقص الشديد في أفراد التمريض وقلة خبرتهم، وفي أعداد الأطباء المقيمين والمعيّنين، وأعداد الفنيين والكيميائيين والفيزيائيين، والعمالة والإداريين وقلة خبراتهم.

٧– الإنشاءات الجديدة بالجامعة ما زال بعض منها يفتقر للمواصفات الفنية، ومعايير الجودة اللازمة للقاعات التدريسية والمعامل الطلابية والبحثية.

٨– عدم مواكبة الموارد البشرية والمادية بالجامعة بما يحقق توجه الدولة لمسايرة التطورات العالمية في التعليم، واستيعاب توجه الدولة لتطور طبيعة الدراسة ودمج التكنولوجيا في التعليم.

٩– القصور الملحوظ في رصد مؤسسات المجتمع والهيئات لمؤشرات وإحصائيات ومتطلبات سوق العمل من خريجي الجامعة والأبحاث العلمية والخدمات المجتمعية.

١٠– زيادة معدلات البطالة بين خريجي البرامج الأكاديمية التي تمنحها الجامعة.

١١– ارتفاع مستوى المهارات التكنولوجية والعلمية المتخصصة التي يحتاجها سوق العمل مقارنة بمستوى خريجي الجامعة.

١٢– توسع الجامعات الخاصة والدولية في استحداث وتقديم برامج أكاديمية دقيقة يُقبل عليها سوق العمل ولا تقدمها الجامعة.

١٣– التنافسية مع البرامج المناظرة في الجامعات الحكومية والخاصة والمعاهد في مصر.

١٤– تزايد الضغوط المادية لجوانب الحياة على أعضاء هيئة التدريس والإداريين، مما يقلل من جهودهم في عملية التطوير المستمر.

١٥– تنوع القضايا البحثية القومية لتحقيق استراتيجية الدولة للتنمية المستدامة ٢٠٣٠ مقارنة بالإمكانات البحثية للجامعة.

وعلى ضوء هذه الإشكاليات لا يمكن لجامعة جنوب الوادي أن تسهم بدورها الفعال في تحقيق التنمية المستدامة في صعيد مصر إلا بتبني حاضنات الأعمال التكنولوجية كإحدى الآليات التي يمكن أن تساعدها في مواجهة هذه الإشكاليات ومن ثم القيام بدورها في تحقيق التنمية المستدامة في صعيد مصر.

المحور الخامس: ملخص نتائج البحث، التصور المقترح لحاضنة أعمال تكنولوجية بجامعة جنوب الوادي كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة في صعيد مصر، البحوث المستقبلية

قد تناول هذا المحور: ملخص نتائج البحث، التصور المقترح لحاضنة أعمال تكنولوجية بجامعة جنوب الوادي كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة في صعيد مصر ، البحوث المستقبلية ، وذلك على النحو التالي :

أولًا : ملخص نتائج البحث

أسفر البحث عن مجموعة من النتائج من أهمها:

١– تستهدف التنمية المستدامة تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للمجتمع، بما يضمن تحقيق مستوى مناسب من الرفاهية في معيشة الأفراد داخل مجتمعهم، وضمان العدالة والمساواة بين أفراد المجتمع، والحفاظ على البيئة الخارجية بثرواتها وعدم

استنزافها وإهدارها بما يضمن استمرار حدوث التنمية في المستقبل للأجيال القادمة، وبالتالي يتحقق استمرارية وديمومة التنمية في المجتمع.

٢- اشتملت استراتيجية التنمية المستدامة : رؤية مصر ٢٠٣٠ على ثلاثة أبعاد رئيسة للتنمية المستدامة، وهي: البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي والبعد البيئي.

٣- ضم البعد الاقتصادي في استراتيجية التنمية المستدامة أربعة محاور أساسية هي: التنمية الاقتصادية، الطاقة، المعرفة والابتكار والبحث العلمي، الشفافية وكفاءة المؤسسات الحكومية.

٤- ضم البعد الاجتماعي في استراتيجية التنمية المستدامة أربعة محاور أساسية هي: العدالة الاجتماعية، الصحة، التعليم والتدريب، الثقافة.

٥- ضم البعد البيئي في استراتيجية التنمية المستدامة محورين أساسيين هما: البيئة، التنمية العمرانية.

٦- وضعت استراتيجية التنمية المستدامة أهدافًا استراتيجية لكل محور من محاور الأبعاد الثلاثة، وكان إجمالي تلك الأهداف تسعة وعشرين هدفًا.

٧- حرصت جامعة جنوب الوادي عند صياغتها لنصي الرؤية والرسالة الخاصين بها على أن تصبح بيت خبرة لدراسات التنمية المستدامة، ومنارة لتعزيز ثقافة الإبداع والابتكار لدى خريجيها؛ وذلك من خلال: إعداد خريجي الجامعة لممارسة مهنية وبحثية منافسة، وإعداد باحثين متميزين قادرين على تقديم بحوث إبداعية وتطبيقية، وتقديم خدمات مجتمعية متميزة؛ تسهم في تحقيق التنمية المستدامة في صعيد مصر.

٨- تكاملت الخطة الاستراتيجية لجامعة جنوب الوادي مع استراتيجية الدولة للتنمية المستدامة ٢٠٣٠.

٩- تواجدت عديد من الإشكاليات الخاصة بالجامعات المصرية– بصفة عامة، وبجامعة جنوب الوادي– خاصة–، التي تعرقل دورها في تحقيق التنمية المستدامة بصورة جيدة.

١٠- تعد حاضنات الأعمال التكنولوجية بالجامعات أداة مهمة لتحقيق التنمية المستدامة، وذلك من خلال مسايرة التطور التكنولوجي والمعرفي، توظيف البحث العلمي، التمويل الذاتي للجامعات، مواجهة البطالة.

١١– تعرف الحاضنات التكنولوجية على أنها: أماكن مخصصة للمشروعات التي في طور الإنشاء، وتعتمد بشكل كبير على المعرفة التي توفرها بحوث الجامعة، بحيث تأخذ طريقها إلى السوق كمنتجات أو خدمات متميزة تجذب العملاء، وتتميز بأنها تحتوي على المعرفة وعلى وحدات دعم علمي وتكنولوجي وتعاون مع الجامعات ومراكز بحوثها، وتهدف إلى الاستفادة من الابتكارات التكنولوجية والبحوث الإبداعية لتحويلها إلى مشروعات ناجحة من خلال الاعتماد على موارد الجامعة، كما أنها تهدف إلى تسويق العلم والتكنولوجيا الحديثة من خلال التعاون المشترك بين الجامعات والمشروعات وتعاقدات بين عالم الأعمال من جهة وعالم العلم من جهة أخرى، ويرتكز التعاون بشكل كبير على القدرة البحثية والإبداع للجامعات.

١٢– تعاني حاضنات الأعمال التكنولوجية بمصر وخاصة التابعة للجامعات من عديد من المعوقات من أهمها: العامل القانوني والتشريعي المتمثل في قلة النصوص التشريعية والقانونية المسيرة والمسهلة لنشاط الابتكار والاختراع أو بالأحرى غياب النصوص القانونية حول وضعية الباحث، العامل المالي المتمثل في ضعف تمويل البحث العلمي، العامل المؤسسي والتنظيمي المتمثل في غياب الهياكل المختصة في نقل وتوزيع الابتكارات، الأمر الذي يقف عائقًا كبيرًا أمام تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

١٣– إنشاء حاضنة أعمال تكنولوجية بجامعة جنوب الوادي سوف يكون بمثابة الأداة المثلى لحل غالبية المشكلات المتعلقة بالبحث العلمي والباحثين من طلاب وخريجين وأعضاء هيئة التدريس، وترجمة أعمالهم في الواقع الإنتاجي، ومن ثم ستكون بمثابة مدخل أساسي لتحقيق أهداف استراتيجية التنمية المستدامة للمجتمع المصري، من خلال المحافظة على رأس المال الفكري، والحد قدر الإمكان من مسببات هجرة العقول البشرية المبدعة، القادرة على إنتاج البحوث الأساسية والمعارف التطبيقية المولدة للنمو والمحققة للتنمية المستدامة في جميع أبعادها.

ثانيًا: التصور المقترح

تأسيسًا على ما ورد في الإطار النظري من حقائق ترتبط بالتنمية المستدامة، ودور جامعة جنوب الوادي في تحقيقها ، وحقائق ترتبط بحاضنات الأعمال التكنولوجية بالجامعات، ودورها كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة، لذا اتجه البحث إلى تقديم تصورًا مقترحًا لحاضنة

أعمال تكنولوجية بجامعة جنوب الوادي كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة في صعيد مصر، ويقوم هذا التصور على الركائز التالية:

أ - مفهوم التصور المقترح

نظرًا لأن جامعة جنوب الوادي تعاني كثير من نقاط الضعف والتهديدات التي تقف عقبة أمام الجامعة في تحقيق التنمية المستدامة في صعيد مصر، ونظرًا لما تقوم به حاضنات الأعمال التكنولوجية من دور كبير في تحقيق التنمية المستدامة؛ لذا تتطلب الضرورة تقديم تصورًا مقترحًا لحاضنة أعمال تكنولوجية بجامعة جنوب الوادي كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة في صعيد مصر.

ويقصد بالتصور المقترح أنه: أنموذج مستقبلي لإنشاء حاضنة أعمال تكنولوجية بجامعة جنوب الوادي ، نابع من الإطلاع على الدراسات والأدبيات التربوية وآراء الخبراء التربويين ، ومبني على تحليل نتائج البحث الحالي ، وذلك لبناء إطار إجرائي لتحقيق التنمية المستدامة في صعيد مصر من خلال إنشاء تلك الحاضنة.

ب - أهداف التصور المقترح

استهدف التصور المقترح تحقيق عدة أهداف منها:

١- دعم جاهزية وتقدم كليات جامعة جنوب الوادي وبرامجها للحصول على الاعتماد الأكاديمي والبرامجي.

٢- تشجيع المساهمة الفاعلة لأعضاء هيئة التدريس بجامعة جنوب الوادي في البحوث الإبداعية التطبيقية.

٣- الاستفادة من التقدم التكنولوجي في تعظيم دور الوحدات ذات الطابع الخاص بجامعة جنوب الوادي، ومراقبة وتقييم أدائها بما يحقق رفع جودة الخدمات التي تقدمها.

٤- توفير فرص عمل لخريجي جامعة جنوب الوادي، وربطهم بسوق العمل وتنمية قدراتهم التنافسية.

٥- تطوير ترتيب جامعة جنوب الوادي في التصنيفات العالمية المتميزة.

٦- استحداث جامعة جنوب الوادي لخدمات مجتمعية متميزة تسهم في تحقيق التنمية المستدامة في صعيد مصر.

٧– إعداد خريجي جامعة جنوب الوادي لممارسات مهنية وبحثية تسهم في تحقيق التنمية المستدامة في صعيد مصر.

٨– إعداد باحثين متميزين بجامعة جنوب الوادي، قادرين على تطور تخصصاتهم وتقديم بحوث إبداعية تطبيقية.

٩– تقديم جامعة جنوب الوادي لخدمات مجتمعية وبيئية متميزة تسهم في تحقيق التنمية المستدامة في صعيد مصر.

١٠– تعزيز جامعة جنوب الوادي لثقافة الابتكار واقتصاد المعرفة وريادة الأعمال في صعيد مصر.

١١– التوظيف الأمثل للموارد البشرية والمادية وتنمية الموارد المالية الذاتية لجامعة جنوب الوادي.

١٢– المساهمة في جعل جامعة جنوب الوادي بيت خبرة لدراسات التنمية المستدامة في صعيد مصر.

١٣– المساهمة في التسويق الجيد لبحوث جامعة جنوب الوادي.

١٤– التفاعل مع المؤسسات الإنتاجية والصناعية في محافظتي قنا والبحر الأحمر، والترويج لخدمات جامعة جنوب الوادي.

١٥– الربط بين منظومة البحث العلمي داخل جامعة جنوب الوادي واحتياجات المجتمع المصري، وتفعيل الاستفادة من تطبيقات الأبحاث في تحقيق التنمية المستدامة في صعيد مصر.

١٦– توفير فرص عمل لخريجي الجامعة، ومواجهة مشكلة البطالة في صعيد مصر.

١٧– تحويل الأفكار والأبحاث التطبيقية داخل جامعة جنوب الوادي إلى مشروعات إنتاجية وصناعية ناجحة.

١٨– توسيع استخدام بحوث جامعة جنوب الوادي لأغراض تنموية باستخدام التطور التكنولوجي الجديد.

ج – أهمية التصور المقترح

تتمثل أهمية التصور المقترح في الآتي:

١- أداة مساعدة في تكوين إطار منهجي يساعد جامعة جنوب الوادي في تحقيق التنمية المستدامة في صعيد مصر عن طريق إنشاء حاضنة أعمال تكنولوجية بداخلها.

٢- أداة لازمة لحث المسئولين عن التعليم بجامعة جنوب الوادي على البحث عن بعض الصيغ التجديدية الحديثة التي يمكن عن طريقها تحقيق التنمية المستدامة في صعيد مصر.

٣- أداة فعالة في توضيح أهمية الحاضنات التكنولوجية بجامعة جنوب الوادي في تحقيق التنمية المستدامة في صعيد مصر.

٤- الاعتماد عليه في التنبؤ بطبيعة العلاقة بين الحاضنات التكنولوجية، ومواجهة مشكلات التعليم بجامعة جنوب الوادي.

د - منطلقات التصور المقترح

بُني التصور المقترح على المنطلقات الآتية:

١- حاضنة الأعمال التكنولوجية هي صيغة لتفعيل دور جامعة جنوب الوادي في البحث العلمي وفي خدمة المجتمع بقطاعاته المختلفة.

٢- نجاح أو فشل حاضنة الأعمال التكنولوجية بجامعة جنوب الوادي كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة في صعيد مصر يتوقف على المناخ الثقافي والاجتماعي المحيط بالحاضنة؛ لذا فمن الضروري تطوير بيئة العمل الجماعية والمناخ الجامعي.

٣- نجاح أو فشل حاضنة الأعمال التكنولوجية بجامعة جنوب الوادي كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة في صعيد مصر يتوقف على إقناع مجتمع الجامعة بأهمية الحاضنة وأدوارها، وهذا يتطلب توعية كافة فئاته.

٤- نجاح أو فشل حاضنة الأعمال التكنولوجية بجامعة جنوب الوادي كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة في صعيد مصر يتوقف على نشر ثقافة العمل الحر، والمبادرة، وريادة الأعمال والمشروعات بين الشباب في مجتمع الجامعة.

٥- نجاح أو فشل حاضنة الأعمال التكنولوجية بجامعة جنوب الوادي كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة في صعيد مصر يتوقف على ضرورة التنسيق بين القطاعات الإنتاجية والجامعة.

٦- نجاح أو فشل حاضنة الأعمال التكنولوجية بجامعة جنوب الوادي كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة في صعيد مصر يتوقف على مشاركة الدولة في دعم وتمويل حاضنة الأعمال التكنولوجية المستهدف إنشاؤها.

٧- نجاح أو فشل حاضنة الأعمال التكنولوجية بجامعة جنوب الوادي كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة في صعيد مصر يتوقف على أهمية تبادل الخبرات بين أعضاء هيئة التدريس والباحثين وأصحاب المشروعات.

٨- نجاح أو فشل حاضنة الأعمال التكنولوجية بجامعة جنوب الوادي كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة في صعيد مصر يتوقف على ضرورة تشجيع البحوث التطبيقية والإفادة من الأبحاث الجامعية غير المستغلة.

هـ - أسس بناء التصور المقترح

يقوم التصور المقترح على عدة أسس من أهمها:

١- امتلاك جامعة جنوب الوادي مساحة كبيرة كافية لتلبية كافة متطلبات حاضنة الأعمال التكنولوجية المستقبلية؛ حيث تقع الجامعة على مساحة (١٠٠٠) فدان.

٢- شمولية كليات جامعة جنوب الوادي لقطاعات التخصصات العلمية والصحية والإنسانية والاجتماعية، الأمر الذي يُمكِّن حاضنة الأعمال التكنولوجية المستقبلية من المشاركة الفاعلة في تحقيق التنمية المستدامة في صعيد مصر.

٣- توافر خدمة المكتبة الرقمية وقواعد البيانات البحثية في مختلف التخصصات بجامعة جنوب الوادي.

٤- توافر البنية التحتية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بجامعة جنوب الوادي؛ مما يساهم في إنشاء حاضنة الأعمال التكنولوجية المستقبلية.

٥- قدرة حاضنة الأعمال التكنولوجية المستهدف إنشاؤها على تفعيل عدد كبير من الوحدات ذات الطابع الخاص غير المفعلة بجامعة جنوب الوادي، وخاصة الوحدات الإنتاجية، وتعضيد قدرتها على المنافسة المحلية لتحقيق التنمية المستدامة في صعيد مصر.

٦– قدرة حاضنة الأعمال التكنولوجية المستهدف إنشاؤها على المساعدة في إيجاد خطة معتمدة ومعلنة ومفعلة بجامعة جنوب الوادي لقطاع خدمة المجتمع وتنمية البيئة، للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة في صعيد مصر.

٧– قدرة حاضنة الأعمال التكنولوجية المستهدف إنشاؤها على المساعدة في اشتمال الخطة البحثية لجامعة جنوب الوادي على توجهات تحقيق استراتيجية الدولة للتنمية المستدامة ٢٠٣٠ ومتابعة تنفيذها.

٨– قدرة حاضنة الأعمال التكنولوجية المستهدف إنشاؤها على تشجيع أعضاء هيئة التدريس لتقديم بحوث إبداعية تطبيقية، تسهم في تحقيق التنمية المستدامة في صعيد مصر.

٩– قدرة حاضنة الأعمال التكنولوجية المستهدف إنشاؤها على مساعدة برامج كليات جامعة جنوب الوادي للحصول على الاعتماد الأكاديمي والبرامجي.

١٠– قدرة حاضنة الأعمال التكنولوجية المستهدف إنشاؤها على تطوير الخدمات الصحية التخصصية.

١١– قدرة حاضنة الأعمال التكنولوجية المستهدف إنشاؤها على زيادة ثقة الهيئات الخارجية في جامعة جنوب الوادي في إتاحة فرص جديدة للتعاون العلمي والبحثي وعقد الاتفاقيات الدولية ومشروعات الشراكة.

١٢– قدرة حاضنة الأعمال التكنولوجية المستهدف إنشاؤها على مجابهة التغيرات التكنولوجية والثقافية المتسارعة، والمعيقة لتحقيق التنمية المستدامة في صعيد مصر.

١٣– قدرة حاضنة الأعمال التكنولوجية المستهدف إنشاؤها على زيادة ظهور جامعة جنوب الوادي في التصنيفات العالمية المتميزة.

١٤– قدرة حاضنة الأعمال التكنولوجية المستهدف إنشاؤها على التواصل مع القطاع الخاص لتوفير فرص عمل لخريجي جامعة جنوب الوادي.

١٥– قدرة حاضنة الأعمال التكنولوجية المستهدف إنشاؤها على المساعدة في إيجاد برامج أكاديمية متخصصة يُقبل عليها سوق العمل، وتحقق التنمية المستدامة في صعيد مصر.

١٦– قدرة حاضنة الأعمال التكنولوجية المستهدف إنشاؤها على جذب الطلاب الوافدين إلى جامعة جنوب الوادي.

١٧– قدرة حاضنة الأعمال التكنولوجية المستهدف إنشاؤها على مواكبة الموارد البشرية والمادية بجامعة جنوب الوادي لاستيعاب توجه الدولة لتطور طبيعة الدراسة الجامعية ودمج التكنولوجيا في التعليم الجامعي.

١٨– قدرة حاضنة الأعمال التكنولوجية المستهدف إنشاؤها على تقليل معدلات البطالة بين خريجي البرامج الأكاديمية التي تمنحها جامعة جنوب الوادي.

١٩– قدرة حاضنة الأعمال التكنولوجية المستهدف إنشاؤها على المساعدة في ارتفاع مستوى المهارات التكنولوجية والعلمية المتخصصة لخريجي جامعة جنوب الوادي التي يحتاجها سوق العمل.

و – الإجراءات التنفيذية للتصور المقترح

يعتمد التصور المقترح على مجموعة من الإجراءات اللازمة لإنشاء حاضنة أعمال تكنولوجية بجامعة جنوب الوادي كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة في صعيد مصر والتي يمكن توضيحها بالشكل التالي:

١ – وضع مفهوم ورؤية ورسالة للحاضنة

اقترح البحث تعريفًا إجرائيًا لحاضنة الأعمال التكنولوجية المستهدف إنشاؤها بأنها: أماكن مخصصة للمشروعات التي في طور الإنشاء، وتعتمد بشكل كبير على المعرفة التي توفرها بحوث جامعة جنوب الوادي، بحيث تأخذ طريقها إلى السوق كمنتجات أو خدمات متميزة تجذب العملاء، وتتميز بأنها تحتوي على المعرفة وعلى وحدات دعم علمي وتكنولوجي وتعاون مع الجامعات ومراكز بحوثها، وتهدف إلى الاستفادة من الابتكارات التكنولوجية والبحوث الإبداعية لتحويلها إلى مشروعات ناجحة من خلال الاعتماد على موارد الجامعة، كما أنها تهدف إلى تسويق العلم والتكنولوجيا الحديثة من خلال التعاون المشترك بين الجامعات والمشروعات وتعاقدات بين عالم الأعمال من جهة وعالم العلم من جهة أخرى، ويرتكز التعاون بشكل كبير على القدرة البحثية والإبداع للجامعات.

كما اقترح البحث أن تكون رؤية حاضنة الأعمال التكنولوجية المستهدف إنشاؤها هي: أن تكون حاضنة أعمال تكنولوجية محلية ذات مستويات عالمية في جودة خدماتها، ووعي إداراتها، وعظم إمكاناتها، من أجل دعم الإبداع والابتكار القائم على البحث العلمي لدى

الطلاب والباحثين وأعضاء هيئة التدريس بجامعة جنوب الوادي، وتشجيع ريادة الأعمال كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة في صعيد مصر.

كما اقترح البحث رسالة لحاضنات الأعمال التكنولوجية المستهدف إنشاؤها تتمثل في: تبني البحوث العلمية التطبيقية والأفكار الإبداعية وبراءات الاختراع ، وتشجيع رواد الأعمال والمبدعين من طلاب جامعة جنوب الوادي على الانضمام للحاضنة، لتحويل أفكارهم إلى منتجات حيوية تخدم قطاعات عريضة محققة التكامل مع الشركات والمؤسسات الإقليمية والعالمية الكبرى.

٢ - وضع أهداف للحاضنة

اقترح البحث مجموعة من الأهداف الخاصة والعامة التي تسعى حاضنة الأعمال التكنولوجية المستهدف إنشاؤها بجامعة جنوب الوادي إلى تحقيقها، والتي تؤدي في النهاية لتحقيق التنمية المستدامة في صعيد مصر، وذلك كالآتي:

أ - الأهداف الخاصة

سوف تسعى حاضنة الأعمال التكنولوجية المستهدف إنشاؤها بجامعة جنوب الوادي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الخاصة تتمثل في الآتي:

١- رفع الوعي العام بأهمية العلم والبحث العلمي وتشجيع البحوث التطبيقية التي تساهم في تحقيق التنمية المستدامة في صعيد مصر.

٢- تفعيل البحوث التطبيقية وتبني نتائج تلك البحوث تمهيدًا لتمويلها إلى مشروعات لها مردود تنموي مستدام.

٣- تسويق الإنتاج البحثي لجامعة جنوب الوادي لدى العملاء والمستفيدين.

٤- ربط جامعة جنوب الوادي بمجتمعها المحلي واحتياجاته.

٥- زيادة مساهمة جامعة جنوب الوادي في رعاية المشروعات الصغيرة؛ ومن ثم إسهامها في إحداث تنمية مستدامة بصعيد مصر.

٦- تشجيع طلاب جامعة جنوب الوادي وخريجيها ورواد الأعمال على العمل الحر، وعدم انتظار الوظائف الحكومية، وتقديم الخبرات والاستشارات اللازمة لهم للنجاح والاستمرار.

٧– توجيه أعضاء هيئة التدريس بجامعة جنوب الوادي للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والإمكانات اللازمة لتنفيذ تلك النتائج.

٨– توفير برامج تسويقية داخل جامعة جنوب الوادي عالية المستوى لمنتجات عملائها.

٩– مد جسور من الثقة بين جامعة جنوب الوادي والمشروعات الصغيرة والمتوسطة الموجودة بالمحافظتين، تمهيدًا للتعاون المستقبلي بينهما.

١٠– نقل نتائج البحث من جامعة جنوب الوادي إلى الصناعة؛ ومن ثم تحويلها إلى منتجات وسلع حقيقية يتم تسويقها في المجتمع.

١١– الربط بين جامعة جنوب الوادي من ناحية والمؤسسات الإنتاجية من ناحية أخرى، وذلك من أجل إشراك النظام الجامعي في عالم الإنتاج، وتعزيز الإنتاج المحلي القائم على المعرفة.

١٢– زيادة القدرات العلمية والإدارية لجامعة جنوب الوادي؛ ومن ثم زيادة قدرتها التنافسية.

١٣– تبني الأفكار الإبداعية لدى الشباب والباحثين، وتقديم المساعدات اللازمة لتحويلها إلى مشروعات، وكذلك مساعدة أصحاب الابتكارات والاختراعات في تحويل أفكارهم إلى منتجات قابلة للتسويق.

ب - الأهداف العامة

سوف تسعى حاضنة الأعمال التكنولوجية المستهدف إنشاؤها بجامعة جنوب الوادي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف العامة تتمثل في الآتي:

١– تشجيع الفكر الريادي من خلال تعزيز ريادة الأعمال، وتدعيم التكنولوجيا، مما يساهم في رفع القدرة التنافسية للاقتصاديات المحلية داخل المحافظتين.

٢– تعزيز التنمية الاقتصادية من خلال تنويع النشاط الاقتصادي، والاعتماد على المشروعات الصغيرة جنبًا إلى جنب مع المشروعات الكبيرة.

٣– تسهيل الانتقال من الاقتصاد الاشتراكي إلى اقتصاد السوق وتعزيز ثقافة الابتكار.

٤– المساهمة في تحقيق محور التنمية الاقتصادية في البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في صعيد مصر، من خلال الاعتماد على التكنولوجيا المنتجة محليًا، وتقليل نسب الاستيراد ومن ثم توفير العملة الأجنبية.

٥- تشجيع إقامة المؤسسات الجديدة داخل محافظتي قنا والبحر الأحمر، وخاصة القائمة على التكنولوجيا وتقديم التسهيلات لأصحاب المشروعات الواعدة، مما يضمن لها النجاح والاستمرار.

٦- توفير فرص التطوير الذاتي من خلال التأهيل المستمر للشباب في مجال المعلومات والاتصالات والأسواق.

٣ - تحديد أهم الخدمات التي تقدمها الحاضنة

اقترح البحث عدة خدمات يمكن أن تقدمها حاضنة الأعمال التكنولوجية المستهدف إنشاؤها بجامعة جنوب الوادي على عدة مستويات، وذلك على النحو التالي:

أ - على مستوى العملاء

وذلك من خلال ما ستقدمه الحاضنة من خدمات للعملاء تمكنهم من النجاح والمساهمة الفعالة في تحقيق التنمية المستدامة في صعيد مصر، وتتمثل في الآتي:

١- سوف تمنح الحاضنة المستقبلية لعملائها ميزات عديدة كانخفاض القيمة الإيجارية مقارنة بأي مكان آخر، بالإضافة إلى المرونة في العقود، حيث تسمح بالتقلبات التجارية للأسواق.

٢- سوف تعزز الحاضنة المستقبلية وضع العملاء لدى جهات التمويل وتسهيل الحصول على رأس المال.

٣- سوف تطور الحاضنة المستقبلية وضع عملاء الحاضنة ليكونوا بمثابة وحدات لتغذية المدن الصناعية والمشروعات الكبيرة في الداخل والخارج، وأيضًا سوف تسمح للأعضاء بأن تقوم بصفقات تجارية فيما بينهم.

٤- سوف توفر الحاضنة المستقبلية بيئة اجتماعية تمكن العملاء من تبادل الخبرات والتغلب على الصعوبات المادية والتدريبية والإدارية، وإزالة الشعور بالوحدة وسوء الحظ وعدم الكفاءة.

٥- سوف توفر الحاضنة المستقبلية شبكة واسعة من الاتصالات مع التجار ورجال الأعمال ورجال الصناعة والحكومة والقطاع المالي.

٦- سوف توفر الحاضنة المستقبلية عديد من فرص العمل في مشروعات العملاء داخل الحاضنة نفسها.

٧– سوف تقوم الحاضنة المستقبلية بإعداد دراسة جدوى صحيحة لمشروعات العملاء تمكنها من الاستفادة بمبادرات التمويل المتاحة لتلك المشروعات في المحافظتين.

ب – على مستوى جامعة جنوب الوادي

وذلك من خلال ما ستقدمه الحاضنة من خدمات تمكن جامعة جنوب الوادي من المساهمة الفعالة في تحقيق التنمية المستدامة بصعيد مصر، وتتمثل في الآتي:

١– سوف تقوي الحاضنة المستقبلية الصلة بين جامعة جنوب الوادي والواقع الإنتاجي، مما يجعلها إحدى أعمدة التنمية الاقتصادية، وكذلك مساعدة الخريجين على بناء مؤسساتهم الخاصة.

٢– سوف توفر الحاضنة المستقبلية عديد من فرص العمل لأعضاء هيئة التدريس بجامعة جنوب الوادي وطلابها بدوام جزئي أو بدوام كلي، مما يشكل مصدر إضافي للدخل، ويرفع من مستوى معيشتهم.

٣– سوف توفر الحاضنة المستقبلية الشراكة بين جامعة جنوب الوادي والشركات التكنولوجية الكبرى، وتوفر كذلك فرصة لأعضاء هيئة التدريس بالجامعة كمستشارين في هذه الشركات.

٤– سوف تدفع الحاضنة المستقبلية جامعة جنوب الوادي لتحديث مناهجها بما يسمح بإقامة روابط وثيقة بين المناهج الدراسية ومجالات البحث العلمي وتطبيقات البحوث.

٥– سوف تفتح الحاضنة المستقبلية أمام طلاب جامعة جنوب الوادي وتوعيتهم بالفرص المتاحة أمامهم والخدمات المقدمة لهم، والتي تسهل عليهم اختيار المشروعات الواعدة ليشاركوا فيها بحماس.

٦– سوف توسع الحاضنة المستقبلية قاعدة تعاون جامعة جنوب الوادي مع الجامعات العربية والعالمية في المجالين التعليمي والبحثي، ووضع إطار واضح لهذا التعاون بحيث يكون بمقدور كل جامعة التواصل من خلاله بسهولة مع بقية الجامعات الأخرى.

٧– سوف تقوم الحاضنة المستقبلية بتحقيق استفادة جامعة جنوب الوادي الاستفادة المثلى من الموارد البشرية والمادية والإدارية بالجامعة، وتسويق المخرجات العلمية والتقنية لها.

٨– سوف تقوم الحاضنة المستقبلية باحتواء الأفكار الجديدة لشباب المخترعين من طلاب جامعة جنوب الوادي– بصفة خاصة– أو أبناء صعيد المجتمع المصري– عامة–، وتوفير المساعدات المادية والإدارية التي تمكنهم من تحويل هذه الأفكار إلى منتجات ذات قيمة مضافة في أسواق المجتمع المصري.

٩– سوف تقوم الحاضنة المستقبلية بالاستغلال الأمثل للإمكانات البحثية لجامعة جنوب الوادي، وتسويق نتائجها للجهة المستفيدة، ومن ثم استخدام هذه النتائج في خدمة صعيد مصر وتنميته بصفة مباشرة.

١٠– سوف تسهل الحاضنة المستقبلية فرص التعاون بين جامعة جنوب الوادي والمؤسسات الإنتاجية في صعيد المجتمع المصري، وذلك بتقديم استشارات وخدمات فنية وبحثية تحتاجها هذه المؤسسات بمقابل مادي أقل من الأسعار الجارية في السوق.

ج – على مستوى المجتمع المصري

وذلك من خلال ما سوف تقدمه من خدمات تمكن المجتمع المصري من المساهمة الفعالة في تحقيق التنمية المستدامة، وتتمثل في الآتي:

١– سوف تقوم الحاضنة المستقبلية بزيادة نمو الشركات الصغيرة والمتوسطة بالمجتمع المصري، مما يؤدي إلى تعزيز التنمية الاقتصادية.

٢– سوف توفر الحاضنة المستقبلية فرص عمل ووظائف بأجور مجزية من خلال الشركات المنتسبة لها؛ فيكون لها دور كبير في المساهمة في انخفاض نسبة البطالة بالمجتمع المصري.

٣– سوف تزيد الحاضنة المستقبلية من نمو الشركات، وتوفير المزيد من فرص العمل، الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى تحصيل الحكومة المصرية لنسبة كبيرة من الضرائب، يمكنها الاستفادة منها في برامج تحقيق التنمية المستدامة للمجتمع المصري.

٤– سوف تنوع الحاضنة المستقبلية من مصادر الدخل القومي المصري، من خلال تنويع القاعدة الاقتصادية، وتقليل الاعتماد على مصدر واحد، الأمر الذي يؤدي أيضًا إلى تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لأفراد المجتمع.

٥– سوف تساهم الحاضنة المستقبلية في احتضان المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالمجتمع المصري أو في صعيده على وجه الخصوص.

٤ – نشر الوعي عن الحاضنة

وذلك من خلال:

أ– الإعلان عن حاضنة الأعمال التكنولوجية المستهدف إنشاؤها على الموقع الرسمي للجامعة، ورؤيتها ورسالتها وأهدافها وأهميتها والخدمات التي تقدمها.

ب– الإعلان عن حاضنة الأعمال التكنولوجية المستهدف إنشاؤها في المؤتمرات والدورات التدريبية والبرامج التثقيفية التي تقدمها جامعة جنوب الوادي للفئات المختلفة.

ج– استخدام وسائل التواصل الاجتماعي للإعلان عن أنشطة حاضنة الأعمال التكنولوجية المستهدف إنشاؤها.

د– تنظيم ورش العمل للتوعية بأهداف حاضنة الأعمال التكنولوجية المستهدف إنشاؤها وخدماتها والمساعدات التي يمكن أن تقدمها.

٥ – تحديد الفئة المستهدفة

سوف تستهدف حاضنة الأعمال التكنولوجية المستهدف إنشاؤها بجامعة جنوب الوادي الشباب، سواء طلاب الجامعات أو الطلاب الباحثين أو الخريجين، وأعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بالجامعة، وأصحاب المشروعات ورجال الأعمال في مجتمع الحاضنة.

٦ – تحديد أولويات المجالات البحثية التي تركز عليها الحاضنة

على حاضنة الأعمال التكنولوجية المستهدف إنشاؤها أن تحدد جميع المجالات البحثية التي يمكن للحاضنة تفعيلها داخلها، وتحديد جميع متطلباتها، وعليها أن تحدد بعد ذلك أولويات تلك المجالات التي تبدأ بها الحاضنة وتكون ذات تأثير نفعي على جامعة جنوب الوادي، وعلى المشاركة في تحقيق التنمية المستدامة في صعيد مصر، كالمجالات العلمية والتكنولوجية والتطبيقية والطبية والزراعية والصناعية المختلفة.

٧ – تحديد الهيكل التنظيمي للحاضنة

يتكون الهيكل التنظيمي للحاضنة من: مجلس إدارة، ولجنة تنفيذية تتولى دراسة المشروعات من الناحية الفنية والمالية وغيرها، وعرضها على مجلس الإدارة، ووجود أقسام إدارية ومالية وقانونية متنوعة، وتتبع الحاضنة تنظيميًا وإداريًا.

٨ – تحديد معايير النجاح للحاضنة

يجب أن تعمل حاضنة الأعمال التكنولوجية المستهدف إنشاؤها على تطبيق المعايير الآتية:

أ– تلبية احتياجات القطاعات الإنتاجية في المجتمع والتوجه نحو البحوث التطبيقية.

ب– مساهمة مشروعات الحاضنة في زيادة الناتج القومي للدولة وللشركات والأفراد.

ج– صُنع فرص عمل جديدة وزيادة معدلات التشغيل.

د– زيادة عدد المشروعات المتخرجة من الحاضنة.

ز – متطلبات تحقيق التصور المقترح

يتطلب تحقيق التصور المقترح ما يلي:

١– تخصيص قطع أراضٍ لإقامة الحاضنة.

٢– أن يكون موقع الحاضنة داخل الجامعة أو على الأقل بالقرب من المراكز البحثية التابعة للجامعة.

٣– توافر قيادة إدارية للحاضنة تتميز بالمرونة القادرة على التخطيط واتخاذ القرارات، وسبق لها أن تولت مسئولية بعض المؤسسات بشكل ناجح ولها الخبرة الطويلة في الإدارة.

٤– توافر نظام للمراقبة والتقييم لأنشطة الحاضنة والمشروعات والشركات التي تحتضنها.

٥– وضع خطة متكاملة لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للحاضنة، ويجب تحديد كافة أهداف الحاضنة.

٦– تخصيص مبانٍ ذات مواصفات خاصة للحاضنة، وتضم شبكة من الاتصالات وشبكة المعلومات وقاعات لعقد الدورات التدريبية، وقادرة على جذب المستثمرين والشركات الأجنبية.

٧– تصميم جامعة جنوب الوادي لقواعد بيانات تضم كافة المعلومات عن القطاعات الاقتصادية في صعيد مصر، وإنشاء شبكة معلومات مع القطاع الخاص، فضلًا عن ضرورة توفر سياسة لإقامة جسور التعاون العلمي مع الجامعات الأجنبية وبالأخص في مجال الحاضنات التكنولوجية.

٨– تذليل الصعوبات التي تواجه إنشاء الحاضنة بجامعة جنوب الوادي على المستويين المالي والتشريعي.

٩– توفير كافة الخدمات التي تحتاجها المشروعات والشركات بشكل متميز خاصة الخدمات الإدارية والمحاسبية والسكرتارية والتدريب، والخدمات التمويلية، والاستشارات الفنية، والهندسية، خدمات التسويق، خدمات إدارة المنتج، خدمات الأمن، خدمة الاتصالات والانترنت، وخدمات ترويج الأبحاث التطبيقية للقطاعات الاستثمارية والقطاع الخاص.

١٠– إعداد جامعة جنوب الوادي لدراسة جدوى اقتصادية لفنية كل مشروع يتم قبوله داخل حاضنة الأعمال التكنولوجية، شريطة أن يساهم في تحقيق التنمية المستدامة في صعيد مصر، ويواكب التطورات، مع الأخذ بعين الاعتبار أن يكون للمشروع القدرة على إيجاد فرص عمل، وأن تكون منتجاته قابلة للتسويق.

١١– إنشاء صندوق مالي داخل جامعة جنوب الوادي، ينبثق عنه تقديم تمويل قصير الأجل للمشروعات المحتضنة داخل الحاضنة.

١٢– تشكيل لجنة مختصة من الخبراء في القطاعات المختلفة بهدف الشراكة مع المعنيين في جامعة جنوب الوادي لوضع معايير عملية لاختيار المشروعات بهدف رفع جودة وكفاءة عملية الاختيار لضمان نجاح المشروعات المتوطنة فيها.

١٣– إيجاد شراكة فاعلة بين المصانع والشركات الكبرى لدعم المشروعات المحتضنة داخل جامعة جنوب الوادي فنيًا وتقنيًا وماليًا بشكل يجعلها قادرة على الانخراط في سوق العمل.

١٤– إنشاء قسم يوطن في الحاضنة مهمته عمل الدراسات عن المصانع والشركات الكبرى ذات العلاقة بهدف معرفة مشكلاتها واحتياجاتها، بحيث تكون مشاريع الحاضنة قادرة على الانخراط في السوق ومدعومة ماليًا وفنيًا.

١٥– الإعلان الدائم والترويج الدوري لوجود الحاضنة داخل جامعة جنوب الوادي، وعمل ملصقات توعوية مختصرة بهدف توضيح ماهية الحاضنة والهدف من إنشائها.

١٦– تخصيص عضو في الأقسام المختلفة بحيث يكون مسئولًا عن البحث العلمي والمشروعات والأفكار القابلة للتطبيق لدى الطلاب، والتي ستمد الحاضنة بالمشروعات اللازمة، ويكون مرجعًا لهم في أي وقت.

ح – معوقات تنفيذ التصور المقترح

بالرغم من الآثار التنموية التي قد تتركها حاضنة الأعمال التكنولوجية المستهدف إنشاؤها، والدور الذي يمكن أن تؤديه في خدمة المشروعات والمؤسسات والأفراد، إلا أنه من المتوقع أن تواجهها بعض المشكلات التي تقلل من فاعليتها، أو قد تؤثر على أدائها، ويمكن إجمالي هذه المعوقات في الآتي:

١– مشكلة الاعتمادية التي قد تنتهجها الشركات المحتضنة، واعتمادها على الحاضنة في القيام بكافة أعمال المشروعات الخاصة بها.

٢– قلة حصول حاضنة الأعمال التكنولوجية المستهدف إنشاؤها على كافة وسائل الدعم من المجتمع خاصَة في بداية تأسيسها، مما يؤثر سلبًا على طبيعة الخدمات وحجمها التي يمكن تقديمها وتوفيرها، خاصَة المساعدات المتعلقة بالتمويل، والتي تعد حجر الأساس لكلٍ من: الحاضنة، والمشروعات المحتضنة.

٣– ضعف القدرة على إعداد التنبؤات المالية لأنشطة مشاريع حاضنة الأعمال التكنولوجية المستهدف إنشاؤها، بهدف تقدير حجم الاحتياجات المالية.

٤– قلة توفر التمويل اللازم في الوقت المناسب لتمويل أبحاث ومشروعات حاضنة الأعمال التكنولوجية المستهدف إنشاؤها.

٥– غياب التخطيط الفعال داخل حاضنة الأعمال التكنولوجية المستهدف إنشاؤها في معالجة وتحليل البيانات المتعلقة بالأبحاث والمشروعات المحتضنة، والمردود التنموي الناتج عنها.

٦– قلة الخبرة والكفاءة المهنية في إدارة حاضنة الأعمال التكنولوجية المستهدف إنشاؤها.

٧– ضعف المستوى والتأهيل العلمي للكوادر البشرية المسئولة عن القيادة التي يناط بها وضع البرامج والسياسات والاستراتيجيات المستقبلية التي تضمن فاعلية عمل حاضنة الأعمال التكنولوجية المستهدف إنشاؤها.

٨– غياب التنسيق البحثي والتطبيقي بين جامعة جنوب الوادي والقطاعات الإنتاجية في صعيد مصر.

٩– ضعف قدرة جامعة جنوب الوادي على توفير البرامج المخصصة لتمويل المشروعات الجديدة داخل حاضنة الأعمال التكنولوجية المستهدف إنشاؤها، من خلال رأس المال أو برامج تمويل حكومية أو شبكة من رجال الأعمال المستثمرين.

١٠– ضعف قدرة جامعة جنوب الوادي على تسويق أبحاث حاضنة الأعمال التكنولوجية المستهدف إنشاؤها من خلال إقامة وتنمية المشروعات الجديدة.

١١– ضعف قدرة جامعة جنوب الوادي على توطيد العلاقات مع المؤسسات المحلية الرئيسة، والصحافة، مما يسهم في نجاح حاضنة الأعمال التكنولوجية المستهدف إنشاؤها.

١٢– ضعف قدرة حاضنة الأعمال التكنولوجية المستهدف إنشاؤها على جمع المعلومات عن مختلف مصادر وأنواع التمويل البنكي أو المؤسسي أو المنح أو صناديق القروض أو كبار المستثمرين، وألا تكون هناك حلقة وصل بين المؤسسات المحتضنة والممولين.

١٣– ضعف قدرة جامعة جنوب الوادي على إيجاد البيئة المحفزة والإيجابية للمؤسسات المحتضنة، من مهارات إدارة وتسويق ومحاسبة واستكشاف التغيرات المفاجئة والمشكلات قبل وقوعها.

١٤– اختلاف أهداف المؤسسة المحتضنة وحاضنة الأعمال التكنولوجية المستهدف إنشاؤها، خاصَة فيما يتعلق بدرجة الخطورة التي ستتحملها الحاضنة عند تقديم المساعدات المالية أو حتى ضمانها أمام المؤسسات المالية التي تمنح القروض.

١٥– ضعف إعلان جامعة جنوب الوادي عن حاضنة الأعمال التكنولوجية المستهدف إنشاؤها وأهم الخدمات التي ستقدمها.

ط – سبل التغلب على معوقات تنفيذ التصور المقترح

يمكن التغلب على معوقات تنفيذ التصور المقترح من خلال الإجراءات الآتية:

١– تكليف الأقسام العلمية بجامعة جنوب الوادي بتقديم مشروعات حسب تخصصات الأقسام تُفعل داخل حاضنة الأعمال التكنولوجية المستهدف إنشاؤها وتخدم تحقيق التنمية المستدامة في صعيد مصر.

٢– توسيع استخدام بحوث جامعة جنوب الوادي بأغراض تجارية من خلال ربط المؤسسات المحتضنة داخل حاضنة الأعمال التكنولوجية المستهدف إنشاؤها بالقطاعات الصناعية والتجارية.

٣- تعيين مندوبين من داخل حاضنة الأعمال التكنولوجية المستهدف إنشاؤها بجامعة جنوب الوادي بالمؤسسات والمصانع والهيئات ليكونوا همزة وصل بين الجامعة والمجتمع الخارجي، وليساعدوا هذه الهيئات والمؤسسات على تحديد مشكلاتهم ودراستها بأسلوب علمي تسهم الحاضنة فيه.

٤- الاتصال بالمؤسسات والهيئات ومراكز الإنتاج بشكل عام وحثها على تكلفة حاضنة الأعمال التكنولوجية المستهدف إنشاؤها بإجراء بحوث لحسابها مع تمويل هذه البحوث في مختلف مراحل إعدادها، بدءًا من خطة البحث وانتهاءً بتطبيق ما جاء فيه.

٥- تنمية حاضنة الأعمال التكنولوجية المستهدف إنشاؤها لوعي المسئولين في مراكز الإنتاج والخدمات فيما يتصل بدور البحث العلمي داخل جامعة جنوب الوادي في تحقيق التنمية المستدامة في صعيد مصر.

٦- تسويق حاضنة الأعمال التكنولوجية المستهدف إنشاؤها لخبرات أعضاء هيئة التدريس بجامعة جنوب الوادي لدى القطاعات المختلفة لمجتمع الحاضنة.

٧- توجيه حاضنة الأعمال التكنولوجية المستهدف إنشاؤها لاهتمام أعضاء هيئة التدريس والباحثين بجامعة جنوب الوادي للبحوث التي تهتم بالقضايا والمشكلات التي تعوق تحقيق التنمية المستدامة في صعيد مصر.

٨- توفير المجتمع لبيئة داعمة لمجهودات حاضنة الأعمال التكنولوجية المستهدف إنشاؤها، وبيئة مؤيدة وداعمة لنشاط الحاضنة.

٩- وضع حاضنة الأعمال التكنولوجية المستهدف إنشاؤها لاستراتيجية واضحة لجمع أكبر قدر من البيانات والمعلومات عن المشروعات الصغيرة والمتوسطة في صعيد مصر، والجهات والبرامج الداعمة لتلك المشروعات.

١٠- وضع حاضنة الأعمال التكنولوجية المستهدف إنشاؤها لمعايير محددة ودقيقة يتم في ضوئها اختيار المستفيدين من برامج الدعم المقدمة من قِبَل الحاضنة.

١١- إجراء حاضنة الأعمال التكنولوجية المستهدف إنشاؤها لدراسات متعمقة للمشروعات المقدمة لمعرفة فرص نموها، وتقدير معدلات الفشل، وتحديد المعوقات التي من المحتمل أن تواجهها.

١٢– تعزيز جامعة جنوب الوادي لعملية تبادل المعلومات بين أعضاء هيئة التدريس وصولًا لأفضل الممارسات الواجبة في إدارة حاضنة الأعمال التكنولوجية المستهدف إنشاؤها.

١٣– إيجاد جامعة جنوب الوادي لمصادر بديلة لتمويل حاضنة الأعمال التكنولوجية المستهدف إنشاؤها، الأمر الذي يضمن استمرار جودة الخدمات المقدمة منها بما يحقق التنمية المستدامة في صعيد مصر.

١٤– وضع جامعة جنوب الوادي للمعايير اللازمة كشروط تعيين لجميع العاملين بحاضنة الأعمال التكنولوجية المستهدف إنشاؤها.

١٥– إعلان جامعة جنوب الوادي عن حاضنة الأعمال التكنولوجية المستهدف إنشاؤها، وتوعية أفراد المجتمع في صعيد مصر برؤيتها ورسالتها وأهدافها وأهم الخدمات التي يمكن أن تقدمها؛ وذلك من خلال موقع الجامعة الإلكتروني، وسائل الإعلام، وسائل التواصل الاجتماعي، الندوات والمؤتمرات.

ثالثًا: البحوث المستقبلية

في ضوء نتائج البحث، والتصور المقترح، اقترح البحث الحالي إجراء مجموعة من الدراسات والبحوث تتمثل في الآتي:

١– تطوير أداء حاضنات الأعمال التكنولوجية بالجامعات المصرية في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠.

٢– دور حاضنات الأعمال التكنولوجية في دعم الابتكارات العلمية في ضوء الخبرات العالمية.

٣– دور حاضنات الأعمال التكنولوجية كمدخل لتحسين القدرة التنافسية للجامعات المصرية.

٤– دور حاضنات الأعمال التكنولوجية في تنمية ثقافة ريادة الأعمال بالمجتمع المصري.

المراجع

أولًا: المراجع العربية:

١– أبو حمادة، عبد الموجود عبد الله (٢٠١٥): "دور حاضنات الأعمال في دعم المعرفة التسويقية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة داخل منطقة تبوك"، **مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي**، مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، ١٩ (٥٦).

٢– أمين، مصطفى أحمد (٢٠١٢): "الحاضنات التكنولوجية كمدخل لتطوير دور الجامعات في خدمة المجتمع"، **مجلة كلية التربية**، جامعة دمنهور، ٤ (٤).

٣– أوسو، خيري علي؛ نوري، أفين سليم؛ حمدي، فيروز مصطفى (٢٠١٧): "التخطيط الاستراتيجي ودوره في تحقيق متطلبات الجامعة الريادية"، **المجلة الدولية للإبداع والدراسات التطبيقية**، الكلية التقنية الإدارية، جامعة بوليتكنيك دهوك، العراق، ٢٠ (٣).

٤– إبراهيم، خديجة عبد العزيز علي (٢٠١٨): "المردود التربوي لحاضنات الأعمال الجامعية على تحقيق التنمية المستدامة في مصر – دراسة استشرافية"، **مجلة كلية التربية**، جامعة أسيوط، ٣٤ (٥).

٥– إبراهيم، سعاد خليل (٢٠١٣): "تدهور منظومة البحث العلمي في مصر لماذا؟"، **التنمية الإدارية**، الجهاز المركزي المصري للتنظيم والإدارة، ٣ (١٤٠).

٦– إبراهيم، عاطف الشبراوي (٢٠٠٧): **حاضنات الأعمال: مفاهيم مبدئية وتجارب عالمية**، القاهرة ، دار العلوم للنشر والتوزيع.

٧– استراتيجية التنمية المستدامة : رؤية مصر ٢٠٣٠ (٢٠١٨) : استراتيجية التنمية المستدامة : ٢٠٣٠، متاح على الموقع http://sdsegypt2030.com

٨– الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (٢٠١٥ أ): **التقرير العربي للتنمية المستدامة**، العدد الأول، E/ESCWA/SDPD/2015/3، بيروت.

٩– الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (٢٠١٧ أ): **سياسة الابتكار للتنمية المستدامة الشاملة في المنطقة العربية**، E/ESCWA/TDD/2017/1، بيروت.

١٠– البحيري، السيد السيد محمود (٢٠١٥): "استراتيجية مقترحة للتوسع في التعليم الجامعي الأزهري في ضوء صيغ التعليم الجامعي الحديثة والمتغيرات المحلية والعالمية"، **مجلة دراسات في العلوم التربوية**، عمادة البحث العلمي، الجامعة الأردنية، ٤٢ (٣).

١١– البنك الدولي (٢٠٠٣): **تقرير عن التنمية في العالم ٢٠٠٣– التنمية المستدامة في عالم دائم التغيير، التحول في المؤسسات والنمو ونوعية الحياة**، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر.

١٢– الحوت، محمد صبري؛ شاذلي، ناهد عدلي (٢٠٠٧): **التعليم والتنمية**، القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية.

١٣– الخليفة، عبد العزيز بن علي (٢٠١٤): "رؤية تطويرية لمنظومة البحث العلمي في الجامعات السعودية في ضوء التنافسية العالمية"، **المجلة السعودية للتعليم العالي**، مركز البحوث والدراسات، وزارة التعليم العالي السعودية، (١٢).

١٤– الدقاق، سامر (٢٠٠٧): "الحاضنات التكنولوجية جسر التواصل الأقوى بين البحث العلمي والصناعة"، **الندوة القومية حول أهمية البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في مجال الصناعة**، جامعة دمشق، سوريا.

١٥– الدويبي، عبد السلام بشير (٢٠٠٧): "دور حاضنات الأعمال والابتكار التقني في دعم المبادرين"، **حلقة دراسية حول المشروعات الصغرى والمتوسطة**، مجلس التخطيط الوطني بالكويت.

١٦– الرافعي، محب محمود كمال (٢٠١٢): "دور تعليم الكبار في التنمية المستدامة"، **المؤتمر السنوي العاشر**، مركز تعليم الكبار، جامعة عين شمس.

١٧– الرياني، خالد الهادي محمد؛ الزين، فريدة عمران (٢٠١٥): "حاضنات الأعمال ودورها في دعم وتطوير البحث العلمي في ليبيا"، **مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية**، جامعة الزيتونة، بني وليد، ليبيا، ٣.

١٨– الزنفلي، أحمد محمود (٢٠١٢): **التخطيط الاستراتيجي للتعليم الجامعي لتلبية متطلبات التنمية المستدامة**، القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية.

١٩– الزين، منصوري (٢٠١١): "آليات دعم ومساندة المشروعات الريادية والمبدعة لتحقيق التنمية: حالة الجزائر"، **الملتقى العلمي الدولي حول الإبداع والتغيير التنظيمي في المنظمات الحديثة: دراسة وتحليل تجارب وطنية ودولية**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب بالبليدة، الجزائر.

٢٠– السعودي، رمضان محمد محمد (٢٠١٤): **التخطيط الاستراتيجي وجودة تسويق الخدمات الجامعية**، القاهرة، دار المعرفة الجامعية.

٢١– الشتيوي، حسين فرج (٢٠١٥): "دور الحاضنات التكنولوجية في تحقيق اقتصاد المعرفة من خلال تحويل الأفكار الإبداعية إلى ثروة"، **الملتقى العربي حول: تعزيز دور الحاضنات الصناعية والتكنولوجية في التنمية الصناعية**، وزارة الصناعة، طرابلس، ليبيا.

٢٢– العربي، أشرف (٢٠٠٩): "تمويل التعليم العالي في مصر: رصد الواقع– دراسة التجارب– ومصادر التمويل المقترحة"، **مجلس الوزراء المصري**، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، برنامج القضايا الاجتماعية، متاح على الموقع education. Idsc.gov.pdfhttp://high

٢٣– العتيقي، إبراهيم مرعي؛ حماد، وحيد شاه بور (٢٠١٦): "الحوكمة كمدخل لتحقيق التعليم من أجل التنمية المستدامة بالوطن العربي في ضوء الخبرة الأمريكية"، **المؤتمر العلمي السنوي الثالث والعشرين للجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية: التعليم والتقدم في دول أمريكا الشمالية**، الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، كلية التربية، جامعة عين شمس.

٢٤– العساف، أحمد عارف؛ الوادي، محمود حسين؛ سمحان، حسين محمد (٢٠١٢): **الأصول العلمية والعملية لإدارة المشاريع الصغيرة والمتوسطة**، عمان – الأردن، دار صفاء للنشر والتوزيع.

٢٥– الغامدي، محمد بن سعيد (٢٠٠٨): "الجامعات ودورها البحثي في خدمة المجتمع"، **المؤتمر العربي الثاني: الجامعات العربية– تحديات وطموح**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، المغرب.

٢٦– الفليت، جمال كامل (٢٠١٥): "دور البحوث التربوية لبرامج الدراسات العليا في تطوير العملية التعليمية في محافظات غزة ومقترحات تفعيله"، **مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات التربوية والنفسية**، ٣ (١٠).

٢٧– الكاميري، إدريس (٢٠١٩): "تحديات النشر العلمي الإلكتروني الجامعي في العالم العربي"، **المؤتمر الدولي الأول: تقييم جودة أوعية النشر العلمي في العالم العربي**، برلين، ألمانيا.

٢٨– المزيدي، صلاح محمد؛ الخضرا، وسام فيصل (٢٠٠٠): "دور الحاضنة التكنولوجية في تنمية المشاريع الإبداعية"، **المؤتمر العلمي السنوي السادس عشر: المشروعات الصغيرة وآفاق التنمية المستدامة في الوطن العربي**، كلية التجارة، جامعة المنصورة.

٢٩– المقادمة، يسري محمد (٢٠١٥): "التنمية المستدامة بالتعليم العالي"، **مجلة جرش للبحوث والدراسات**، عمادة البحث العلمي والدراسات العليا، جامعة جرش الأهلية، الأردن، ١٨ (١).

٣٠– الهرامشة، حسين عليان (٢٠١٤): "دور حاضنات الأعمال في إيجاد المشروعات الريادية التكنولوجية وتطويرها في الأردن"، **مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية**، عمادة البحث العلمي والدراسات العليا، جامعة الزرقاء الأهلية، الأردن، ١٤ (٢).

٣١– الهزاني، الجوهرة ناصر عبد العزيز (٢٠١٥): "دور حاضنات الأعمال في دعم رواد الأعمال والمشروعات الصغيرة: دراسة مطبقة على حاضنات الأعمال بالرياض"، **مجلة الخدمة الاجتماعية**، الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين، مصر، (٥٤).

٣٢– اليونسكو (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة) (٢٠١٥): "البحوث تحتل الصدارة في السباق العالمي نحو التنمية المستدامة"، **بيان صحفي لليونسكو** في ٢٠١٥/١١/١٠، منظمة اليونسكو، باريس.

٣٣– اليونسكو (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة) (٢٠١٨): "تقرير اليونسكو للعلوم: نحو عام ٢٠٣٠"، **منشورات اليونسكو**، أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا، باريس.

٣٤– بخاري، عصام بن أمان (٢٠١٤): "تطوير منظومة حاضنات الأعمال في الجامعات اليابانية: الواقع والتحديات"، **المجلة السعودية للتعليم العالي**، وزارة التعليم العالي، المملكة العربية السعودية، (١١).

٣٥– بوكميش، لعلي؛ علي، يوسفات (٢٠١٢): "حاضنات الأعمال كآلية لدعم وتطوير البحث العلمي في العالم العربي"، **مجلة الحقيقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية**، الجامعة الأفريقية أحمد دراية، أدرار، الجزائر، ١١ (٤).

٣٦– بومدين، نورين (٢٠١٦): "تنمية الريف لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة"، **مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا**، مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بو علي بالشلف، (١٤).

٣٧– بيومي، عبد الله (٢٠١٢): "تحقيق التنمية المستدامة من مدخل التعليم للجميع في مصر"، **المؤتمر السنوي العاشر لتعليم الكبار والتنمية المستدامة في الوطن العربي**، مركز تعليم الكبار، جامعة عين شمس.

٣٨– توفيق، صلاح الدين محمد؛ مرسي، شيرين عيد (٢٠١٧): "الجامعة الريادية ودورها في دعم وتحقيق المزايا التنافسية المستدامة"، **مجلة كلية التربية**، جامعة بنها، ٢٨ (١٠٩).

٣٩– توفيق، نيفين منير (٢٠١٣): "مفهوم حاضنات الأعمال وتطبيقاته على الحالة المصرية"، **مجلة النهضة**، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٤ (٢).

٤٠– جامعة جنوب الوادي (٢٠١٨) : **الخطة الاستراتيجية لجامعة جنوب الوادي ٢٠١٨/ ٢٠١٩– ٢٠٢٢/ ٢٠٢٣**، مركز التخطيط الاستراتيجي ودراسات المستقبل بجامعة جنوب الوادي ، متاح على الموقع https://www.svu.edu.eg/ar/wp-content/uploads/2020/02/plan.pdf.

٤١– جايل، عفاف محمد (٢٠١٥): "التخطيط الاستراتيجي لتنمية مهارات خريجي التعليم الجامعي لمواجهة المتطلبات المتجددة لسوق العمل في ضوء اقتصاد المعرفة"، **مستقبل التربية العربية،** المركز العربي للتعليم والتنمية، ٢٢ (٩٥).

٤٢– جورج، جورجت دميان (٢٠١١): "متطلبات تفعيل دور الجامعة تجاه الحراك المهني على ضوء بعض الخبرات العالمية"، **مجلة كلية التربية،** جامعة المنصورة، ٢٩ (٧٦).

٤٣– حسن، محمد صديق محمد (٢٠٠٩): "التعليم والتنمية المستدامة"، **مجلة التربية،** اللجنة الوطنية القطرية للتربية والثقافة والعلوم، ٣٨ (١٦٨).

٤٤– حنفي، خالد صالح (٢٠١٦): "الحاضنات التكنولوجية كآلية للربط بين الجامعات وقطاعات الإنتاج في مجالي البحث العلمي وخدمة المجتمع– دراسة تحليلية لآراء هيئة التدريس بالجامعات المصرية"، **مجلة اتحاد الجامعات العربية للبحوث في التعليم العالي،** اتحاد الجامعات العربية– الأمانة العامة، ٣٦ (١).

٤٥– خضر، ضحى حيدر محمد (٢٠٠٩): "نحو رؤية جديدة لمؤسسات التعليم العالي في ضوء مفهوم المنظمة المتعلمة"، **مجلة كلية التربية،** جامعة المنصورة، (٧١).

٤٦– خضر، عبادة أبو القاسم (٢٠١٤): "حاضنات الأعمال ودورها في دعم ومساندة المشروعات الصغيرة والمتوسطة مع التطرق إلى تجربة ليبيا في مجال الحاضنات"، **المجلة الليبية للدراسات،** دار الزاوية للكتاب، ليبيا، (٦).

٤٧– خورشيد، معتز؛ يوسف، محسن (٢٠٠٩): **حوكمة الجامعات وتعزيز قدرات منظومة التعليم العالي والبحث العلمي في مصر**، منتدى الإصلاح العربي، مكتبة الإسكندرية.

٤٨– درويش، محمد درويش؛ السيد، علي السيد (٢٠١٦): "علاقة تمويل التعليم الجامعي بدوره في تلبية متطلبات التنمية المستدامة"، **مجلة كلية التربية،** جامعة طنطا، ٦٣ (٣).

٤٩– دياب، عبد الباسط محمد؛ كمال، حنان البدري (٢٠١٣): "تصور مقترح لتفعيل دور الجامعة في خدمة المجتمع المصري في ضوء الخبرات والتجارب الدولية: حاضنات الجامعات نموذجًا"، **مجلة العلوم التربوية والنفسية،** جامعة القصيم، ٦ (٢).

٥٠– زعزوع، زينب عباس (٢٠١٦): "حاضنات الأعمال ودورها في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر – نماذج من التجارب الدولية"، **مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،** جامعة القاهرة، ١٧ (٤).

٥١– زين الدين، محمد مجاهد (٢٠١٣): "درجة مسايرة البحث العلمي في كليات التربية بمصر للاتجاهات العالمية كما يراها أعضاء الهيئة التدريسية"، **مجلة التربية،** جامعة الأزهر، ٦ (١٥٦).

٥٢– سلامة، عادل عبد الفتاح؛ ناصف، مرفت صالح صالح؛ أبو غزالة، حنان محمد عبد الحليم (٢٠١٥): "دور الحاضنات التكنولوجية في إدارة البحث العلمي بالجامعات"، **مجلة كلية التربية،** جامعة عين شمس، ٣ (٣٩).

٥٣– سماي، علي (٢٠١٠): "دور الحاضنات التكنولوجية في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، **مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية،** كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، جامعة محمد خيضر بسكرة، (٧).

٥٤– سيف الدين، أشرف محمد (٢٠١٥): "تمويل التعليم الجامعي في مصر"، **مجلة كلية التربية،** جامعة طنطا، (٥٧).

٥٥– شحاته، صفاء أحمد محمد؛ عبد العزيز، أحمد محمد محمد؛ محمد، ميادة السيد حسين (٢٠١٧): "الحدائق التكنولوجية مدخلًا لتطوير التعليم الجامعي المصري– تصور مقترح"، **مجلة كلية التربية،** جامعة أسيوط، ٣٣ (٧).

٥٦– عبد الحميد، حسام حمدي (٢٠٠٨): "مدخل حاضنات الأعمال لتفعيل العلاقة بين الجامعة وقطاع الأعمال على ضوء ثقافة التغيير لمايكل فلان– دراسة مقارنة لتجارب دول غربية وأجنبية"، **مجلة كلية التربية،** جامعة المنصورة، ٣ (٦٦).

٥٧– عبد الرحيم، ليلى؛ لدرع، خديجة (٢٠١١): "حاضنات الأعمال التكنولوجية كآلية لدعم الإبداع في المؤسسات الصغيرة الرائدة"، **الملتقى الدولي– الإبداع والتغيير التنظيمي في المنظمات الحديثة: دراسة وتحليل تجارب وطنية ودولية،** كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب بالبليدة، الجزائر.

٥٨– عبد الفتاح، محمد زين العابدين (٢٠١٦): "الوعي بثقافة ريادة الأعمال لدى طلبة السنة التحضيرية بجامعة الملك سعود واتجاهاتهم نحوها: دراسة ميدانية"، **مجلة البحث العلمي في التربية،** جامعة الملك سعود، ١٧ (٣).

٥٩– عبد اللاوي، مفيد (٢٠١٣): "حاضنات الأعمال ودورها في تشغيل الشباب من خلال احتواء مخرجات الجامعة"، **الملتقى الدولي (الجامعة والتشغيل: الاستشراف والرهانات والمحك)،** جامعة الدكتور يحيى فارس بالمدينة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التيسير بالتعاون مع مخبر التنمية المحلية المستدامة.

٦٠– عبد المجيد، محمد سعيد (٢٠٠٦): "قانون تنظيم الجامعات وجودة التعليم: دراسة ميدانية"، **المؤتمر الدولي الثاني لقسم علم النفس: سلوك الإنسان وتحديات العصر**، كلية الآداب، جامعة طنطا.

٦١– عماد الدين، شرعة (٢٠١٢): "دور الحاضنات التكنولوجية في التأسيس لاقتصاد المعرفة"، **الملتقى الدولي بعنوان: استراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، الجزائر.

٦٢– عيد، أيمن عادل عبد الفتاح (٢٠١٦): "بناء وتنمية الجامعات الريادية: مدخل القدرة التنافسية المستدامة كنظام"، **المؤتمر السعودي الدولي لريادة الأعمال**، جمعية ريادة الأعمال بالتعاون مع جامعة الملك سعود، الرياض.

٦٣– عيداروس، أحمد نجم الدين؛ أحمد، أشرف محمود (٢٠١٣): "تصور مقترح لإدارة حاضنات الجامعات بمصر في ضوء أفضل الممارسات العالمية"، **مجلة كلية التربية**، جامعة بنها، ٢٤ (٩٥).

٦٤– عيروط، مصطفى محمد (٢٠١٢): "مدى مواءمة التخصصات التي تقدمها كليتا الأميرة عالية وعمان الجامعية لمتطلبات سوق العمل من وجهة نظر الطلبة"، **مؤته للبحوث والدراسات: سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**، عمادة البحث العلمي، جامعة مؤته، الأردن، ٢٧ (٤).

٦٥– غنيم، عثمان؛ أبو زنط، ماجدة (٢٠٠٦): "التنمية المستدامة– إطار فكري– دراسة في فلسفة المفهوم والمحتوى"، مجلة المنارة، جامعة آل البيت، المفرق، ١٢ (١).

٦٦– قابوسة، علي؛ سي لكحل، كريم (٢٠١٦): "جدلية حاضنات الأعمال في نجاح ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، **مجلة التنمية الاقتصادية**، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، الجزائر، (١٤).

٦٧– مبارك، مجدي عوض سليم (٢٠١٤): "التربية الرياضية والتعليم الريادي"، **رسالة المعلم**، وزارة التربية والتعليم، إدارة التخطيط والبحث التربوي، الأردن، ٥١ (٢).

٦٨– محمد، أشرف السعيد أحمد (٢٠٠٧): **الجودة الشاملة والمؤشرات في التعليم الجامعي**، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة.

٦٩– محمد، سماح زكريا (٢٠١٣): "حاضنات الإبداع العلمي بالجامعات المصرية في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة: رؤية مقترحة"، **دراسات عربية في التربية وعلوم النفس**، رابطة التربويين العرب، ٣ (٤١).

٧٠– مرزوق، فاروق جعفر عبد الحكيم (٢٠١٧): "مسارات جديدة لتمويل التعليم الجامعي في مصر"، **عالم التربية**، المؤسسة العربية للاستشارات العلمية وتنمية الموارد البشرية، ١٨ (٥٧).

٧١– مركز الدراسات الاستراتيجية (٢٠١٢): "مراكز التحويل التقني للاستثمار الأمثل للبحث العلمي"، **سلسلة نحو مجتمع المعرفة**، جامعة الملك عبد العزيز، الإصدار الحادي والثلاثون.

٧٢– مؤسسة الفكر العربي (٢٠١٣): **التقرير العربي السادس للتنمية الثقافية: التكامل المفقود بين التعليم والبحث العلمي وسوق العمل والتنمية في الدول العربية**، بيروت، مؤسسة الفكر العربي.

٧٣– مسيل، محمود عطا محمد علي؛ همام، إيمان أحمد حسن؛ إسماعيل، خالد السيد محمد (٢٠١٨): "آليات دعم ريادة الأعمال في التعليم الجامعي بالولايات المتحدة الأمريكية وإمكانية الإفادة منها في مصر"، **مجلة كلية التربية**، جامعة بنها، ٢٩ (١١٦).

٧٤– موسى، هاني محمد يونس (٢٠١٤): "دور الجامعة في تطوير البحث العلمي كمدخل لتحقيق مجتمع المعرفة– دراسة في المعوقات وإمكانية التأسيس"، **مجلة كلية التربية**، جامعة بنها، ٢٤ (٢).

٧٥– نصر، نوال (٢٠٠٢): "العلاقة بين التعليم العالي وعالم العمل في مصر دراسة تحليلية"، **المؤتمر القومي السنوي التاسع– التعليم الجامعي عن بعد: رؤية مستقبلية**، مركز تطوير التعليم الجامعي، جامعة عين شمس، ٢.

٧٦– وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (٢٠١٥): **الاستراتيجية القومية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار (٢٠١٥– ٢٠٣٠)**، جمهورية مصر العربية، متاحة على الموقع http://www.bu.edu.eg .

ثانيًا: المراجع الأجنبية :

77- Al-Mubaraki ,H.M. & Busler ,M. (2013) : " The Effect of Business Incubation in Developing Countries " , **European Journal of Business and Innovation Research** , European Centre for Research Training and Development, UK , 1 (1) .

78- Alshtewi , H. (2015) : " The Role of Technological Incubators in achieving the Knowledge Economy by transforming creative ideas into Wealth " , **Arab Forum on : Enhancing the Role of Industrial and Technological Incubators in Industrial Development** , Tunisia .

79- Amador ,F. , Martinho ,A. , Bacelar-Nicolau , P. , Caeiro , S. & Oliveira ,C. (2015) : " Education for sustainable development in higher education: evaluating coherence between theory and praxis " , **Assessment & Evaluation in Higher Education** , 40 (6) .

80- American Council on Education (ACE) (2015) : **Academic Innovation Incubators: Emerging Models and Strategic Considerations for Leaders** , New York , Huron Education .

81- Arnaut , D. (2010) : " towards an entrepreneurial university " , **international Journal of Euro- Mediterranean Studies** , 3 (1) .

82- Babwah , N. & David ,J. (2014) : " Selecting the Right Clients for a Business Incubator- Lessons Learnt from the National Integrated Business Incubator System (IBIS) Programme in Trinidad and Tobago "

, Journal of small business and entrepreneurship Development , 2 (3&4) .

83- Ekpiken,W . & Ukpabio , G. (2015) : " Youth Empowerment in Higher Education for Sustainable Development of Developing Communities in Cross River State , Nigeria " , **International Education Studies** , 8 (9) .

84- European Commission (2002) : " Enterprise Directorate – General Benchmarking of Business Incubators , final Report " **, Center for Strategy & Evaluation Service (CSES)** , Brussels .

85- European Commission Enterprise Directorate – General (2014) : " Final report Benchmarking of business incubators " , **Centre for Strategy & Evaluation Services** .

86- Fernandez-Sanchez, G. , Bernaldo , M. , Castillejo , A. & Manzanero ,A. (2014) : " Education for Sustainable Development in Higher Education: State-of-the-Art, Barriers, and Challenges " , **Higher Learning Research Communications** , 4 (3) .

87- Glover , A . , Jones , Y. , Claricoates , J. , Morgan , J. & Peters , C. (2013) : " Developing and Piloting a Baselining Tool for Education for Sustainable Development and Global Citizenship (ESDGC) in Welsh Higher Education " , **Innovative Higher Education ,** 38(1) .

88- Hewitt – Dundas , N. & Burns , C. (2016) : " Structural capital of university spin-out firms - the moderating role of university incubators " **, International Studies in Entrepreneurship** , 32 .

89- Kenny , C. & Patel , D. (2017) : **Estimating the SDGs' Demand for Innovation - Working Paper 469** , Center for Global Development , Washington ,D.C.

90- Lasardo , V . , Sivo ,S . , Ford ,C . , O'Neal,T.& Garibay , I.(2015) : " Do graduated university incubator firms benefit from their relationship with university incubators? " , **The Journal of Technology Transfer**, Springer, 41(2) .

91- Lesáková , L. (2012) : " The Role of Business Incubators in Supporting the SME Start-up " , **Acta Polytechnica Hungarica** , 9 (3) .

92- Lewis, D. A., Harper-Anderson, E.& Molnar, L. A. (2011) : " Incubating Success: Incubation Best Practices that Lead to Successful New Ventures " , **Institute for Research on Labor** , Employment and the Economy , University of Michigan , Printed in the United States of America .

93- Ogutu ,V.O . & Kihonge , E . (2016) : Impact of Business Incubators on Economic Growth and Entrepreneurship Development: Impact Factor " , **International Journal of Science and Research** ,5 (5) .

94- Özdemir , Ö. Ç . & Şehitoğlu , Y. (2013) : " Assessing the Impacts of Technology Business Incubators: A framework for Technology

Development Centers in Turkey " **, Procedia - Social and Behavioral Sciences** , 75 .

95- Patton ,D. & Marlow ,S. (2011) : " University Technology Business Incubators : Helping New Entrepreneurial Firms to Learn to Grow " , **Environment and Planning C Government and Policy** , 29 (5) .

96- Ranking Web of universities (2018) , available at https : // www.webometrics. Info/en/Africa/Egypt .

97- Ryan , A . & Tilbury ,D . (2013) : " Uncharted waters voyages for Education for Sustainable Development in the higher education curriculum " , **The Curriculum Journal** , 24 (2) .

98- Salamzadeh , A. , Azimi , M. A. & Kirby , D. A. (2013) : " Social entrepreneurship education in higher education l : Insights from a developing country " , **International Journal of Entrepreneurship and Small Business** , 20(1).

99- Shanghai Ranking Consultancy (2017) :" Academic Ranking of World Universities 2017 " **, Shanghai Jiao Tong University** , Shanghai .

100- Times Higher Education (2018) : **World University Rankings 2018** , available at https: // www. times higher education .com / World _ university _ rankings / 2018 .

101- (UNCTAD) United Nations Conference on Trade and Development (2004) : **Entrepreneurship and economic development : The EMPRETEC showcase** , Geneva , Switzerland .

102- (UNCTAD) United Nations Conference on Trade and Development (2017 b) : **UN highlights critical role of science, technology and innovation in achieving the SDGs** , 15 May , , available at https: // unctad.org/en/pages/news details .aspx ? Original Version ID = 1481 .

103- (UNDP) United Nations Development Programme (2011) **: Arab Knowledge Report 2010/2011 : Preparing Future Generations for the Knowledge Society** , L.L.C., Dubai - United Arab Emirates (U.A.E) .

104- (UNDP) United Nations Development Programme (2016 a) : **Innovation for 2030 : UNDP Innovation Facility , 2015 Year in Review** , New York .

105- UNESCO (2010) **: UNESCO SCIENCE REPORT 2010 : The Current Status of Science around the World** , Poland , UNESCO .

106- UNESCO (2017) : **Education for Sustainable Development Goals : Learning Objectives** .UNESCO . Paris .

107- Wonglimpiyarat , J .(2014) : " Incubator policy to support entrepreneurial development, technology transfer and commercialization " , **World Journal of Entrepreneurship, Management and Sustainable Development** , 10 (4) .

108- Wonglimpiyarat , J .(2016) : " The innovation incubator, university business incubator and technology transfer strategy: The case of Thailand " , **Technology in Society** , 46 .

109- Zoltan , J. A. , Szerb , L. & Autio , E. (2015) : **Global Entrepreneurship and Development Index 2015 , Global Entrepreneurship and Development Institute (GEDI)** , London, available at https: // thegedi.org/Global_Entrepreneurship_ and_Development_Index _2015 .